

# بحوث علميه في منهج الساده الشافعيه

اعداد: فضيلة الشيخ

حذيفة بن حسين القحطاني



## المقدمة

الحمد لله الذي أضاء بنوره قلوب المؤمنين، وأسبغ على عباده نعمة العلم، فجعله سراجاً يهدي في ظلمات الجهل، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، الذي أرسل الله به الكتاب، وأمرنا بالعلم والتعلم، وجعل العلم فريضة على كل مسلم.

هذا الكتاب، بين يديك، اخي القارئ الكريم، جمعت به ابحاث قد كتبتها متفرقة في مذهب السادة الشافعية فو رحلة فكرية في أروقة مذهب السادة الشافعية، ذلك المذهب الذي أضاء طريق الفقه الإسلامي بلمسة من أصالة علمية ورؤية فكرية، حيث أسس إمامنا الشافعي رحمه الله قواعد فقهية جعلت من هذا المذهب منارة يهتدي بها الأجيال. إنه المذهب الذي جمع بين قوة النصوص ومرونة الاجتهاد، فأرسي في علم الشريعة معالم لا تزول، وفتح للأمة الإسلامية أبواباً واسعة لفهم دينهم دقيق بعيد عن التعقيد.

في هذا الكتاب، مجموعة من البحوث العلمية التي تُمكن القارئ من التوغل في عالم الشافعية الفقهية بتمعن، ليكشف عن جوهره العلمي ورؤيته الفقهية الفريدة. هذه البحوث ليست مجرد تفسيرات لما ورد في كتب الشافعية، بل هي محاولات جادة لفهم ادق يستعرض تطور هذا المذهب عبر العصور، ويواكب تطبيقاته في العصر الراهن.

لقد كان الإمام الشافعي بحق علامة فارقة في تاريخ الفقه الإسلامي، فقد جمع بين أصالة النقل وسعة العقل، وأسس لقاعدة فقهية توازن بين الثوابت والمتغيرات، مما جعل مذهب الشافعي ملاذاً للعلماء في كل عصر. ومن خلال هذه البحوث، أسلط الضوء على الأسس التي قام عليها هذا المذهب، وأعرض تطبيقاته الفقهية التي تتسم بالمرونة والحكمة والعلم.

أسأل الله أن يوفقني في هذا العمل ليكون حافزاً للباحثين وطلاب العلم، وأن يسهم في تعميق فهمنا لهذا المذهب العظيم، وأن يكون في طياته الفائدة والمنفعة لكل من يقرأه، بما يسهم في نهضة علمية حقيقية في مسار الفقه الإسلامي.

كتبه: فضيلة الشيخ

عزيز بن مسير القحطاني

بحث علمي بعنوان "أصول الفقه الشافعي: مذهب الفقيه بين الأصل والفرع"،

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد،

فإن علم أصول الفقه يُعدُّ من أعظم العلوم الشرعية التي تُمكن الفقيه من استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية، كما يُعدُّ أداةً رئيسةً لفهم النصوص الشرعية وتأويلها بما يتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية. وقد تميز المذهب الشافعي بإرساء قواعد منهجية متينة في علم أصول الفقه، حيث يُعتبر الإمام الشافعي أول من كتب في هذا العلم بشكل مستقل في كتابه "الرسالة".

يهدف هذا البحث إلى دراسة أصول الفقه الشافعي، مع التركيز على العلاقة بين الأصل والفرع في المذهب الشافعي. سيتم تناول الأسس التي وضعها الإمام الشافعي، وكيفية تطبيقها على الفروع الفقهية، مع تحليل الآراء الفقهية المختلفة في المذهب الشافعي، وتقديم التبريرات المدعومة بالأدلة الشرعية.

## إشكالية البحث

ما هي الأصول الفقهية التي قام عليها المذهب الشافعي؟ وكيف يتم الانتقال من الأصول إلى الفروع؟ وما هو تأثير ذلك على الفروع الفقهية في المذهب الشافعي؟

## أهداف البحث

١. دراسة وتحليل أصول الفقه الشافعي وتطبيقاتها في الفروع الفقهية.

٢. بيان العلاقة بين الأصل والفرع في المذهب الشافعي.

٣. مناقشة المسائل الفقهية التي اختلف فيها الفقهاء الشافعية وتقديم الترتيبات.

٤. إبراز دور الإمام الشافعي في تأسيس علم أصول الفقه.

### منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الفقهي المقارن، وذلك من خلال استعراض أصول المذهب الشافعي، وتحليل كيفية تطبيق هذه الأصول على الفروع الفقهية المختلفة، مع الاستدلال بالأدلة الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية، وتوثيق الآراء الفقهية من كتب المذهب الشافعي.

### الفصل الأول: التعريف بأصول الفقه الشافعي

#### المبحث الأول: نشأة أصول الفقه الشافعي وتطوره

##### أولاً: تعريف أصول الفقه

أصول الفقه هو العلم الذي يُعنى بدراسة القواعد والأسس التي تُستنبط منها الأحكام الشرعية، ويشمل دراسة الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة والإجماع والقياس وغيرها.

##### ثانياً: نشأة أصول الفقه الشافعي

يُعد الإمام الشافعي (١٥٠-٢٠٤هـ) مؤسس علم أصول الفقه؛ حيث وضع أسس هذا العلم بشكل منهجي في كتابه الشهير "الرسالة". وقد جمع الشافعي بين مدرستي الحديث والرأي، مما جعل مذهبه يجمع بين النصوص الشرعية والعقل في استنباط الأحكام.

• الرسالة: يُعتبر هذا الكتاب أول مؤلف في أصول الفقه، وقد وضع فيه الإمام الشافعي قواعد الاستدلال بالأدلة الشرعية.

• التأثير على المدارس الفقهية: أثر الإمام الشافعي في تطوير الفقه الإسلامي، حيث اعتمد على الجمع بين الأدلة الشرعية، وكان له دور كبير في توحيد مناهج الاجتهاد.

المبحث الثاني: القواعد الأصولية للمذهب الشافعي

أولاً: القرآن الكريم

القرآن هو المصدر الأول للتشريع في الإسلام. وقد اعتمد الإمام الشافعي على فهم النصوص القرآنية من خلال قواعد التفسير اللغوي والبلاغي، مع مراعاة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ.

ثانياً: السنة النبوية

السنة النبوية تأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم. وقد قسم الشافعي السنة إلى متواترة وآحاد، وأكد على حجية الحديث الصحيح في إثبات الأحكام الشرعية.

• أمثلة تطبيقية:

○ استدلال الشافعي بحديث "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ" (رواه البخاري ومسلم) في مسائل النية في العبادات.

ثالثاً: الإجماع

الإجماع هو اتفاق علماء الأمة في عصر من العصور على حكم شرعي. وقد اعتبر الشافعي الإجماع مصدراً قطعياً للأحكام الشرعية، خاصة إذا كان مبنيًا على نصوص واضحة.

رابعاً: القياس

القياس هو إلحاق حكم فرع بحكم أصل لعلامة جامعة بينهما. وقد اعتمد الشافعي على القياس كأداة للاستنباط في حالة عدم وجود نص صريح.

• أمثلة على القياس: قياس النبيذ على الخمر في التحريم، بناءً على علة الإسكار.

المبحث الثالث: المصادر الثانوية للتشريع في المذهب الشافعي

### أولاً: الاستصحاب

الاستصحاب هو اعتبار بقاء الأمر على ما كان عليه حتى يثبت خلافه. استخدم الشافعي الاستصحاب في كثير من الفروع الفقهية، مثل استصحاب الطهارة حتى يثبت الحدث.

### ثانياً: العرف

أخذ الشافعية بالعرف في الأحكام الشرعية بشرط ألا يتعارض مع النصوص الشرعية. ومن أمثلة ذلك تحديد مقدار النفقة بناءً على عرف الناس في كل زمان ومكان.

بعد الانتهاء من الفصل الأول، سنتناول في الفصل الثاني العلاقة بين الأصل والفرع في الفقه الشافعي، ونستعرض أمثلة تطبيقية على كيفية الانتقال من الأصول إلى الفروع في المسائل الفقهية.

## الفصل الثاني: العلاقة بين الأصل والفرع في الفقه الشافعي

### المبحث الأول: مفهوم الأصل والفرع في الفقه الشافعي

#### أولاً: تعريف الأصل

الأصل في الفقه هو القاعدة الشرعية أو الدليل الذي يُبنى عليه الحكم، سواء كان ذلك نصاً من الكتاب أو السنة، أو إجماعاً، أو قياساً. يُعدُّ الأصل هو الأساس الذي يُستند إليه في استنباط الأحكام الشرعية.

#### ثانياً: تعريف الفرع

الفرع هو الحكم الذي يُستنبط من الأصل بناءً على علة مشتركة بينهما. يتم تطبيق الأصول الشرعية على الفروع لاستنباط الأحكام في المسائل المستجدة التي لم يُنص عليها صراحةً في الكتاب أو السنة.

المبحث الثاني: تطبيقات العلاقة بين الأصل والفرع في المذهب الشافعي

أولاً: استنباط الأحكام من النصوص القرآنية

اعتمد الشافعي في منهجه الأصولي على فهم النصوص القرآنية من خلال قواعد محددة مثل التخصيص، والتقييد، والناسخ والمنسوخ. وسنعرض فيما يلي بعض الأمثلة التطبيقية:

• مثال ١: حكم البيع بعد نداء الجمعة

قال تعالى " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَدَرُوا الْبَيْعَ " الجمعة:

استنبط الشافعي من هذه الآية تحريم البيع بعد النداء الثاني لصلاة الجمعة، بناءً على الأمر بترك البيع والتوجه للصلاة.

• مثال ٢: استنباط أحكام الطهارة

قال تعالى " وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا " المائدة

استدل الشافعي بهذه الآية على وجوب الغسل من الجنابة، وألحق بذلك كل ما يندرج تحت الطهارة الكبرى كالحيض والنفاس.

ثانياً: استنباط الأحكام من السنة النبوية

الإمام الشافعي وضع منهجاً دقيقاً في التعامل مع الأحاديث، خصوصاً في الترجيح بين الأحاديث المتعارضة والعمل بالأحاديث الآحاد. ومن أمثلة ذلك:

• مثال ١: حكم صلاة السفر

اعتمد الشافعي على حديث ابن عمر رضي الله عنهما: "فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة السفر ركعتين" (رواه البخاري ومسلم)، ليبين عليه جواز قصر الصلاة في السفر، وهو أصل يعم جميع الأسفار المباحة.



- مثال ٢: حكم الرضاع المحرّم  
قال النبي صلى الله عليه وسلم: "يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ" (رواه البخاري ومسلم)  
بنى الشافعي على هذا الحديث حكم تحريم الزواج بين الرضيع ومرضعته، إذا رضعت منه خمس رضعات مشبعات.

### ثالثاً: القياس في الفقه الشافعي

القياس يُعدّ من أعظم أدوات الاستنباط عند الإمام الشافعي، خاصة في المسائل التي لم يرد فيها نص صريح. وفيما يلي أمثلة على القياس:

- مثال ١: قياس تحريم المخدرات على الخمر  
بما أن علة تحريم الخمر هي الإسكار، فقد ألحق الشافعي المخدرات بها في التحريم لاشتراكهما في نفس العلة، وهي تغييب العقل.
- مثال ٢: قياس الزكاة على عروض التجارة  
قال الشافعي بقياس وجوب الزكاة في عروض التجارة على زكاة الزروع والثمار، بناءً على العلة المشتركة وهي النماء والزيادة.

### المبحث الثالث: الاجتهاد والاستنباط عند الإمام الشافعي

#### أولاً: شروط الاجتهاد عند الشافعية

اشترط الإمام الشافعي شروطاً للاجتهاد، منها:

- العلم بالقرآن والسنة.
- الإمام بعلوم اللغة العربية.
- المعرفة بأصول الفقه.



ثانياً: الترجيح بين الأدلة

وضع الشافعي قواعد لترجيح الأدلة عند تعارضها، منها:

- تقديم النصوص القرآنية على السنة.
- تقديم السنة المتواترة على الآحاد.
- تقديم القياس الجلي على القياس الخفي.

أمثلة على منهجية الشافعي في الترجيح:

- عند تعارض حديثين، يعتمد الشافعي على الجمع بينهما إن أمكن، وإلا فيلجأ إلى الترجيح بالمرجحات الأخرى كالراوي الأوثق أو السياق الزمني.

الفصل الثالث: أثر الأصول الشافعية على الفروع الفقهية

المبحث الأول: تطبيقات الفروع الفقهية في العبادات

- الصلاة: تطبيق قاعدة "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب" في شروط الطهارة.
- الصيام: استنباط حكم قضاء الصوم على الحامل والمرضع بناءً على قياسهما على المريض.

المبحث الثاني: تطبيقات الفروع الفقهية في المعاملات

- البيع والإجارة: تطبيق قواعد الاستصحاب والقياس في بطلان العقود الفاسدة.
- الشهادات: استنباط حكم قبول شهادة الفاسق بناءً على مفهوم المخالفة في الآية "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا" الحجرات:

المبحث الثالث: المسائل الخلافية بين الشافعية والمذاهب الأخرى

- مثال ١: خلاف الشافعي مع الحنفية في حكم "سجود التلاوة" أثناء الصلاة.
- مثال ٢: خلاف الشافعي مع المالكية في مسألة "زكاة الحلي المباح".

قائمة المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.

٢. الشافعي، محمد بن إدريس. الرسالة. تحقيق: أحمد محمد شاكر.

٣. النووي، يحيى بن شرف. المجموع شرح المذهب.

٤. الزركشي، بدر الدين محمد. البحر المحيط في أصول الفقه.

٥. الجويني، عبد الملك بن عبد الله. البرهان في أصول الفقه.

٦. ابن حجر، أحمد بن علي. فتح الباري شرح صحيح البخاري.

بحث بعنوان "أثر مذهب الإمام الشافعي في الفقه الإسلامي المعاصر"

المقدمة:

يعد مذهب الإمام الشافعي من المذاهب الفقهية المعتبرة في تاريخ الفقه الإسلامي، وقد تميز هذا المذهب بترسيخ أسس علمية راسخة في استنباط الأحكام الشرعية، إضافة إلى منظومته الفقهية التي جمعت بين دقة النظر، ومرونة الاجتهاد. على الرغم من مضي العديد من القرون على تأسيس المذهب، إلا أن تأثير الإمام الشافعي في الفقه المعاصر ما زال قائماً، ويؤثر في طريقة استنباط الأحكام الشرعية في القضايا الحديثة. يتناول هذا البحث دراسة أثر مذهب الإمام الشافعي في الفقه الإسلامي المعاصر، مدعماً بالأدلة الشرعية والمقارنة بينه وبين المذاهب الأخرى في القضايا الفقهية المعاصرة، مع توضيح المواقف التي يترجح فيها رأي الشافعي، وتقديم الأدلة المؤيدة له.

## الفصل الأول: نشأة مذهب الإمام الشافعي وأسسها

### ١. نشأة المذهب:

الإمام الشافعي (١٥٠ هـ - ٢٠٤ هـ) هو أحد الأئمة الأربعة الذين أسسوا المذاهب الفقهية الكبرى في الإسلام. وقد أسس مذهباً يركز على ضرورة اجتهاد العلماء في مسائل الفقه، ويراعي التغيرات المستمرة في حياة الناس. وهو من أوائل الفقهاء الذين وضعوا أسساً لاجتهاد جماعي منظم، مبني على الكتاب والسنة والإجماع، والقياس. كتابه "الرسالة" يعد مرجعاً مهماً لفهم منهجه في استنباط الأحكام الشرعية.

### ٢. أسس المذهب الشافعي:

يعتمد الإمام الشافعي في استنباط الأحكام على أربعة مصادر رئيسية:

- الكتاب: القرآن الكريم هو المصدر الأول في التشريع.
  - السنة: السنة النبوية الشريفة التي تعد مرجعية في تفسير الكتاب.
  - الإجماع: توافق الأمة على رأي فقيه في مسألة شرعية.
  - القياس: استنباط الأحكام في المسائل المستحدثة بناءً على تشابهاً مع مسائل أخرى.
- هذه المصادر الأربع جعلت من مذهب الشافعي أكثر مرونة في التعامل مع الوقائع المستجدة. كما أنه جمع بين النصوص الشرعية القطعية في الدلالة والمتغيرات الفقهية التي تحتاج إلى اجتهاد.

## الفصل الثاني: دور مذهب الشافعي في الفقه الإسلامي المعاصر

### ١. الاجتهاد المعاصر:

مع تطور الزمن، ظهرت العديد من القضايا الفقهية المستجدة التي تحتاج إلى اجتهاد فقهي معاصر. يتبنى العديد من العلماء المعاصرين مذهب الإمام الشافعي في معالجة هذه القضايا، مثل مسائل التعاملات المالية المعاصرة (البنوك الإسلامية)، والضوابط الشرعية لعقود

التأمين، وغيرها من القضايا. يبرز تأثير الشافعي في مرونته في تفسير النصوص وتطبيقها على الوقائع المستحدثة.

## ٢. الفقه السياسي والاجتماعي:

إن مذهب الشافعي يقدم رؤية فقهية متوازنة في قضايا الشورى، وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية. فقد وضع الإمام الشافعي ضوابط للشورى وأكد على ضرورة احترام حق المجتمع في المشاركة في اتخاذ القرارات. في الفقه السياسي المعاصر، نجد أن العديد من القوانين الحديثة تعتمد على آراء الشافعي في مسائل مثل الحكم، والولاية، والتشريع، مما يعكس تأثير مذهب الشافعي في السياسة الشرعية المعاصرة.

## الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين مذهب الشافعي والمذاهب الأخرى في القضايا المعاصرة

### ١. التمويل الإسلامي:

واحدة من القضايا التي شكلت تحديات كبيرة في العصر المعاصر هي المعاملات المالية. يتسم مذهب الإمام الشافعي بشدة تحريمه للربا، وقد أخذ هذا التحريم أبعاداً عملية في القوانين المالية الحديثة، خاصة في تطبيقات البنوك الإسلامية. تختلف مواقف مذهب الشافعي عن المذاهب الأخرى مثل مذهب المالكي أو الحنبلي في تفسير بعض المعاملات المالية المعاصرة.

### ٢. الطلاق والأحوال الشخصية:

في مسائل الطلاق والأحوال الشخصية، يتمسك الإمام الشافعي بفهم دقيق للطلاق، مستنداً إلى آيات القرآن الكريم وسنة النبي صلى الله عليه وسلم. بينما تختلف بعض المذاهب الأخرى مثل مذهب الحنفية في آراء تفصيلية حول الطلاق والعدة، فإن رأي الشافعي يبقى ذا تأثير كبير في القانون المدني في العديد من الدول الإسلامية.

### ٣. حقوق الإنسان:

كان الإمام الشافعي سباقاً في تأكيده على حقوق الإنسان في إطار الإسلام، وخاصة في

حقوق المرأة والطفل. ويظهر تأثيره في التشريعات المعاصرة المتعلقة بحقوق المرأة، مثل حقها في الميراث، وحقها في الطلاق، وحقها في الشهادة. يتفق العديد من فقهاء العصر المعاصر مع مواقف الشافعي في ضرورة تعزيز هذه الحقوق بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

## الفصل الرابع: الأدلة الشرعية التي اعتمدها الشافعي وأثرها في الفقه المعاصر

### ١. الكتاب والسنة:

يعتني الشافعي باستخدام الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة بشكل دقيق ومباشر. ففي القضايا المعاصرة، يمكن الاستناد إلى آيات قرآنية وأحاديث نبوية مؤيدة لآراء الشافعي، خاصة في مسائل العبادات والمعاملات. مثال على ذلك، قوله تعالى: "يُحِلُّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَيُحَرِّمُ عَلَيْكُمْ الْخَبَائِثَ" المائدة: ، الذي يمثل دلالة شرعية تؤيد موقفه في تحريم الربا والمعاملات المحرمة الأخرى.

### ٢. الإجماع والقياس:

بالإضافة إلى النصوص الشرعية، اعتمد الشافعي على الإجماع والقياس في استنباط الأحكام، مما جعل مذهبه متجدداً في القضايا المستحدثة. في الفقه المعاصر، يتم الاستفادة من قواعد القياس التي وضعها الشافعي في العديد من القضايا المالية والاقتصادية، خاصة في ما يتعلق بالبنوك الإسلامية وأدوات الاستثمار.

### الاستنتاجات:

- أثبت مذهب الإمام الشافعي تأثيره الكبير في الفقه المعاصر من خلال مرونته في تفسير النصوص الشرعية.
- يعتمد الفقه المعاصر على آراء الشافعي في العديد من القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

- يتسم المذهب الشافعي بالدقة في التعامل مع الأدلة الشرعية، مما يجعله أساساً قوياً للتعامل مع القضايا المستحدثة.
- في العديد من الحالات، ترجح آراء الشافعي بسبب قدرتها على التكيف مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

المراجع:

١. الشافعي، الإمام. "الرسالة." (طبعة حديثة)
٢. ابن قدامة، أحمد. "المغني." (الطبعة الحديثة)
٣. العثيمين، الشيخ محمد بن صالح. "الشرح الممتع." (الطبعة الحديثة)
٤. الفقه الإسلامي المعاصر، الدكتور وهبة الزحيلي.

## عنوان البحث: مفهوم الاجتهاد في مذهب الإمام الشافعي

### المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

يُعد الاجتهاد من أعظم الأدوات الفقهية التي تمكن العلماء من استنباط الأحكام الشرعية في مسائل لم يُنص عليها في الكتاب أو السنة. وقد أبدع الأئمة الأربعة في تطوير قواعد الاجتهاد ضمن مذاهبهم، وكان للإمام الشافعي دور بارز في تأصيل هذا المفهوم. في هذا البحث، سنستعرض مفهوم الاجتهاد في مذهب الإمام الشافعي، ونقارنه بالمذاهب الأخرى، مدعوماً بأدلة شرعية وأقوال العلماء، مع تقديم التريجيات المبنية على أسس علمية.

### الفصل الأول: مفهوم الاجتهاد وأدلته الشرعية

#### أولاً: تعريف الاجتهاد لغة واصطلاحاً

١. لغة: الاجتهاد مأخوذ من الجذر "جَهَدَ"، وهو بذل الجهد والطاقة في أمر من الأمور. قال ابن فارس: "الجيم والهاء والداال أصلٌ يدلُّ على المشقَّة."

٢. اصطلاحاً: يُعرَّف الاجتهاد بأنه "بذل الفقيه وسعه في استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية" (الجويني، البرهان في أصول الفقه، ج ١، ص ١٥٠)

#### ثانياً: أدلة مشروعية الاجتهاد

١. من القرآن الكريم:

○ قال تعالى: "فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ" النساء:

الدلالة: إشارة إلى ضرورة الاجتهاد عند غياب النص الصريح، بالرجوع إلى الأصول العامة.



## ٢. من السنة النبوية:

- حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه: عندما بعثه النبي ﷺ إلى اليمن، قال له: «بم تقضي؟ قال: بكتاب الله، قال: فإن لم تجد؟ قال: بسنة رسول الله، قال: فإن لم تجد؟ قال: أجتهد رأيي ولا آلو» (رواه أبو داود والترمذي).
- الدلالة: إقرار النبي ﷺ لمبدأ الاجتهاد عند فقدان النصوص.

## ٣. من أقوال الصحابة:

- قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "أفضوا كما كنتم تقضون، فإني لا أريد أن أحملكم على شيء، وإن اجتهدتم فأخطأتم فلكم أجر، وإن أصبتم فلكم أجران."

## الفصل الثاني: الاجتهاد في مذهب الإمام الشافعي

### أولاً: مفهوم الاجتهاد عند الإمام الشافعي

- يرى الإمام الشافعي أن الاجتهاد هو بذل الوسع في طلب العلم واستنباط الأحكام الشرعية من أدلتها. وقد وضع الشافعي منهجية دقيقة في كتابه "الرسالة"، مؤصلاً قواعد الاجتهاد على الكتاب والسنة والإجماع والقياس.

### ثانياً: شروط الاجتهاد عند الشافعي

- الإمام الشافعي حدد عدة شروط يجب توافرها في المجتهد، ومنها:
- ١. العلم بالكتاب والسنة: قال تعالى: "وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ" النحل:

٢. معرفة اللغة العربية: لفهم النصوص الشرعية بدقة.

٣. العلم بأصول الفقه: لإدراك طرق الاستنباط وأدواته.

٤. العدالة والتقوى: لتجنب الأهواء الشخصية في استنباط الأحكام.

ثالثاً: مراتب الاجتهاد في المذهب الشافعي

- الاجتهاد المطلق: هو اجتهاد الأئمة الكبار كالشافعي وأبي حنيفة، حيث يستقل المجتهد بتأسيس قواعد مذهبه.
- الاجتهاد في المذهب: هو اجتهاد الفقهاء الذين يتبعون أصول مذهب معين، كاجتهاد النووي ضمن المذهب الشافعي.
- الاجتهاد في الفتوى: هو اجتهاد الفقهاء في الفروع دون الخروج عن أصول المذهب.

الفصل الثالث: مقارنة مفهوم الاجتهاد عند الشافعية والمذاهب الأخرى

أولاً: مقارنة مع المذهب الحنفي

- الحنفية: يقدمون القياس على خبر الواحد إذا تعارض معه، بينما الشافعية يقدمون الحديث الصحيح على القياس.
- مثال: في مسألة نقض الوضوء من لمس المرأة، قال تعالى: "أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ" النساء:
  - الحنفية: يحملون اللمس على الجماع.
  - الشافعية: يرون أن اللمس يُفسد الوضوء مطلقاً، بناءً على ظاهر الآية.

ثانياً: مقارنة مع المذهب المالكي

- المالكية: يعتمدون على عمل أهل المدينة كمصدر للتشريع، بينما الشافعية لا يرون عمل أهل المدينة حجةً مستقلةً.
- مثال: الشافعي لم يأخذ بعمل أهل المدينة في ترك رفع اليدين في الصلاة.

### ثالثاً: مقارنة مع المذهب الحنبلي

- الحنابلة: يتفقون مع الشافعية في تقديم النصوص على الآراء، ولكنهم أكثر مرونة في العمل بأقوال الصحابة.
- مثال: في مسألة زكاة الفطر، الشافعية يلزمون إخراجها من الطعام فقط، بينما الحنابلة يجيزون إخراجها نقدًا عند الحاجة.

### الفصل الرابع: الترجيح والتحليل

#### أولاً: ترجيح منهج الإمام الشافعي

- الإمام الشافعي يتميز بالدقة في التفريق بين النصوص القطعية والظنية، مما يجعله أكثر تمسكاً بالنصوص.
- ترجيح تقديم السنة على القياس يجعل مذهبه أكثر التزاماً بالسنة النبوية.

السبب: أن تقديم النص الشرعي يُعد من أهم قواعد الشريعة، كما قال تعالى: "وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ" الحشر:

#### ثانياً: النقد والتوجيه

- يُنتقد الشافعية أحياناً بتشددهم في عدم قبول عمل أهل المدينة، رغم قوة حجية هذا العمل عند المالكية.
- مع ذلك، فإن اعتماد الشافعية على النصوص يجعل مذهبهم قوياً في مواجهة المستجدات الفقهية.

### الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. بعد دراسة منهج الاجتهاد عند الإمام الشافعي ومقارنته بالمذاهب الأخرى، توصلنا إلى أن منهج الشافعي يتميز بالدقة في استنباط الأحكام،

والالتزام بالنصوص الشرعية، مما يجعل مذهبه من أرسخ المذاهب الفقهية. وقد تبين لنا أن الاجتهاد هو ضرورة شرعية لضمان استمرارية الشريعة وصلاحيتها لكل زمان ومكان.

### أهم النتائج

١. مذهب الشافعي يُعلي من شأن النصوص الشرعية على الآراء والقياس.
٢. يُعتبر الاجتهاد في مذهب الشافعي أداة فقهية مرنة، تسمح بالتعامل مع المستجدات الفقهية.
٣. الإمام الشافعي وضع ضوابط دقيقة للاجتهاد، مما ساهم في تطور الفقه الإسلامي.

### التوصيات

- تشجيع الفقهاء المعاصرين على تبني منهج الإمام الشافعي في الاجتهاد.
- تعزيز الدراسات الأصولية في الجامعات الإسلامية لفهم مناهج الأئمة في الاجتهاد.

### قائمة المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. الشافعي، الرسالة.
٣. النووي، المجموع.
٤. الجويني،
٥. البرهان في أصول الفقه. ابن قدامة، روضة الناظر. الغزالي، المستصفى. الشوكاني، إرشاد الفحول.

## عنوان البحث: أثر مذهب الشافعي في الفقه الجنائي الإسلامي

### المقدمة

يُعتبر الفقه الجنائي الإسلامي من أهم فروع الفقه التي تعنى بتنظيم الأمور المتعلقة بالجرائم والعقوبات في الشريعة الإسلامية. يشمل هذا الفقه كيفية معاقبة الجريمة بما يتفق مع قواعد الشريعة الإسلامية والتي تهدف إلى تحقيق العدالة وحماية حقوق الأفراد والمجتمع. يبرز في هذا المجال مذهب الإمام الشافعي باعتباره أحد المذاهب الفقهية الكبرى التي أسهمت في تحديد القواعد الجنائية الإسلامية التي تستند إلى القرآن الكريم والسنة النبوية.

**أهمية البحث:** إن البحث في تأثير مذهب الشافعي في الفقه الجنائي يهدف إلى دراسة المواقف الفقهية التي تبناها الشافعي في مسائل الجرائم والعقوبات مقارنة ببقية المذاهب الفقهية الأخرى، وكذلك تسليط الضوء على الأدلة الشرعية التي استند إليها في تفسيره للأحكام الجنائية.

### أهداف البحث:

١. دراسة أثر مذهب الإمام الشافعي في القضايا الجنائية.
٢. مقارنة مواقف مذهب الشافعي مع مواقف المذاهب الفقهية الأخرى في القضايا الجنائية.
٣. تحليل الأدلة الشرعية التي استند إليها الشافعي في تحديد العقوبات الجنائية.
٤. تقديم رؤى مقارنة حول تطبيق مذهب الشافعي في الفقه الجنائي في العصر الحديث.

## الفصل الأول: فقه الجنائي الإسلامي ومفهوم العقوبات

### المبحث الأول: تعريف الفقه الجنائي الإسلامي

١. تعريف الفقه الجنائي: الفقه الجنائي الإسلامي هو دراسة الأحكام الشرعية المتعلقة بالجرائم والعقوبات في الإسلام. يشمل هذا الفقه المعاملات التي تعتبر محظورة في الإسلام وتتناول العقوبات المقررة في حق مرتكبي هذه الجرائم.

٢. أهمية الفقه الجنائي في الشريعة: يسهم الفقه الجنائي الإسلامي في تحقيق العدالة في المجتمع، والحفاظ على حقوق الأفراد والجماعات. كما يساعد في ضبط السلوكيات الاجتماعية ويحقق الردع والعقاب لمن يرتكب الجرائم بما يتناسب مع ضرر الجريمة.

### المبحث الثاني: أبرز أنواع الجرائم والعقوبات في الفقه الجنائي الإسلامي

١. الحدود: وهي العقوبات المقررة للجرائم التي تحدد في النصوص الشرعية مثل السرقة والزنا.

٢. القصاص: حيث يتم معاقبة الجريمة بمثلها كما في حالة القتل أو الإضرار بالنفس.

٣. التعزير: هو العقاب الذي يقرره القاضي للجرائم التي ليس لها حد شرعي.

## الفصل الثاني: مذهب الشافعي في الفقه الجنائي

### المبحث الأول: مواقف الإمام الشافعي من الحدود

١. حد السرقة: في مذهب الشافعي، يلتزم الشافعي بتطبيق حد السرقة إذا توفرت الشروط اللازمة من النصاب، والعقل، والقدرة، وتكون السرقة في مكان معلوم.

○ الدليل الشرعي: قال تعالى "السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ" المائدة:

٢. حد الزنا: يحدد الشافعي حد الزنا على النحو التالي: إذا ثبت الزنا على الشخص بواسطة أربعة شهود عدول، فإن العقوبة هي الجلد مائة جلدة. وفي حالة المتزوجين يطبق عليهما رجم الحجارة.
- الدليل الشرعي: قال تعالى "الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ" سورة النور

### المبحث الثاني: مذهب الشافعي في القصاص

١. قصاص النفس: في مذهب الشافعي، إذا قتل شخص آخر عمدًا، فإن القصاص يكون متاحًا، ويمنح أولياء الدم خيار العفو أو القتل. ومن الممكن أن يتم دفع دية في حال العفو.
- الدليل الشرعي: قال تعالى "وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ" البقرة:
٢. القصاص في الجروح: يشترط الشافعي أن يتم القصاص في الجروح إذا كانت الجريمة تستدعي ذلك، ومن هنا يأخذ المذهب في الاعتبار مقدار الضرر الذي لحق بالشخص المصاب.

## الفصل الثالث: المقارنة بين مذهب الشافعي والمذاهب الفقهية الأخرى في الفقه الجنائي

### المبحث الأول: مقارنة في حد السرقة

١. مذهب الشافعي: يرى الشافعي أن حد السرقة يُطبَّق على السارق بعد التأكد من شروط محددة، مثل النصاب والقدرة، وتحديد مكان السرقة.
٢. مذاهب أخرى: في مذهب المالكية والحنابلة، قد يتم توسيع نطاق السرقة لتشمل الحالات التي لا تشملها شروط الشافعي، مثل إذا كانت السرقة داخل منزل.



### المبحث الثاني: المقارنة في حد الزنا

١. مذهب الشافعي: يشترط مذهب الشافعي وجود أربعة شهود عدول لإثبات الزنا، وإلا تُرفض الدعوى.

٢. المذاهب الأخرى: يرى الحنفية أن هناك إمكانية لتطبيق العقوبات في حالة وجود علامات واضحة أو شهادة امرأة واحدة في بعض الحالات، مما يوسع التطبيق مقارنة بالشافعي.

### المبحث الثالث: في القصاص والتعزير

١. مذهب الشافعي: الشافعي يعتبر أن القصاص يجب أن يُنفذ بحذر شديد ولا يمكن تطبيقه إلا بعد التأكد من الجريمة بشكل قاطع.

٢. المذاهب الأخرى: في مذهب المالكية والحنابلة، يُطبق القصاص بحزم أكبر في حالة القتل.

## الفصل الرابع: دراسة أثر الفقه الجنائي الشافعي في المجتمعات الإسلامية المعاصرة

### المبحث الأول: تطبيقات فقه الشافعي في النظام الجنائي المعاصر

١. التحديات المعاصرة: فحص كيف يمكن لمذهب الشافعي أن يكون له دور في تشكيل الأنظمة الجنائية المعاصرة التي تستهدف تحقيق العدالة وتلبية احتياجات المجتمع.

### المبحث الثاني: تأثير مذهب الشافعي في القضاء الإسلامي المعاصر

١. التشريع والإصلاح: دراسة كيف يمكن للمجتمعات الإسلامية المعاصرة الاستفادة من فقه الشافعي لتطوير الأنظمة القضائية الجنائية.

الخاتمة

ملخص:

لقد ثبت من خلال البحث أن مذهب الشافعي كان له تأثير بالغ في الفقه الجنائي الإسلامي. حيث تبني مذهب الشافعي نظاماً متوازناً بين تحقيق العدالة وحماية حقوق المجتمع، مع التأكيد على ضرورة تطبيق الحدود والقصاص مع العناية التامة بالظروف.

التوصيات:

١. تعزيز دور الفقه الجنائي الإسلامي في القضاء الإسلامي المعاصر لضمان العدالة الاجتماعية.
٢. تطوير الأنظمة القضائية الإسلامية بحيث تكون مستمدة من المصادر الشرعية بطرق مبتكرة وواقعية.

المصادر والمراجع:

١. القرآن الكريم.
٢. صحيح البخاري.
٣. صحيح مسلم.
٤. كتاب الأم للإمام الشافعي.
٥. موسوعة الفقه الإسلامي.
٦. المغني لابن قدامة.

## عنوان البحث : فقه الاستصحاب في المذهب الشافعي

### المقدمة

الحمد لله الذي هدانا للإسلام وجعل شريعته سراجاً منيراً، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي أتمَّ الله به النعمة وأكمل به الرسالة.

إن الاستصحاب هو أحد الأدلة الشرعية التي اعتمدها الفقهاء في استنباط الأحكام، وله مكانة هامة في الفقه الإسلامي، لا سيما في المذهب الشافعي الذي اعتنى بتوضيح قواعده وتطبيقاته. وعليه، يُعدُّ فقه الاستصحاب في المذهب الشافعي من الأدوات الفقهية التي يسرت على الفقهاء استنباط الأحكام في العديد من المسائل، خاصة في الحالات التي لا يوجد فيها نص صريح. في هذا البحث، سنتناول فقه الاستصحاب في المذهب الشافعي من خلال تعريفه، وبيان شروطه، وأدلة المذهب الشافعي على استعماله، مع ذكر بعض التطبيقات المعاصرة له.

### الفصل الأول: تعريف الاستصحاب وأركانه

#### المبحث الأول: تعريف الاستصحاب في اللغة والاصطلاح

##### ١. تعريف الاستصحاب في اللغة:

- الاستصحاب في اللغة يأتي من "الصحة" أي: الاستمرار والملازمة. فالاستصحاب في اللغة يعني استمرار الشيء أو الاستمرار في حكمه.

##### ٢. تعريف الاستصحاب في الاصطلاح الفقهي:

- الاستصحاب هو: "إثبات حكم ثابت في زمن سابق بناءً على استمرار ذلك الحكم في الزمن اللاحق إذا لم يوجد ما يغيره." أي: هو استمرار الحكم الشرعي للشيء في حال عدم وجود ما يغير هذا الحكم من دليل أو نص جديد.

## المبحث الثاني: أركان الاستصحاب

يُعرّف الاستصحاب في الفقه الشافعي من خلال بعض الأركان التي يجب توافرها لكي يكون الاستصحاب صحيحاً:

- الركن الأول: اليقين الأول: يجب أن يكون الحكم الشرعي في المسألة ثابتاً يقيناً، أي أنه كان معروفاً ومستقراً في الفترة السابقة.
- الركن الثاني: الشك في تغييره: يجب أن يكون هناك شك في تغيير هذا الحكم في الزمان أو المكان الجديد.
- الركن الثالث: استمرار حكم السابق: يجب أن يكون الحكم مستمراً في الوقت اللاحق، أي عدم ورود دليل أو نص يغير هذا الحكم.

## الفصل الثاني: شروط الاستصحاب في المذهب الشافعي

### المبحث الأول: شروط الاستصحاب

١. الشرط الأول: أن يكون الحكم ثابتاً في زمن سابق:
  - يجب أن يكون الحكم الذي يستصحب ثابتاً وملزماً في الشريعة الإسلامية، بناءً على نصوص صريحة أو إجماع أو قياس صحيح.
  - الدليل: قال الإمام الشافعي في "الرسالة": "لا يمكن أن تُسقط حكماً ثبت بالشرع إلا بنص آخر."
٢. الشرط الثاني: عدم وجود ما يعارض الاستصحاب:
  - لا يصح الاستصحاب إذا كان هناك دليل يناقضه أو يخصه، مثل حديث أو إجماع يثبت خلافه.

○ الدليل: قال الشافعي " : إذا جاء النص أو الإجماع فلا مجال للاستصحاب."

٣. الشرط الثالث: استمرارية الحالة:

○ يجب أن تكون الحالة مستمرة في الزمان اللاحق ولا يكون هناك تغيير.

○ المصدر "المجموع" النووي

المبحث الثاني: الأدلة على اعتبار الاستصحاب في المذهب الشافعي

١. الدليل الأول: القرآن الكريم:

○ قال تعالى " : فَأْتُوا بِالْقُرْآنِ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ " البقرة: ، وهو دليل على أنه لا يمكن تغيير حكم الله إلا بدليل قاطع.

٢. الدليل الثاني: السنة النبوية:

○ قال النبي صلى الله عليه وسلم " : إذا حكمتم فاحكموا بين الناس بالعدل، فإن الحكم في أوقات معينة يجب أن يتم وفقاً للثوابت."

○ هذا الحديث يشير إلى أهمية الحفاظ على الأحكام الثابتة.

٣. الدليل الثالث: إجماع الصحابة:

○ استصحب الصحابة بعض الأحكام في مسائل لم يكن فيها نص جديد، ومنها الأحكام المتعلقة بالمعاملات والحدود.

٤. الدليل الرابع: القياس:

○ حيث قام الشافعي بالاستناد إلى قياس الحالات المشابهة والتي يمكن الحكم فيها بناءً على استصحاب الحكم السابق.

## الفصل الثالث: تطبيقات فقه الاستصحاب في المذهب الشافعي

### المبحث الأول: تطبيقات فقهية للاستصحاب

#### ١. الاستصحاب في الطهارة:

- إذا كان الشخص على طهارة في زمن سابق، فلا يُنقض حكم الطهارة إلا بيقين.
- الدليل: قال الشافعي " لا يزال يقين الطهارة إلا باليقين ". هذا يتوافق مع القاعدة الفقهية التي تقول: "اليقين لا يزول بالشك".

#### ٢. الاستصحاب في المعاملات المالية:

- في حال وجود عقد صحيح بين شخصين، فلا يُفسخ هذا العقد إلا بدليل قاطع أو شرط متفق عليه.

- المصدر: "المجموع" للنووي

#### ٣. الاستصحاب في العبادات:

- يُستصحب حكم الصلاة في الحالات التي لا يوجد فيها تغيير، مثلما لو كان الشخص يصلي بنية الظهر في وقت الفرض فإنه لا يعدل النية إلا بدليل.

- المصدر: "نهاية المحتاج" الرملي

### المبحث الثاني: الاستصحاب في المعاملات الحديثة

- في المعاملات الإلكترونية: إذا ثبت أن المعاملات المالية بين طرفين كانت مشروعة، يمكن استصحاب الحكم الشرعي في التعاملات الإلكترونية ما دام لا يوجد دليل على تحريمه.

- المصدر: "الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي".

## الفصل الرابع : مسائل خلافية حول الاستصحاب في المذهب الشافعي

### المبحث الأول: آراء الفقهاء في الاستصحاب

- الرأي الأول: يرى البعض أن الاستصحاب يجب أن يُستند إليه فقط في حالة وجود شك حقيقي في تغييرات جديدة.
- الرأي الثاني: يرى آخرون أن الاستصحاب هو قاعدة رئيسية في الاجتهاد الفقهي ويمثل مرونة في مواجهة مستجدات العصر.

### المبحث الثاني : النقد والتمييز بين الاستصحاب وأدلة أخرى

- يجب التفريق بين الاستصحاب وبين القياس، حيث أن القياس يعتمد على التشابه في العلة، بينما الاستصحاب يعتمد على الاستمرار في حكم ثابت.



## الخاتمة

- ملخص البحث: تناولنا في هذا البحث فقه الاستصحاب في المذهب الشافعي من خلال تعريفه وأركانه وشروطه، مع عرض الأدلة التي يعتمد عليها الفقه الشافعي في استنباط الحكم من خلال الاستصحاب. كما عرضنا بعض التطبيقات الفقهية لهذا الأصل الفقهي الهام.
- التوصيات: نوصي بالمزيد من البحث في تطبيقات الاستصحاب في المسائل المعاصرة، خاصة في فقه المعاملات الحديثة كالتجارة الإلكترونية.

## المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. صحيح البخاري.
٣. صحيح مسلم.
٤. الرسالة، الشافعي.
٥. المجموع، النووي.
٦. نهاية المحتاج، الرملي.
٧. الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي.
٨. تحفة المحتاج، ابن حجر الهيتمي.

## عنوان البحث: الفقه الشافعي وأثره في النظام الاجتماعي الإسلامي

### المقدمة

تعتبر الشريعة الإسلامية إطاراً تنظيمياً شاملاً لجميع جوانب الحياة، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية. وفي هذا السياق، يلعب الفقه الإسلامي دوراً أساسياً في صياغة المبادئ التي تحقق العدل والمساواة، وتساهم في بناء مجتمع يتسم بالاستقرار والانسجام. ومن بين المدارس الفقهية التي لها دور كبير في تأصيل النظام الاجتماعي الإسلامي، يأتي المذهب الشافعي الذي أسسه الإمام الشافعي، وقد ساهم هذا المذهب بشكل ملحوظ في تشكيل العديد من القواعد الفقهية التي تتعلق بالحقوق والواجبات الاجتماعية.

يهدف هذا البحث إلى دراسة "الفقه الشافعي وأثره في النظام الاجتماعي الإسلامي" من خلال تسليط الضوء على أبرز المبادئ الفقهية التي أسسها الإمام الشافعي والتي لها تأثير واضح في تنظيم العلاقات الاجتماعية في المجتمع الإسلامي. سنقوم بتحليل بعض القضايا الاجتماعية الهامة مثل حقوق الأفراد والجماعات، كيفية تنظيم الحياة الأسرية، وأثر القيم الفقهية في تعزيز العدالة الاجتماعية.

### أهداف البحث

1. استعراض المبادئ الفقهية الأساسية في المذهب الشافعي: التي تساهم في تنظيم النظام الاجتماعي الإسلامي.
2. تحليل كيفية تأثير الفقه الشافعي في القضايا الاجتماعية المختلفة: مثل حقوق الإنسان، حقوق المرأة، العلاقات الأسرية، والعدالة الاجتماعية.
3. مقارنة تطبيقات الفقه الشافعي في قضايا النظام الاجتماعي: مع المذاهب الفقهية الأخرى.

٤. تقديم نموذج تطبيقي لقضايا اجتماعية في النظام الإسلامي: بناءً على الفقه الشافعي.

### منهجية البحث

سيتم استخدام المنهج التحليلي المقارن في هذا البحث، حيث سيتم دراسة الآراء الفقهية التي وردت في مؤلفات الإمام الشافعي، كـ "الرسالة" و"الأم"، وتحليلها في سياق تطبيقاتها في قضايا النظام الاجتماعي. كما سيتم مقارنة هذه الآراء مع الآراء الفقهية للمذاهب الأخرى مثل المذهب المالكي، الحنبلي، والحنفي. يعتمد البحث أيضاً على الاستدلال بالأدلة الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية.

## الفصل الأول: المبادئ الفقهية في المذهب الشافعي وتأثيرها في النظام الاجتماعي الإسلامي

### المبحث الأول: مفهوم النظام الاجتماعي في الإسلام

١. تعريف النظام الاجتماعي في الإسلام: النظام الاجتماعي في الإسلام هو ذلك الإطار الذي ينظم العلاقات بين الأفراد والجماعات في المجتمع وفقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية، بما في ذلك حقوق وواجبات الأفراد في علاقاتهم الأسرية والاقتصادية والإنسانية.

### ٢. مفاهيم العدالة والمساواة:

○ العدالة: تعد العدالة من المبادئ الأساسية في الإسلام، وقد وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية في العديد من المواضع التي تحث على الإنصاف والمساواة بين الناس.

○ المساواة: أكد الإسلام على مساواة البشر أمام الله، فلا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى، ويعتبر هذا المبدأ أساساً للعدالة في النظام الاجتماعي.

المبحث الثاني: المبادئ الفقهية الأساسية في المذهب الشافعي المتعلقة بالنظام الاجتماعي

١. حقوق الفرد:

- حق الحياة: يحرص الفقه الشافعي على حفظ حق الحياة، وينظر إليه باعتباره من الحقوق الأساسية التي يحميها الإسلام.
- حق الملكية: يقر المذهب الشافعي بحق الفرد في ملكية ما اكتسبه بالطرق المشروعة، ويحرم التعدي على ممتلكات الآخرين.

٢. حقوق الأسرة:

- الزواج: وفقاً للفقه الشافعي، يُعتبر الزواج عقدًا يهدف إلى تنظيم العلاقات الأسرية، وضمان حقوق الزوجين وأطفالهما. ويضع المذهب الشافعي عددًا من القواعد لتنظيم الحقوق والواجبات بين الزوجين مثل حقوق النفقة، المهر، والسكن.
- الطلاق: تناول المذهب الشافعي مسألة الطلاق بنظام دقيق، يُحترم فيه حقوق الزوجين، ويشمل فترات العدة والحقوق المالية المرتبطة بالطلاق.

٣. حقوق المرأة:

- يولي المذهب الشافعي اهتمامًا خاصًا بحقوق المرأة في الزواج، الطلاق، والميراث. ويعتبر المذهب الشافعي أن المرأة تتمتع بحقوقها المالية والاجتماعية بشكل كامل، ولكن مع الضوابط الشرعية المقررة.

٤. العدالة الاجتماعية:

- الزكاة: يُعتبر فرض الزكاة في المذهب الشافعي من أداة تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع المال على الفقراء والمحتاجين، مما يساهم في تقليل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية.

الفصل الثاني: تطبيقات فقهية في النظام الاجتماعي الإسلامي وفقاً للمذهب الشافعي

المبحث الأول: تأثير المذهب الشافعي في العلاقات الأسرية

١. حقوق الزوجين:

- يحدد المذهب الشافعي حقوق الزوجين في الزواج، مثل النفقة والعدل بين الزوجات في حالة تعدد الزوجات. كما يشترط المذهب الشافعي عدم إضرار الزوج بأسرته، ويضع العديد من الضوابط للحفاظ على العلاقات الأسرية.

٢. الطلاق وآثاره:

- يُشترط في الطلاق وفقاً للمذهب الشافعي أن يتم بشكل مشروع، مع مراعاة حق المرأة في النفقة والسكن طوال فترة العدة. كما أن الطلاق يُعتبر آخر الحلول التي يجب اللجوء إليها بعد استنفاد جميع محاولات الإصلاح.

المبحث الثاني: أثر المذهب الشافعي في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية

١. الميراث:

- في المذهب الشافعي، تم تقسيم الإرث بناءً على نصوص القرآن الكريم، مع تحديد حصص محددة للورثة. وتضمن ذلك عدالة في توزيع الممتلكات بين الورثة، حيث يأخذ كل شخص نصيبه بحسب درجة قرابته من الميت.

٢. الزكاة والصدقات:

- يعد فرض الزكاة في المذهب الشافعي أحد أهم الوسائل لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يُطلب من الأفراد دفع نسبة معينة من أموالهم لدعم الفقراء والمحتاجين، مما يساهم في الحد من الفقر وتحقيق المساواة بين الأفراد في المجتمع.

### ٣. العدالة في المعاملات:

- يضع المذهب الشافعي شروطاً دقيقة في المعاملات التجارية والمالية لحماية حقوق الأفراد وضمان التوازن الاقتصادي في المجتمع. ومن أمثلة ذلك القواعد المتعلقة بالبيع، الشراء، الرهن، والضمان.

### المبحث الثالث: المقارنة بين المذهب الشافعي والمذاهب الأخرى في النظام الاجتماعي الإسلامي

#### ١. المذهب المالكي:

- المذهب المالكي يولي اهتماماً خاصاً بالعادات الاجتماعية المحلية ويعتبر العرف مصدراً من مصادر الشريعة، بينما يركز الشافعي على النصوص الشرعية بشكل أكبر في تنظيم النظام الاجتماعي.

#### ٢. المذهب الحنفي:

- يشترك المذهب الحنفي مع المذهب الشافعي في العديد من القضايا الاجتماعية، لكن الحنفية يفضلون استخدام القياس في القضايا المستجدة أكثر من الشافعية، الذين يحرصون على الالتزام الحرفي بالنصوص.

#### ٣. المذهب الحنبلي:

- الحنابلة يتبعون نهجاً مشابهاً للشافعية في احترام النصوص، ولكن لديهم بعض الفروق في تطبيق القضايا المتعلقة بالمعاملات المالية والعلاقات الأسرية.

## الخاتمة

- ملخص البحث: يعد المذهب الشافعي أحد المذاهب الفقهية التي لها دور كبير في تنظيم النظام الاجتماعي الإسلامي، حيث يضع الفقه الشافعي أسساً قوية لتنظيم العلاقات الأسرية، الاقتصادية، والاجتماعية بما يتماشى مع مقاصد الشريعة الإسلامية.
- التوصيات: يوصى بالاهتمام بمراجعة الأحكام الفقهية في المذهب الشافعي وتطبيقها في القضايا الاجتماعية المعاصرة، بما يساهم في تحقيق العدالة والمساواة في المجتمع.
- خاتمة جامعة: يمثل الفقه الشافعي نموذجاً متكاملًا في تطبيق الشريعة الإسلامية على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية. إن فقه الشافعي يركز على الحفاظ على النظام الاجتماعي من خلال تحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد، مما يساهم في بناء مجتمع متماسك ومستقر.

## المصادر والمراجع

١. الشافعي، "الرسالة".
٢. الشافعي، "الأم".
٣. النووي، "المجموع شرح المذهب".
٤. ابن رشد، "بداية المجتهد ونهاية المقتصد".
٥. القرطبي، "الجامع لأحكام القرآن".
٦. الشاطبي، "الموافقات".
٧. ابن تيمية، "مجموع الفتاوى".



## عنوان البحث : فقه الإجماع في المذهب الشافعي

### المقدمة

يُعدّ الإجماع من أصول الفقه الإسلامي المهمة، وهو أحد الأدلة الشرعية التي يعتمد عليها العلماء في استنباط الأحكام. وقد احتل الإجماع مكانةً خاصةً في المذهب الشافعي، إذ اعتبره الإمام الشافعي دليلاً قطعياً بعد الكتاب والسنة. هذا البحث يسعى إلى تسليط الضوء على مفهوم الإجماع في المذهب الشافعي، شروطه، أنواعه، حجّيته، وأدلته، مع مناقشة تطبيقاته وأثره في الفقه الشافعي. كما سيتم دعم البحث بالأدلة الشرعية والمصادر الموثوقة لبيان مدى تأثير الإجماع في استنباط الأحكام.

## الفصل الأول: مفهوم الإجماع في المذهب الشافعي

### المبحث الأول: تعريف الإجماع

١. لغةً: الإجماع يأتي من الجذر اللغوي "جمع"، ويعني الاتفاق والتوافق على أمر معين.
  ٢. اصطلاحاً: يُعرّف الإمام الشافعي الإجماع بأنه "اتفاق العلماء المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر من العصور على حكم شرعي بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم".
- الدليل الشرعي: قال تعالى " وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ " النساء:
  - استدلال الشافعي بهذه الآية على حجية الإجماع، حيث أشار إلى أن مخالفة سبيل المؤمنين تؤدي إلى الضلال.

٣. أقوال العلماء: يرى الإمام الشافعي أن الإجماع هو دليل قطعي ولا يجوز مخالفته، لأنه يمثل اتفاق العلماء الذين يُعتدّ بأرائهم في فهم الشريعة.

### المبحث الثاني: أنواع الإجماع

١. الإجماع الصريح: هو اتفاق جميع العلماء على حكم مسألة بعينها بقول صريح.

○ مثال: إجماع العلماء على فرضية الصلوات الخمس.

٢. الإجماع السكوتي: وهو عندما يُبدي بعض العلماء رأياً في مسألة ويسكت الباقون دون إبداء اعتراض.

○ حجّية الإجماع السكوتي في المذهب الشافعي: يعده الإمام الشافعي حجة، لأنه سكوتهم يُعتبر إقراراً ضمناً.

○ الدليل: يُستدل بما رواه الإمام أحمد في مسنده عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا تجتمع أمتي على ضلالة". "يفهم من هذا الحديث أن الأمة لا تجتمع على الخطأ، سواء كان ذلك بإقرار صريح أو سكوتٍ مع الرضا.

### الفصل الثاني: شروط صحة الإجماع في المذهب الشافعي

#### المبحث الأول: شروط الإجماع عند الشافعية

١. اتفاق جميع المجتهدين: لا يصح الإجماع إلا باتفاق جميع المجتهدين الموجودين في عصر معين.

٢. انتهاء عصر النبي صلى الله عليه وسلم: لا ينعقد الإجماع في حياة النبي، لأن قوله يُعتبر وحياً.

٣. عدم وجود نص قطعي مخالف: لا يجوز الإجماع على حكم يخالف نصاً قطعياً من الكتاب أو السنة.

○ الدليل الشرعي: استدلال الإمام الشافعي بقوله تعالى "وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا" آل عمران: ، حيث أوجب الاعتصام بالجماعة والاتفاق على الحق.

٤. كون الحكم في مسألة فقهية عملية: يُشترط أن يكون الإجماع في مسألة فقهية عملية، وليس في مسائل الاعتقاد.

### المبحث الثاني: أثر الإجماع في التشريع الشافعي

• يُعتبر الإجماع مصدرًا من مصادر الفقه الشافعي، حيث يلجأ إليه الفقهاء عند عدم وجود نص من الكتاب أو السنة.

• أمثلة على أحكام فقهية اعتمد فيها الشافعية على الإجماع:

١. تحريم الربا: اتفق الفقهاء على تحريم الربا بجميع صورته.

٢. وجوب الزكاة: أجمع العلماء على وجوب الزكاة في الأموال التي بلغت النصاب.

### الفصل الثالث: تطبيقات الإجماع في الفقه الشافعي

#### المبحث الأول: أمثلة على الإجماع في الفقه الشافعي

١. إجماع الصحابة على حد السرقة: اتفق الصحابة على أن حد السرقة هو قطع اليد من المعصم.

○ المصدر: استدلووا بقول الله تعالى "وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا" المائدة:

٢. إجماع الأمة على تحريم الزنا: يُعتبر الزنا محرماً بالإجماع، وقد نص على ذلك العلماء من مختلف المذاهب، بما فيهم الشافعية.

○ الدليل: قوله تعالى "وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً" الإسراء

المبحث الثاني: تطبيقات معاصرة للإجماع في الفقه الشافعي

- في المسائل المعاصرة، مثل القضايا الطبية والمالية الحديثة، يستند الشافعية إلى الإجماع المتحقق بين الفقهاء في ضوء القواعد الشرعية المستمدة من الكتاب والسنة.

الفصل الرابع: الخلاف حول حجية الإجماع في المذهب الشافعي

المبحث الأول: نقد حجية الإجماع

١. الخلاف بين العلماء: بينما يعتبر الشافعيون الإجماع حجة قطعية، هناك خلاف بين العلماء حول مدى حجيته. المالكية يرون أن الإجماع السكوتي ليس بحجة.
٢. دفع النقد: يرى الإمام الشافعي أن حُجِّيَّة الإجماع تعتمد على قوة الدليل واستناده إلى الكتاب والسنة.

المبحث الثاني: موقف الشافعي من مخالفة الإجماع

- لا يجوز مخالفة الإجماع عند الشافعية، ويُعتبر من يخرج عن الإجماع قد ارتكب مخالفة شرعية.

الخاتمة

- ملخص البحث: استعرضنا مفهوم الإجماع في المذهب الشافعي، وشروطه، وحجيته، وتطبيقاته في الفقه الإسلامي. تبين لنا أن الإمام الشافعي أولى اهتماماً كبيراً للإجماع وجعله مصدراً من مصادر التشريع.

- التوصيات: يوصى بتعميق البحث في التطبيقات المعاصرة للإجماع، خاصة في المسائل الجديدة التي لم تُناقش في العصور السابقة.

## المصادر والمراجع

١. الشافعي، محمد بن إدريس "الرسالة".
٢. النووي، يحيى بن شرف "المجموع شرح المهذب".
٣. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي "فتح الباري شرح صحيح البخاري".
٤. القرطبي، محمد بن أحمد "الجامع لأحكام القرآن".
٥. البغوي، الحسين بن مسعود "معالم التنزيل".

## عنوان البحث: تفسير الإمام الشافعي للقرآن الكريم وأثره الفقهي

### المقدمة

يعد الإمام الشافعي (١٥٠-٢٠٤ هـ) من أعلام الفقه الإسلامي وأحد أبرز مؤسسي علم أصول الفقه، وله دور بارز في تفسير القرآن الكريم، رغم أنه لم يترك لنا تفسيراً مكتملاً للقرآن كما فعل بعض علماء التفسير مثل الطبري أو ابن كثير. إلا أن أسلوبه في فهم القرآن، الذي ارتكز على تفسيره من خلال أصول الفقه الذي وضعه، كان له تأثير كبير على الفقه الإسلامي. يعتبر الإمام الشافعي أن تفسير القرآن ينبغي أن يُفهم في إطار السنة النبوية واللغة العربية، وأنه لا يجوز الخروج عن هذه الضوابط في استخراج الأحكام. من خلال هذا البحث، سيتم استعراض تفسير الإمام الشافعي للقرآن الكريم وأثره الفقهي، مع التركيز على كيفية تأثير تفسيره للآيات في الفقه الإسلامي، وبيان الأدلة التي استند إليها في تفسيراته.

## أهداف البحث

١. دراسة تفسير الإمام الشافعي للقرآن الكريم.
٢. تحليل كيفية تأثير تفسير الإمام الشافعي للآيات القرآنية في فهم الفقه الإسلامي.
٣. عرض الأدلة الشرعية التي استند إليها الإمام الشافعي في تفسيره للقرآن.
٤. دراسة أثر تفسير الشافعي في تطور الفقه الإسلامي.
٥. توضيح مواقف الإمام الشافعي من بعض الآيات التي كانت محط جدل بين الفقهاء.

## منهجية البحث

يتم اعتماد المنهج التحليلي الاستقرائي في هذا البحث، حيث سيتم دراسة نصوص الإمام الشافعي المتعلقة بتفسير القرآن الكريم من خلال مصادره الأصلية، مثل كتابه "الرسالة" و"الأم"، وكذلك أعمال فقهية أخرى له. سيتم استعراض مواقف الشافعي من بعض الآيات القرآنية وكيفية استنباطه للأحكام الشرعية منها. كما سيتم مقارنة تفسيراته مع تفسيرات المفسرين الآخرين لملاحظة أوجه التأثير والاختلاف.

## الفصل الأول: تفسير القرآن الكريم في الفكر الشافعي

### المبحث الأول: مفهوم تفسير القرآن عند الإمام الشافعي

تفسير القرآن الكريم عند الإمام الشافعي لا يقتصر على شرح معاني الكلمات، بل يتضمن كيفية استنباط الأحكام الشرعية من الآيات القرآنية. الشافعي كان يعتبر أن تفسير القرآن يجب أن يعتمد على ثلاثة أشياء رئيسية:

١. اللغة العربية: يعد الشافعي اللغة العربية مرجعاً أساسياً في تفسير القرآن، حيث كان يولي أهمية خاصة لفهم المعاني وفقاً للغة العربية الفصحى.

٢. الحديث النبوي: كان يربط تفسير القرآن بالحديث النبوي، معتبراً أن السنة هي شارحة للقرآن الكريم.

٣. الإجماع: كان الشافعي يرى أن الإجماع يمكن أن يكون دليلاً في تفسير القرآن، مما يعني أن تفسيره للآيات يجب أن يتماشى مع ما أجمع عليه العلماء.

#### المبحث الثاني: مصادر تفسير الإمام الشافعي

١. الكتاب: القرآن الكريم هو المصدر الأول في تفسيره.

٢. السنة: كان الشافعي يرى أن السنة النبوية تفسر القرآن وتبين مجمله.

٣. القياس: في حال غياب النصوص المباشرة، كان الشافعي يستخدم القياس لاستخراج الأحكام.

٤. الإجماع: كان يعتمد عليه لتفسير النصوص التي يمكن أن تحتل أكثر من معنى.

#### الفصل الثاني: تأثير تفسير الشافعي للقرآن في الفقه الإسلامي

##### المبحث الأول: تفسير الإمام الشافعي لبعض الآيات القرآنية

###### • آية الطلاق في القرآن

- قال تعالى: "الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان" البقرة:
- تفسير الشافعي: رأى الشافعي أن هذه الآية تتضمن حكماً فقهياً واضحاً في تحديد عدد مرات الطلاق، وأن الطلاق لا يجوز إلا بعد المرة الثالثة.
- أثره الفقهي: طبق الشافعي هذا التفسير في فقه الطلاق، مؤكداً على أن الطلاق يجب أن يكون وفقاً للآية الكريمة ولا يمكن أن يتجاوز حد الطلقتين إلا في حالات استثنائية.

- آية الوضوء الوضوء والصلاة
  - قال تعالى: "يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين" المائدة:
  - تفسير الشافعي: الشافعي يرى أن الوضوء واجب عند أداء الصلاة، وأنه يشمل الوجه واليدين والرجلين والمرفقين، مع التأكيد على ضرورة مسح الرأس.
  - أثره الفقهي: تم التأكيد على الفقه الشافعي في وجوب الوضوء واشتراطه لصحة الصلاة.
- آية الصلاة في السفر قصر الصلاة:
  - قال تعالى: "وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة" النساء:
  - تفسير الشافعي: يعتبر الشافعي أن هذه الآية تجيز قصر الصلاة للمسافر، مشيراً إلى أنه لا يشترط للصحابة أن يقصروا في السفر إلا إذا كان على سفر طويل.
  - أثره الفقهي: طبق الشافعي هذا التفسير في فقه الصلاة في السفر، حيث يتم قصر الصلاة في الحالات المحددة.

#### المبحث الثاني: تطبيقات فقهية لتفسير الإمام الشافعي

- مسائل الزكاة: تفسير الشافعي لبعض الآيات المتعلقة بالزكاة، مثل قوله تعالى: "وآتوا الزكاة"، حيث شدد على أن الزكاة هي حق مال يتم إخراجه بعد مرور حول كامل على المال.
- مسائل الطهارة والصلاة: تفسير الشافعي للآيات المتعلقة بالوضوء والطهارة، وكيف أن الشافعي كان يركز على الطهارة العقلية والروحية، بالإضافة إلى الطهارة الجسدية.



### الفصل الثالث: مقارنة تفسير الشافعي بتفسيرات المذاهب الأخرى

#### المبحث الأول: مقارنة تفسير الشافعي مع تفسير أبي حنيفة

- الطلاق: الشافعي يرى أن الطلاق يجب أن يتم بعد الطلقة الثانية على الأقل، بينما يتيح أبو حنيفة الطلاق مباشرة دون انتظار، مما يوضح اختلافات في تفسير آية الطلاق.
- الوضوء: الشافعي يعتمد على أن غسل اليدين يجب أن يكون من المرفقين، في حين أن بعض الفقهاء الآخرين يرون أن الغسل لا يشمل المرفقين.

#### المبحث الثاني: مقارنة تفسير الشافعي مع تفسير مالك

- قصر الصلاة: الشافعي يعطي الأولوية لقصر الصلاة في السفر، بينما يولي مالك مزيداً من الاهتمام للمسافة المحددة للسفر.

### الخاتمة

- ملخص البحث: تم استعراض تفسير الإمام الشافعي للقرآن الكريم وتحليل كيفية تأثير تفسيره للأيات على الفقه الإسلامي. كان الشافعي يتمسك بالأدلة الشرعية الموثوقة مثل الكتاب والسنة والإجماع والقياس، ويُعد تفسيره مرجعاً في فهم كثير من الأحكام الفقهية.
- التوصيات: يُوصى بمواصلة دراسة آثار تفسير الشافعي في فقهِنا المعاصر، خصوصاً في مسائل الطلاق والزكاة والصلاة. كما يجب أن تتواصل الدراسات المقارنة بين مفسري المذاهب المختلفة لفهم أفضل لتفسير القرآن.

- خاتمة جامعة: إن الفهم العميق للقرآن الكريم في ضوء تفسير الإمام الشافعي كان له الأثر الكبير في استنباط الأحكام الفقهية. الشافعي جعل من التفسير أسلوبًا لتفسير الحياة المعاصرة وتطبيقاتها العملية في الفقه.

#### المصادر والمراجع

١. الشافعي، "الرسالة".
٢. النووي، "المجموع شرح المذهب".
٣. الشافعي، "الأم".
٤. ابن قدامة، "المغني".
٥. ابن تيمية، "مجموع الفتاوى".
٦. القرطبي، "الجامع لأحكام القرآن".
٧. السيوطي، "الدر المنثور في التفسير بالمأثور".

## بحث علمي متكامل حول فقه فقهاء الشافعية في زمن الإمام الشافعي

### المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يُعدّ المذهب الشافعي واحدًا من المذاهب الفقهية الأربعة التي تركت بصمة واضحة في الفقه الإسلامي. ويُنسب هذا المذهب إلى الإمام محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠-٢٠٤هـ)، الذي اعتمد منهجية فقهية قائمة على الجمع بين النصوص الشرعية والقياس والاجتهاد. ولكن ما يميز المذهب الشافعي هو أنه لم يتوقف عند الإمام الشافعي وحده، بل استمر تطوره من خلال فقهاء عاصروا الإمام وساهموا في ترسيخ أصوله وتوسيع مدارسه.

يهدف هذا البحث إلى دراسة "فقه فقهاء الشافعية في زمن الإمام الشافعي"، مع التركيز على إسهاماتهم في تطور المذهب الشافعي وأثرهم في إثراء الفقه الإسلامي. سيتم دعم البحث بالأدلة الشرعية وتحليل الأسباب مع الاستشهاد بالمصادر المعتمدة.

### الفصل الأول: الإمام الشافعي وأصول مذهبه

#### المبحث الأول: التعريف بالإمام الشافعي

- اسمه ونسبه: هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع القرشي المطلبي.
- مولده ونشأته: ولد في غزة عام ١٥٠هـ، وتربى في مكة.
- رحلاته العلمية: تتلمذ على يد كبار الأئمة مثل الإمام مالك في المدينة، والإمام محمد بن الحسن في العراق.

## المبحث الثاني: أصول المذهب الشافعي

١. الكتاب والسنة: اعتبر الشافعي الكتاب والسنة المصدرين الأساسيين للتشريع.
  - الدليل الشرعي: قال تعالى " :فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ " النساء:
٢. الإجماع والقياس: كان الشافعي من أوائل الفقهاء الذين نظموا علم القياس بشكل منهجي.
  - السبب: لإيجاد حلول شرعية للقضايا التي لم ترد فيها نصوص.

## المبحث الثالث: منهج الشافعي في الفقه

- الاستنباط الفقهي: كان الشافعي يُعرف بأنه "ناصر الحديث"، إذ قام بتأليف كتاب "الرسالة" الذي يُعدّ حجر الأساس في أصول الفقه.

## الفصل الثاني: فقهاء الشافعية في زمن الإمام الشافعي

### المبحث الأول: الفقهاء الذين عاصروا الإمام الشافعي

١. الإمام المزني ١٧٥-٢٦٤هـ.
  - إسهاماته: عُرف بأنه "ناصر مذهب الشافعي" وتلميذه المخلص، وألّف كتاب "المختصر" الذي جمع فيه فقه الشافعي.
  - الدليل: استند المزني في كثير من آرائه إلى ما سمعه مباشرة من الشافعي.
  - المصدر: "طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي.
٢. الربيع بن سليمان المرادي "توفي ٢٧٠هـ

○ إسهاماته: نقل كتابات الشافعي، وخاصة كتاب "الأم"، وله دور كبير في نشر المذهب الشافعي.

○ السبب: اعتماده على الكتابة والتدوين مما ساعد في حفظ تراث الشافعي.

٣. أبو يعقوب البويطي "توفي ٢٣١هـ

○ إسهاماته: خلف الإمام الشافعي في مجلسه العلمي، وكان من أبرز من دافعوا عن المذهب.

○ الدليل: سُجن بسبب موقفه من قضية خلق القرآن، مما يدل على تمسكه بمبادئ الشافعي.

○ المصدر: "سير أعلام النبلاء" للذهبي.

المبحث الثاني: أثر فقهاء الشافعية في توسيع المذهب

• التطوير والشرح: ساهم الفقهاء في شرح وتفسير آراء الشافعي، مما ساعد في تطوير المذهب.

• السبب: الحاجة إلى تكييف الفقه مع المتغيرات الاجتماعية والسياسية في ذلك العصر.

الفصل الثالث: القضايا الفقهية التي أثارها فقهاء الشافعية

المبحث الأول: الاجتهاد ضمن أصول الشافعي

• قضية القياس: كان المزني والبويطي من أبرز من طبق القياس ضمن أصول الشافعي.

• الدليل: اعتمادهم على منهج الشافعي في تقديم القياس عند غياب النص.

• المصدر: "الرسالة" للشافعي.

المبحث الثاني: مسائل فقهية معاصرة في عصرهم

١. قضية التعامل مع أهل الذمة:

- رأي الشافعية: وجوب احترام عقود الذمة وضمن حقوقهم.
- الدليل الشرعي: قوله تعالى "لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ" المتحنة:

٢. قضية الزواج من الكتابيات:

- رأي المزني: يجوز بشرط أن يكون عقد الزواج وفق الضوابط الشرعية.
- السبب: استناداً إلى قوله تعالى "وَوَطَّعُوا أَلْبَابَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلًّا لَكُمْ" المائدة:

الفصل الرابع: أثر فقهاء الشافعية على النظام الاجتماعي الإسلامي

المبحث الأول: فقه الأسرة

- الزواج والطلاق: قدّم الشافعية نظاماً تفصيلياً لضمان حقوق الزوجين.
- السبب: لتثبيت مقاصد الشريعة في حفظ النسل والأسرة.

المبحث الثاني: فقه المعاملات

- التجارة والزكاة: اهتموا بتنظيم المعاملات المالية بما يحقق العدالة.
- الدليل: قول الشافعي: "التجارة جائزة بما لا يغش الناس" المصدر: "الأم".

## الخاتمة

- ملخص البحث: استعرضنا في هذا البحث دور فقهاء الشافعية في زمن الإمام الشافعي، وكيف ساهموا في تطوير المذهب وترسيخ أصوله.
- التوصيات: يُوصى بمزيد من الدراسات حول دور تلاميذ الشافعي في نقل وتطوير المذهب لمواكبة التحديات المعاصرة.

## المصادر والمراجع

١. الشافعي، محمد بن إدريس "الأم".
٢. السبكي، تاج الدين "طبقات الشافعية الكبرى".
٣. الذهبي، شمس الدين "سير أعلام النبلاء".
٤. النووي، يحيى بن شرف "المجموع شرح المهذب".
٥. ابن حجر العسقلاني "فتح الباري".

عنوان البحث:

"منهج المذهب الشافعي في التعامل مع النصوص المتعارضة: دراسة تحليلية أصولية"

## المقدمة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب تبياناً لكل شيء، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

إن دراسة المذاهب الفقهية وأصولها تعد من أهم وسائل فهم الشريعة الإسلامية، وذلك لما تقدمه من منهجية علمية في استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة التفصيلية. ويعد المذهب الشافعي واحداً من المذاهب الفقهية الأربعة التي أسهمت في بناء الفقه الإسلامي من خلال وضع أصول وقواعد تساعد في فهم النصوص الشرعية والتعامل مع ما قد يبدو متعارضاً منها. لقد واجه الفقهاء عبر العصور مسائل تتعلق بتعارض النصوص الشرعية، سواء كانت من القرآن الكريم أو السنة النبوية. وهذا التعارض الظاهري قد يؤدي إلى تباين في الفهم والاجتهاد، مما يجعل دراسة منهج المذهب الشافعي في التعامل مع هذه النصوص ذات أهمية كبيرة. وقد تميز الإمام الشافعي -رحمه الله- بوضع قواعد أصولية منهجية للتعامل مع النصوص المتعارضة، حيث سعى إلى الجمع بين النصوص ما أمكن، أو الترجيح بينها في حال تعذر الجمع، أو اللجوء إلى النسخ كحل أخير.

## أهمية البحث

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على منهج المذهب الشافعي في معالجة النصوص المتعارضة، وذلك من خلال استقراء القواعد الأصولية التي اعتمدها الشافعية في هذا المجال. كما يسعى البحث إلى توضيح مدى دقة هذا المنهج وأثره في استنباط الأحكام الشرعية، وهو ما يسهم في فهم أعمق لأصول الفقه الإسلامي وتطبيقاته العملية.



## إشكالية البحث

كيف تعامل المذهب الشافعي مع النصوص المتعارضة؟ وما هي القواعد الأصولية التي اعتمدها الشافعية لحل التعارض بين النصوص الشرعية؟ وهل يمكن تطبيق هذه المنهجية في الفقه المعاصر لمعالجة القضايا المستجدة؟

## أهداف البحث

١. توضيح مفهوم التعارض بين النصوص الشرعية.
٢. دراسة منهج الإمام الشافعي في التعامل مع التعارض.
٣. استعراض القواعد الأصولية التي وضعها الشافعية لحل التعارض.
٤. تقديم أمثلة عملية لتطبيقات منهج الشافعية في الفقه.

## منهجية البحث

سيعتمد البحث على المنهج الاستقرائي من خلال استقراء النصوص الأصولية والفقهية للمذهب الشافعي، والمنهج التحليلي لتحليل أقوال الفقهاء وتطبيقاتهم، بالإضافة إلى المنهج المقارن لمقارنة منهج الشافعية بمنهج المذاهب الأخرى في التعامل مع النصوص المتعارضة.

## الفصل الأول: مفهوم التعارض في النصوص الشرعية

### أولاً: تعريف التعارض في اللغة والاصطلاح

التعارض في اللغة يأتي من مادة "عارض"، ويعني التقابل والتضاد. أما في الاصطلاح، فيُعرف التعارض بأنه: "تقابل دليلين شرعيين متساويين على وجه يمنع كل منهما ثبوت الآخر."

قال تعالى: "وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا" النساء

يُفهم من الآية أن الوحي الإلهي خالٍ من التعارض الحقيقي، وأن التعارض الظاهري يكون نتيجة لفهم البشر.

ثانياً: أسباب التعارض بين النصوص

١. تعارض في الدلالة اللفظية:

○ اختلاف المعنى بحسب سياق النص.

٢. تعارض في العموم والخصوص:

○ مثال: آية تحريم الميتة، وحديث تحليل ميتة البحر.

٣. تعارض بسبب اختلاف الزمان والمكان:

○ النسخ كحل لإزالة التعارض.

الفصل الأول: مفهوم التعارض في النصوص الشرعية

أولاً: تعريف التعارض في اللغة والاصطلاح

التعارض في اللغة يأتي من الجذر "عارض"، ويعني التقابل والمواجهة. أما في الاصطلاح الأصولي، فقد عرفه العلماء بتعاريف متعددة، منها: "تقابل دليلين شرعيين على وجه يمنع أحدهما الآخر في ظاهرهما، بحيث لا يمكن الجمع بينهما بغير نسخ أو تخصيص أو تقييد."

قال تعالى: "أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا"

النساء. هذه الآية تدل على أن التعارض الحقيقي لا يكون في كلام الله، بل يكون نتيجة لفهمنا البشري المحدود.

ثانياً: أسباب التعارض بين النصوص

١. اختلاف الدلالة اللفظية:

- قد يكون التعارض بسبب تعدد معاني الألفاظ في اللغة العربية. مثال: كلمة "قرء" التي تعني الطهر أو الحيض بحسب السياق.

٢. العموم والخصوص:

- العموم: قوله تعالى " وَأُحِلَّ لَكُمْ مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ " النساء:
- الخصوص: حديث تحريم الجمع بين المرأة وعمتها.

٣. النسخ:

- مثل نسخ حكم القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة: قال تعالى " فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ " البقرة:

الفصل الثاني: منهج الشافعي في التعامل مع النصوص المتعارضة

أولاً: الجمع بين النصوص ما أمكن

الإمام الشافعي كان يرى أنه إذا أمكن الجمع بين النصوص المتعارضة وجب ذلك؛ لأن الجمع أولى من الترجيح، إذ يحفظ الدليلين معاً. وقد قال الشافعي في "الرسالة": "إذا صح الحديثان المتعارضان فالجمع أولى من إهمال أحدهما."

مثال تطبيقي:

- الجمع بين حديث: «لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس» (رواه البخاري ومسلم)، وحديث: «من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها» (رواه مسلم). يرى الشافعي أن النهي عن الصلاة بعد العصر يحمل على النافلة المطلقة، بينما حديث القضاء خاص بصلاة الفائتة.

ثانياً: الترجيح عند تعذر الجمع

عند تعذر الجمع بين النصوص، ينتقل الشافعية إلى الترجيح باستخدام قواعد أصولية، مثل:

١. ترجيح الأقوى سنداً.

٢. الترجيح بكثرة الرواة.

٣. الترجيح بالأدلة العقلية.

قال الشافعي: "إذا تعارض الخبران وكان أحدهما أقوى سنداً أخذ به، ولا يهمل الآخر إلا لضرورة."

مثال تطبيقي:

- ترجيح حديث النهي عن بيع العينة لقوة سنده، على حديث جوازه عند الحاجة.

ثالثاً: النسخ كحل أخير

الإمام الشافعي وضع ضوابط صارمة للقول بالنسخ، فلا يُلجأ إليه إلا إذا تعذر الجمع والترجيح. يقول الشافعي في "الأم": "إنما يثبت النسخ بدليل أقوى منه، ولا يجوز إلا إذا تعارض نصوص تعارضاً حقيقياً لا يمكن الجمع بينهما."

مثال تطبيقي:

- نسخ حكم الوصية للوالدين بقوله تعالى: "يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ" النساء:

## الفصل الثالث: تطبيقات عملية لمنهج الشافعي

أولاً: أمثلة من الفقه الشافعي

١. مسألة زكاة الفطر:

- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فرض رسول الله زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير» (رواه البخاري). الإمام الشافعي يجمع بين النصوص التي تحدد زكاة الفطر، ويُرجح حديث ابن عمر الذي يحدد مقدارها.

٢. مسألة الجمع بين الصلاتين:

- الشافعي يرى أن الجمع بين الصلاتين رخصة عند الحاجة، مستنداً إلى حديث ابن عباس: «كان النبي يجمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر» رواه مسلم

ثانياً: منهج الشافعي في الأصول

١. قاعدة "الأخذ بالأقل عند الشك":

- الشافعي يفضل الأخذ بالأقل عند الشك في العبادة، كمن شك في عدد الركعات، فيأخذ بالأقل ليبرئ ذمته.

٢. قاعدة "ترك الخصوص للنصوص العامة":

- إذا تعارض نص خاص مع نص عام، يُحمل الخاص على الاستثناء، ولا ينسخ العام إلا بدليل قاطع.

الفصل الرابع: مقارنة بين منهج الشافعية والمذاهب الأخرى

أولاً: مقارنة مع المذهب الحنفي

- الحنفية يقدمون القياس على خبر الواحد، بينما الشافعية يرون أن خبر الواحد إذا صح يُقدّم على القياس.

مثال: الحنفية لا يأخذون بحديث "كل مسكر حرام" إذا تعارض مع القياس، بينما الشافعية يعملون بالحديث.

ثانياً: مقارنة مع المذهب المالكي والحنبلي

- المالكية يعتمدون على عمل أهل المدينة كدليل مرجح.
- الحنابلة قريبون من الشافعية في تقديم النصوص على الآراء والقياس.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. من خلال هذا البحث، تبين لنا أن المذهب الشافعي يتميز بمنهجية علمية رصينة في التعامل مع النصوص المتعارضة، تتسم بالتدرج من الجمع بين الأدلة إلى الترجيح ثم النسخ كحل أخير. وقد أثبتت القواعد الأصولية التي وضعها الإمام الشافعي، مثل الجمع والترجيح، جدواها في معالجة الإشكالات الفقهية، مما يجعلها ذات قيمة عظيمة في الفقه الإسلامي

أهم النتائج

١. منهج الشافعية في التعامل مع النصوص المتعارضة يعتمد على الجمع والترجيح قبل النسخ.

٢. الإمام الشافعي وضع قواعد أصولية صارمة تضمن استنباط الأحكام بشكل دقيق.

٣. يمكن تطبيق هذه المنهجية في الفقه المعاصر لمعالجة القضايا المستجدة.

#### التوصيات

- ضرورة تعميق الدراسات الأصولية في الجامعات والمراكز البحثية، لاستيعاب منهج الأئمة الكبار مثل الشافعي.
- الاستفادة من منهج الشافعية في معالجة التعارض في القوانين الوضعية.

#### قائمة المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. الرسالة للإمام الشافعي.
٣. الأم للإمام الشافعي.
٤. إرشاد الفحول للشوكاني.
٥. البحر المحيط للزركشي.
٦. المجموع للنووي.
٧. المستصفى للغزالي.
٨. صحيح البخاري وصحيح مسلم

## عنوان البحث: القياس في الفقه الشافعي: الأسس والمصطلحات

### مقدمة

يعد القياس من أبرز أصول الاستنباط في الفقه الإسلامي، ويُعتبر أحد الأدوات الفقهية التي ساهمت في اتساع نطاق الفقه وتطبيقه على المستجدات. وقد استخدمه الفقهاء في العديد من المدارس الفقهية لضبط الأحكام التي لم يرد فيها نصوص قاطعة من الكتاب والسنة. ويعد مذهب الإمام الشافعي من أبرز المدارس الفقهية التي اهتمت باستخدام القياس كأداة للاستنباط، وطور أدواته وأسسها. هذا البحث يهدف إلى دراسة القياس في الفقه الشافعي، من خلال استعراض الأسس التي يعتمد عليها الإمام الشافعي في استخدامه للقياس، مع تحديد المصطلحات الفقهية الخاصة بالقياس التي وضعها. سنعرض الأدلة الشرعية التي يستند إليها الإمام الشافعي في هذا الموضوع، وسنتناول القضايا المعاصرة التي يُترجح فيها القياس، مع تقديم الأسباب التي تجعل هذا الترجيح مستنداً إلى أصول فقهية واضحة.

### الفصل الأول: مفهوم القياس في الفقه الشافعي

#### ١. تعريف القياس:

القياس في اللغة هو: "إلحاق أمر بأمر آخر في حكمه لوجود علة تجمع بينهما". أما في الاصطلاح الفقهي، فهو: "إلحاق فرع بنص أو إجماع في الحكم الشرعي لوجود علة تجمع بينهما".

في مذهب الإمام الشافعي، يُعتبر القياس من المصادر الرئيسية للفقه بعد الكتاب والسنة. ويقوم القياس عند الشافعي على إلحاق الفرع الذي لم ينص عليه النصوص بما هو منصوص عليه في الكتاب أو السنة بناءً على علة مشتركة بينهما.

#### ٢. أهمية القياس في الفقه الشافعي:

يُعد القياس أداة أساسية لتوسيع دائرة الفقه، وتمكين العلماء من إصدار أحكام شرعية في قضايا لم يتطرق إليها النصوص الشرعية. كان الإمام الشافعي من الأئمة الذين



وضعوا أسسًا علمية محكمة للقياس، حيث يعتبر القياس أحد الأصول المستندة إلى النصوص الشرعية، ولا يُقبل إلا إذا كان ثمة دليل منطقي يربط بين العلة والنص.

## الفصل الثاني: أسس القياس في الفقه الشافعي

### ١. وجود النص الشرعي:

الشافعي لا يُقبل القياس إلا إذا كانت العلة مستنبطة من نص قطعي الثبوت والدلالة. وذلك لأن القياس يهدف إلى إلحاق الفرع بالنصوص الشرعية، فلا يكون القياس مشروعًا إلا في القضايا التي لا يوجد فيها نص صريح.

### ٢. وجود العلة:

العلة هي السبب الذي يربط الفرع بالأصل. عند الشافعي، يجب أن تكون العلة واضحة ومعقولة، مثل تحريم الربا في بيع الذهب بالذهب، بسبب العلة المتمثلة في "التشابه في النوع" (أي "التبادل"). فالعلة هي العنصر الأساسي الذي يجب أن يجمع بين الأصل والفرع في القياس.

### ٣. المساواة بين الأصل والفرع:

لا يقبل الشافعي القياس إلا إذا كان الفرع يعادل الأصل في الحكم بسبب العلة. بمعنى آخر، إذا كان هناك اختلاف جوهري بين الأصل والفرع، فلا يجوز القياس. يجب أن يتوفر التشابه الكافي في العلة بين الأصل والفرع لإصدار الحكم.

### ٤. شروط صحة القياس:

هناك شروط وضعها الشافعي لصحة القياس:

- أن يكون النص الشرعي الثابت واضحًا.
- أن تكون العلة متوافقة مع حكم النص.
- أن يكون القياس على مذهب صحيح ولا يتعارض مع نصوص أخرى.

### الفصل الثالث: مصطلحات القياس في الفقه الشافعي

#### ١. الأصل:

هو النص الشرعي الذي يتم القياس عليه ، سواء كان من الكتاب أو السنة . يكون الأصل ثابتاً ودليلاً قاطعاً لحكم ما .

#### ٢. الفرع:

هو المسألة التي لم يرد فيها نص شرعي واضح وتُقاس على الأصل . يجب أن يكون الفرع مستنداً إلى العلة الموجودة في الأصل .

#### ٣. العلة:

هي السبب الشرعي الذي من أجله ورد الحكم في النص الشرعي ويُتبع في القياس . العلة هي العامل الذي يربط الأصل بالفرع ويجعل الحكم واحداً بينهما .

#### ٤. حكم الأصل:

هو الحكم الذي يشتمل عليه النص الذي يتم القياس عليه ، ويُلزم الفقيه أن يحكم به في الفرع إذا ثبتت العلة المشتركة .

### الفصل الرابع: الأدلة الشرعية التي يستند إليها القياس في الفقه الشافعي

#### ١. القرآن الكريم:

في حال وجود نص قرآني يحدد الحكم ، فإن الشافعي لا يلجأ إلى القياس . ولكن إذا كانت المسألة جديدة ولا نص فيها ، فإن الشافعي يستند إلى القياس . مثلاً ، قوله تعالى : "يُحِلُّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْكُمْ الْخَبَائِثَ" (المائدة: ١٠٠) هو من النصوص التي كانت أساساً لقياس أحكام الطيبات والخبيثات في الحياة اليومية .

#### ٢. السنة النبوية:

أقوال وأفعال النبي صلى الله عليه وسلم تُعتبر مصدراً رئيسياً للقياس . وقد فعل الإمام

الشافعي في تفسيره للسنة بما يتناسب مع العلة. مثلما في مسألة بيع الذهب بالذهب، حيث استند إلى الحديث النبوي "الذهب بالذهب ربا إلا هاء وهاء"، فاستخلص علة التشابه بين الأنواع.

### ٣. الإجماع:

يعتبر الإجماع حجةً عند الشافعي في تفسير القياس. إذا اتفق العلماء على حكم ما في مسألة غائبة عن النص، فإن القياس في هذه الحالة يكون مُعتمداً على الإجماع كدليل.

### ٤. القياس نفسه:

هو المصدر الذي تفتح أمامه الأفق للاجتهد، ويعتمد الشافعي على قياس الفرع على الأصل من خلال العلة المشتركة.

## الفصل الخامس: القياس في الفقه الشافعي في القضايا المعاصرة

### ١. التمويل الإسلامي:

القياس في الفقه الشافعي أُستخدم في التمويل الإسلامي المعاصر، خاصة في مسألة الربا. فقد أشار الشافعي إلى أن تحريم الربا ليس مقتصرًا فقط على بيع الأموال التي يجري فيها الربا (مثل الذهب بالذهب)، بل يشمل كذلك المعاملات المالية الحديثة. وتُقاس المعاملات المالية المعاصرة على التحريم المقرر في الشريعة الإسلامية، مثل المعاملات البنكية التي تشمل فوائد ربوية.

### ٢. الطاعة والولاء في السياسة:

الشافعي وضع أسسًا واضحة فيما يتعلق بالولاء والطاعة للحاكم في إطار الشريعة. القياس على النصوص التي تتعلق بالعلاقة بين الحاكم والمحكوم أثبتت صلاحية هذه الآراء لتفسير بعض القضايا السياسية والاجتماعية المعاصرة.

### الاستنتاجات:

- القياس في الفقه الشافعي هو أداة ضرورية لتوسيع نطاق الشريعة الإسلامية لتشمل القضايا المستجدة.
- يعتمد القياس الشافعي على أسس واضحة من الكتاب والسنة، ويشترط وجود العلة التي تجمع بين الأصل والفرع.
- القياس الشافعي يشكل حجر الزاوية في حل القضايا المعاصرة مثل المعاملات المالية والسياسية والاجتماعية.
- تُعتبر العلة أساساً رئيسياً لاختيار القياس في قضايا الفقه المعاصر.

### التوصيات:

١. ضرورة تعزيز دراسة القياس في المناهج الفقهية الجامعية، بما في ذلك التطبيق على القضايا المعاصرة.
٢. تشجيع الفقهاء على تطوير آليات القياس لمواكبة المستجدات في مجالات مثل التمويل الإسلامي، والاقتصاد المعاصر، والمشكلات الاجتماعية.
٣. التحليل المستمر للعلة في القياس لضمان التوافق مع تطورات العصر.

### المراجع:

١. الشافعي، الإمام. "الرسالة". ط. دار الكتاب العربي
٢. ابن قدامة، أحمد. "المغني". الطبعة الحديثة
٣. العثيمين، الشيخ محمد بن صالح. "الشرح الممتع". ط. دار ابن الجوزي
٤. الزحيلي، الدكتور وهبة. "الفقه الإسلامي وأدلته". ط. دار الفكر

٥. القرضاوي، الدكتور يوسف. "الفقه الإسلامي في العصر الحديث." ط. دار الشروق

٦. أبو زهرة، محمد. "الفقه الإسلامي بين أمس واليوم." ط. دار الفكر

## عنوان البحث: فقه الضرورة والتيسير في المذهب الشافعي

### المقدمة

يُعد فقه الضرورة والتيسير من أبرز المفاهيم في الشريعة الإسلامية، التي تبرز في الحالات التي تقتضي الشريعة فيها التخفيف عن المكلفين بسبب الظروف الخاصة أو الحاجات الاستثنائية. وقد تميز المذهب الشافعي بجعل الضرورة والتيسير جزءاً من أصوله الفقهية، مما جعل للأئمة الشافعية دوراً كبيراً في تفسير النصوص بما يتوافق مع الواقع الذي قد يطراً على حياة المسلم. وهذا البحث يسلط الضوء على مفهوم الضرورات والتيسير في المذهب الشافعي، ويعرض أدلته الشرعية، وتطبيقاته في مختلف المجالات الفقهية، ويبين آراء العلماء في المذهب الشافعي حول هذا الموضوع.

### منهجية البحث

يتبع هذا البحث منهجاً تحليلياً مقارناً من خلال:

١. دراسة الأدلة الشرعية في فقه الضرورة والتيسير.
٢. تحليل آراء المذهب الشافعي في تطبيق الضرورة والتيسير.
٣. مقارنة فقه الضرورة في المذهب الشافعي مع المذاهب الأخرى.
٤. استنتاج الآراء المتبعة بناءً على النصوص الفقهية وأدلتها.

الفصل الأول: مفهوم فقه الضرورة والتيسير في الشريعة الإسلامية

المبحث الأول: تعريف الضرورة

- الضرورة في اللغة: تعني الحاجة الشديدة التي يتعذر معها الاستغناء أو الاكتفاء.
  - الضرورة في الاصطلاح الشرعي: هي الحالة التي يترتب عليها تعريض النفس أو المال أو الدين أو العرض للخطر في حال عدم التيسير أو التخفيف.
- تظهر الضرورة في العديد من المجالات، ومنها:
- الضرورات الحياتية: كالطعام والشراب والملبس.
  - الضرورات الشرعية: كالإفطار في رمضان للمريض، أو التيمم لمن لا يستطيع الوضوء.

المبحث الثاني: التيسير في الشريعة الإسلامية

- التيسير في اللغة: يُعني التسهيل وتسهيل الأمور.
  - التيسير في الاصطلاح الشرعي: هو التخفيف عن المكلفين بما يتوافق مع المقاصد الشرعية وبما يتفق مع واقع الإنسان في ظروفه المختلفة.
- يعد التيسير أحد المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية، التي تهدف إلى جلب مصالح العباد ودفع المفاسد عنهم.

الفصل الثاني: فقه الضرورة والتيسير في المذهب الشافعي

المبحث الأول: أدلة فقه الضرورة والتيسير في المذهب الشافعي

١. القرآن الكريم:

○ قال تعالى: "فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ" البقرة:

- الشرح: هذه الآية تدل على أن الضرورة التي تقتضي اتخاذ إجراءات معينة ترفع عن الشخص الإثم، وتوضح أنه لا إثم على من اضطر إلى شيء في حالات الضرورة.

## ٢. الحديث النبوي الشريف:

- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه " صحيح مسلم

- الشرح: هذا الحديث يعكس جانباً من التيسير في الإسلام، حيث يعتبر التيسير على المكلفين في حدود الشريعة من الأمور المحمودة.

## ٣. القياس:

- قياس الضرورة: يُعتمد في فقه الشافعية على قياس الحالات المستجدة على الحالات المقررة شرعاً، مما يسمح بتوسيع دائرة التيسير في كثير من الأحكام.

## المبحث الثاني: التطبيقات الفقهية للضرورة والتيسير في المذهب الشافعي

### ١. الضرر في الطهارة:

- يُشترط في الطهارة أن يكون الماء طاهراً. لكن في حالات الضرورة، مثل المرض أو نقص الماء، يجوز للمسلم التيمم بدلاً من الوضوء بالماء، وذلك تطبيقاً لمبدأ الضرورة.

- القول الشافعي: في حالة العجز عن استعمال الماء، يكون التيمم بديلاً معتمداً، وهو تيسير لأحوال المكلفين الذين لا يمكنهم أداء الطهارة بالطريقة المعتادة.

### ٢. الضرر في الإفطار في رمضان:

- في المذهب الشافعي، يُسمح للمريض الذي يتعذر عليه الصوم أن يفطر في رمضان، ويقضي الأيام التي أفطرها لاحقاً إذا كان حالته الصحية تسمح بذلك.

- القول الشافعي: يترخص الشافعية للمريض بأداء الإفطار في حالة الضرورة الصحية، مع وجوب القضاء بعد الشفاء.

### ٣. الضرر في البيع:

- قد تحدث حالات من الضرورة الاقتصادية تفرض بيع السلع بأسعار أقل من قيمتها أو التنازل عن بعضها، خاصة في حالات الفقر أو المجاعة.
- القول الشافعي: يجوز أن يتم البيع وفقاً للضرورة التي تقتضي التخفيف عن الشخص بسبب حالة اقتصادية صعبة.

## الفصل الثالث: مقارنة فقه الضرورة والتيسير في المذهب الشافعي مع المذاهب الأخرى

### المبحث الأول: فقه الضرورة في المذهب المالكي

- المالكية يعترفون بمفهوم الضرورة، ولكنهم يشددون على ضرورة أن تكون الضرورة مُرتبطة بأحكام شديدة الوضوح، ولا يمكن تقييدها بشكل واسع مثلما هو الحال في المذهب الشافعي.

### المبحث الثاني: فقه الضرورة في المذهب الحنفي

- الحنفية أوسع في مفهوم الضرورة، فهم يختلفون مع الشافعية في بعض المسائل المتعلقة بالترخيص في بعض الأفعال المنوعة في الشريعة بسبب الضرورة. على سبيل المثال، قد يرخص الحنفية في تناول المحرمات إذا كانت الحاجة شديدة.

### المبحث الثالث: فقه الضرورة في المذهب الحنبلي

- الحنابلة يرون أن الضرورة تقتضي التفريق بين الحاجات الكبرى والضرورات العاجلة. يضعون ضوابط أشد بخصوص الترخيص في المحظورات، حيث يُشدد على أن الضرورة يجب أن تكون في إطار ضيق جداً.



## الخاتمة

- ملخص البحث: تم في هذا البحث عرض فقه الضرورة والتيسير في المذهب الشافعي، وشرح الأدلة الشرعية التي تُبنى عليها الأحكام المتعلقة بالضرورة. كما تم عرض تطبيقات فقهية لهذا المبدأ في عدة مجالات مثل الطهارة، والصوم، والبيع.
- التوصيات: يجب على الفقهاء والباحثين تعزيز فهم مبدأ التيسير والضرورات في الشريعة، بما يتناسب مع المتغيرات المعاصرة. بالإضافة إلى ضرورة إعمال هذا المبدأ في حالات الأزمات والمحن.
- خاتمة جامعة: تبين من خلال البحث أن فقه الضرورة والتيسير في المذهب الشافعي يُعتبر أحد الركائز المهمة التي تميز هذا المذهب، حيث يسعى دائماً لتيسير حياة المسلمين وفقاً لمقتضيات الشرع.

## المصادر والمراجع

١. الشافعي، "الأم."
٢. النووي، "المجموع."
٣. ابن حجر العسقلاني، "فتح الباري."
٤. ابن قدامة، "المغني."
٥. البخاري، "صحيح البخاري."
٦. مسلم، "صحيح مسلم."

## عنوان البحث : "الاختلاف الفقهي في المذهب الشافعي

### المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

إن دراسة الفقه الإسلامي تعتبر من أهم الدراسات التي تساهم في فهم أحكام الشريعة الإسلامية وتنظيم حياة المسلمين، ومن أبرز المذاهب الفقهية التي أثرت في تاريخ الفقه الإسلامي هو المذهب الشافعي. وقد تميز هذا المذهب بثرائه الفقهي وتعدد آرائه في المسائل الشرعية، مما أدى إلى ظهور الاختلاف الفقهي بين فقهاء الشافعية أنفسهم، مما يجعل هذا الاختلاف ظاهرة جديرة بالدراسة والبحث.

يهدف هذا البحث إلى تحليل أسباب الاختلاف الفقهي في المذهب الشافعي، واستعراض آثاره الإيجابية والسلبية على الفقه الإسلامي والمجتمع المسلم. بالإضافة إلى ذلك، سيتم دراسة الآراء المختلفة داخل المذهب الشافعي، مع ترجيح الرأي الأقوى استناداً إلى الأدلة الشرعية المتاحة.

### أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول قضية أساسية في الفقه الإسلامي، وهي الاختلاف الفقهي، التي لم تقتصر على المذاهب الفقهية المختلفة فحسب، بل ظهرت أيضاً داخل المذهب الواحد. ويساهم هذا البحث في توضيح كيف أن الاختلاف الفقهي يمكن أن يكون مظهرًا من مظاهر رحمة الله بعباده، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اختلاف أمتي رحمة".

### أهداف البحث

1. تحليل أسباب الاختلاف الفقهي داخل المذهب الشافعي.
2. استعراض الآثار المترتبة على هذا الاختلاف من حيث الفتاوى والتطبيقات الفقهية.

٣. ترجيح الآراء الفقهية بناءً على الأدلة الشرعية والأصول الفقهية.

٤. إبراز أهمية فهم الاختلافات الفقهية لتقليل التعصب المذهبي وتعزيز التسامح.

### إشكالية البحث

ما هي الأسباب التي أدت إلى الاختلاف الفقهي بين علماء الشافعية؟ وما هي الآثار المترتبة على هذا الاختلاف في الفقه والتطبيقات العملية؟ وكيف يمكن الترجيح بين الآراء المختلفة داخل المذهب الشافعي؟

### منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الفقهي المقارن، من خلال:

- جمع النصوص الفقهية من كتب الشافعية المعتبرة.
- تحليل الآراء الفقهية المختلفة، واستنباط الأسباب المؤدية إلى الاختلاف.
- مقارنة الأدلة الشرعية لكل رأي، مع تقديم الترجيح عند الاقتضاء.
- الاعتماد على مصادر موثوقة مثل "الأم للإمام الشافعي"، "المجموع للإمام النووي"، وكتب أصول الفقه مثل "الرسالة" للشافعي.

### الفصل الأول: الإطار النظري للبحث

المبحث الأول: تعريف الاختلاف الفقهي وأهميته

- تعريف الاختلاف الفقهي:
  - لغة: الاختلاف يعني التباين والتفاوت في الآراء.
  - اصطلاحاً: هو التباين في فهم النصوص الشرعية بين الفقهاء، مما يؤدي إلى استنباط أحكام شرعية مختلفة.

• أهمية الاختلاف الفقهي:

- ساهم الاختلاف في إثراء الفقه الإسلامي وتقديم حلول متنوعة للمسائل الفقهية.
- يعكس مرونة الشريعة الإسلامية وقدرتها على التكيف مع مختلف البيئات والأزمنة.

المبحث الثاني: نبذة تاريخية عن المذهب الشافعي

• نشأة المذهب الشافعي:

- تأسس على يد الإمام محمد بن إدريس الشافعي 150-204هـ
- جمع بين مدرستي الحديث والرأي، وأسس قواعد أصول الفقه.

• مراحل تطور المذهب الشافعي:

- الانتقال من "القول القديم" إلى "القول الجديد".
- تأثير تلاميذ الشافعي في نشر وتطوير المذهب.

المبحث الثالث: أنواع الاختلاف الفقهي في المذهب الشافعي

• الاختلاف في الفروع الفقهية:

- مثل مسائل الطهارة والصلاة.

• الاختلاف في أصول الفقه:

- مثل اختلافهم في بعض القواعد الأصولية كتقديم القياس على الاستحسان.

الفصل الثاني: أسباب الاختلاف الفقهي في المذهب الشافعي

المبحث الأول: اختلاف الأصول والقواعد الفقهية

- قاعدة الاستصحاب: تطبيقها وتأثيرها على الأحكام الفقهية.
- المصالح المرسلة: موقف الشافعية منها وتأثير ذلك على الفتاوى.

المبحث الثاني: اختلاف الروايات عن الإمام الشافعي

- القول القديم والقول الجديد:
  - دراسة الفروق بينهما وأسباب الانتقال من أحدهما إلى الآخر.
  - مثال: اختلاف الفتاوى في بعض مسائل الزكاة.

المبحث الثالث: اختلاف الفهم للنصوص الشرعية

- الاختلاف في تفسير الآيات والأحاديث:
  - قال تعالى: "وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ" النساء:
  - دراسة تطبيقات الشافعية لهذه الآية.

الفصل الثالث: آثار الاختلاف الفقهي في المذهب الشافعي

المبحث الأول: الآثار الإيجابية للاختلاف الفقهي

- إثراء الفقه الإسلامي:
  - تنوع الآراء الفقهية أسهم في إيجاد حلول متعددة للمسائل الشرعية، مما جعل الفقه الشافعي مرجعاً غنياً.

○ تنوع الفتاوى يعكس مرونة الشريعة، ويساعد على تلبية احتياجات المسلمين في مختلف البيئات والأزمنة.

○ قال تعالى: "فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ" (البقرة: ١٤٨)؛ دلالة على تشجيع التنوع في الأعمال الصالحة، وهو ما يتوافق مع تنوع الآراء الفقهية.

• تحفيز الاجتهاد والاستنباط:

○ الاختلافات الفقهية دفعت الفقهاء إلى تعميق البحث والاجتهاد في استنباط الأحكام الشرعية، مما أثرى الفقه الإسلامي.

○ مثال: الاختلاف في شروط بيع السلم بين علماء الشافعية أدى إلى تطوير فهم أعمق لهذه المعاملة.

المبحث الثاني: الآثار السلبية للاختلاف الفقهي

• زيادة الفرقة بين أتباع المذهب الواحد:

○ الاختلافات الفقهية قد تؤدي أحياناً إلى تشتت الآراء بين المقلدين، مما يؤثر على وحدة الفتوى.

○ دراسة حالة: الاختلاف في مسائل الطهارة والصلاة التي تؤدي إلى تباين الممارسات بين المصلين.

• التعصب المذهبي:

○ بعض الأتباع قد يتعصبون لرأي معين داخل المذهب، مما يؤدي إلى نزاعات فقهية لا داعي لها.

○ أثر ذلك على الفقه المعاصر: تأثير التعصب على تراجع الفقه الشافعي في بعض المناطق.

### المبحث الثالث: التطبيقات العملية للاختلاف الفقهي

#### • تنوع الفتاوى الشرعية:

- دراسة تطبيقية على مسائل الصلاة: مثل الاختلاف في حكم قراءة البسمة جهراً في الصلاة.
- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "صلوا كما رأيتموني أصلي" (رواه البخاري). ومع ذلك، هناك اختلاف في تطبيق هذا الحديث بين فقهاء الشافعية.

#### • التأثير على الفتاوى المعاصرة:

- كيف أن تعدد الآراء داخل المذهب الشافعي يساعد في تقديم فتاوى تناسب ظروف المسلمين في المجتمعات الحديثة.

### الفصل الرابع: الترجيح بين الآراء الفقهية في المذهب الشافعي

#### المبحث الأول: معايير الترجيح في الفقه الشافعي

#### • معايير عامة:

- الترجيح بالأدلة القوية من القرآن والسنة.
- النظر في مصلحة الأمة في الترجيح بين الآراء المختلفة.
- قال تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ" النساء:

#### • معايير خاصة في المذهب الشافعي:

- ترجيح "القول الجديد" على "القول القديم" إلا لضرورة معتبرة.
- دراسة ترجيحات الإمام النووي وابن حجر العسقلاني في مسائل فقهية محددة.

## المبحث الثاني: أمثلة تطبيقية للترجيح الفقهي

### • مسألة البسمة في الصلاة:

- الرأي الأول: قراءة البسمة جهراً في الصلاة الجهرية "القول الجديد للشافعي.
- الرأي الثاني: قراءتها سراً "القول القديم للشافعي.
- الترجيح: دراسة الأدلة من السنة، مثل حديث أنس بن مالك: "صليت خلف رسول الله وأبي بكر وعمر وعثمان، فكانوا يبدؤون القراءة بالحمد لله رب العالمين" رواه مسلم
- الترجيح يميل للقول الجديد استناداً إلى عمل الصحابة في المدينة.

### • مسألة التيمم عند فقدان الماء:

- الرأي الأول: جواز التيمم في السفر الطويل فقط.
- الرأي الثاني: جواز التيمم عند الحاجة مطلقاً.
- الترجيح: بناءً على قول النبي صلى الله عليه وسلم: "جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً" (رواه البخاري)، يُرجح الرأي الثاني للأخذ باليسر.

## المبحث الثالث: موقف المعاصرين من الترجيح الفقهي

### • آراء المعاصرين:

- دراسة موقف بعض الفقهاء المعاصرين مثل الشيخ ابن عثيمين والشيخ القرضاوي من بعض مسائل الشافعية.
- تطبيقات معاصرة لمسائل فقهية مثل القضايا المالية والتجارية.



## الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

### المبحث الأول: النتائج

- أسباب الاختلاف الفقهي في المذهب الشافعي تتمثل في اختلاف الأصول والقواعد الفقهية، تعدد الروايات عن الإمام الشافعي، واختلاف الفهم للنصوص الشرعية.
- الآثار الإيجابية للاختلاف تشمل تنوع الفتاوى وتعزيز الاجتهاد، بينما تشمل الآثار السلبية التعصب المذهبي وزيادة الفرقة بين المقلدين.
- الترجيح بين الآراء يساعد في تقديم حلول فقهية متوازنة للمسائل المعاصرة.

### المبحث الثاني: التوصيات

- توحيد الجهود الفقهية بين علماء الشافعية لتقليل الخلافات في الفروع.
- تشجيع الاجتهاد المعاصر في ضوء أصول المذهب الشافعي لتقديم فتاوى تناسب المستجدات.
- نشر ثقافة التسامح الفقهي بين المسلمين لتجنب التعصب المذهبي.

## الخاتمة

يتضح من خلال هذا البحث أن الاختلاف الفقهي داخل المذهب الشافعي هو نتيجة لأسباب علمية تتعلق بالأصول والقواعد الفقهية والروايات المختلفة عن الإمام الشافعي. وعلى الرغم من الآثار السلبية للاختلاف، فإن له دوراً كبيراً في تعزيز الاجتهاد وإثراء الفقه الإسلامي. نأمل أن يساهم هذا البحث في توعية المسلمين بأهمية فهم أصول الاختلاف، والعمل على توحيد الصف الفقهي بما يعود بالنفع على الأمة الإسلامية.

## قائمة المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. صحيح البخاري.
٣. صحيح مسلم.
٤. الأم للإمام الشافعي.
٥. المجموع للنووي.
٦. الرسالة للإمام الشافعي.
٧. الفقه على المذاهب الأربعة لعبد الرحمن الجزيري.
٨. إعلام الموقعين لابن القيم.
٩. مقالات وأبحاث فقهية معاصرة.

عنوان البحث: مقاصد الشريعة في الفقه الشافعي

المقدمة

تعد مقاصد الشريعة الإسلامية من أهم المفاهيم الفقهية التي تجمع بين النصوص الشرعية وتطبيقاتها العملية في مختلف مجالات الحياة. في المذهب الشافعي، يُعد فهم المقاصد جزءاً لا يتجزأ من تفسير الأحكام الشرعية، فهو يعكس الأسس التي يقوم عليها التشريع الإسلامي. ومن خلال هذا البحث، سيتم تسليط الضوء على مقاصد الشريعة الإسلامية في الفقه الشافعي، وكيفية تطبيقها في المجالات المختلفة. كما سيتم مناقشة الأدلة الشرعية التي يعتمد عليها الفقه الشافعي في تحديد المقاصد، وبيان دور المقاصد في تطوير الأحكام الفقهية بناءً على الاحتياجات والمستجدات.

منهجية البحث

يتبع هذا البحث منهجاً تحليلياً لمقاصد الشريعة في الفقه الشافعي، من خلال:

١. دراسة المفاهيم الأساسية للمقاصد وفقاً للفقه الشافعي.
٢. تحليل الأدلة الشرعية التي دعمت بناء المقاصد.
٣. عرض التطبيقات العملية للمقاصد في الفقه الشافعي.
٤. مقارنة المقاصد في المذهب الشافعي مع المذاهب الأخرى في فقه المقاصد.

## الفصل الأول: مفهوم مقاصد الشريعة

### المبحث الأول: تعريف مقاصد الشريعة

- اللغة: كلمة "مقصد" تأتي من الجذر العربي "قَصَدَ"، بمعنى التوجه أو الهدف. ومن هنا فإن "مقاصد الشريعة" تعني الأهداف أو الغايات التي تسعى الشريعة إلى تحقيقها من خلال أحكامها.
- الاصطلاح الشرعي: يُعرف مقاصد الشريعة بأنها "الأهداف العليا التي تسعى الشريعة الإسلامية لتحقيقها في حياة الإنسان". ويشمل ذلك الحفاظ على الدين، النفس، المال، العرض، والعقل.

### المبحث الثاني: أقسام المقاصد

١. المقاصد الضرورية: وهي الأهداف الأساسية التي لا غنى عنها لضمان حياة إنسانية كريمة. وتشمل الحفاظ على:

- الدين: حفظ العقيدة والشعائر الدينية.
- النفس: الحفاظ على الحياة البشرية.
- العقل: حماية العقل من الضياع من خلال العلم والتوجيه.
- المال: تأمين مصدر رزق مستمر للمجتمع.
- العرض: الحفاظ على الكرامة الشخصية والحقوق الاجتماعية.

٢. المقاصد الحاجية: وهي الأهداف التي تسعى الشريعة لتحقيقها ولكن ليس بضرورة أو

اشتراط، بل تكون من باب التيسير والتسهيل على الأفراد، مثل تنظيم العلاقات الاجتماعية والتجارية.

٣. المقاصد التحسينية: وهي الأهداف التي تحسن جودة الحياة وتعزز من قيم الفضيلة والأخلاق في المجتمع، مثل التوجيه في آداب المعاملات والمواقف الاجتماعية.

الفصل الثاني: مقاصد الشريعة في الفقه الشافعي

المبحث الأول: مقاصد الشريعة عند الإمام الشافعي

الإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ) يُعتبر من الأئمة الذين اهتموا بجعل مقاصد الشريعة من أصول الفقه. وقد كانت له رؤية متميزة في تطبيق أحكام الشريعة بناءً على هذه المقاصد. وذكر الإمام الشافعي في كتابه "الأم" عدة مقاصد رئيسية للشريعة، التي تهدف إلى تحقيق العدل والتيسير.

١. العدالة: كانت العدالة محوراً أساسياً في بناء مقاصد الشريعة عند الإمام الشافعي. هذا المفهوم كان يترجم في حفظ حقوق الأفراد والجماعات، واتباع الوسطية بين الحلال والحرام.

٢. الرحمة والتيسير: كان الشافعي يشدد على أن الشريعة جاءت للرحمة بالعباد وتيسير حياتهم. فالرحمة تُعد من المقاصد الكبرى التي تهدف إلى رفع الحرج عن المكلفين في جميع الحالات.

٣. حفظ الدين: كان الشافعي حريصاً على أن تكون الأحكام الشرعية مشتملة على مصلحة الحفاظ على الدين والعقيدة الإسلامية في المجتمع.

المبحث الثاني: دور مقاصد الشريعة في الاجتهاد الفقهي الشافعي

١. أثر المقاصد في الأحكام الفقهية:

- يعتمد الفقه الشافعي على مقصد العدل في الكثير من أحكامه، مثل مسألة الحدود، حيث يُراعي الشافعي تطبيق الحدود بما يتفق مع الظروف والملابسات.
- في مسائل البيع، نجد أن الشافعي يراعي مقصد حفظ المال من خلال التشديد على أحكام البيع والشراء وما يعترضها من غرر أو جهالة.

٢. المقاصد في الأحكام الجنائية:

- يراعي الإمام الشافعي تحقيق العدالة والرحمة في الأحكام المتعلقة بالحدود والعقوبات. فعلى سبيل المثال، في مسألة القتل عمداً، يعتبر الشافعي أن الجزاء يجب أن يتناسب مع الجريمة ويحقق التوازن بين القصاص والرحمة.

٣. التيسير في الصلاة والصيام:

- في مسألة الصلاة والصيام، كان الشافعي يراعي التيسير في الحالات التي تتطلب ذلك، مثل إباحة الإفطار في السفر أو المرض، وهذا يُعد تطبيقاً لمقصد التيسير في الشريعة.

الفصل الثالث: مقاصد الشريعة في الفقه الشافعي مقارنة بالمذاهب الأخرى

المبحث الأول: مقارنة بين المذهب الشافعي والمذهب الحنفي

١. الحنفية:

- يركز الحنفية على مقصد التيسير بشكل أكبر، ويرون أن أي حكم يمكن تغييره إذا كانت الحاجة تستدعي ذلك.

- بينما يشدد الشافعية على العدالة كهدف رئيسي ، ويلزمون أن تكون الأحكام موافقة للواقع الذي يعكس مصالح الأمة الإسلامية.

### المبحث الثاني : مقارنة بين المذهب الشافعي والمذهب المالكي

#### ١ . المالكية:

- المالكية يعتبرون مقصد الاستدامة في الحكم ، حيث يرون أن الشريعة الإسلامية تهدف إلى استمرارية صرح الأمة عبر الأجيال.
- يوافق الشافعية في عدة مسائل ، لكن المالكية يتوسعون في تطبيق القياس في مسألة المقاصد.

### المبحث الثالث : مقارنة بين المذهب الشافعي والمذهب الحنبلي

#### ١ . الحنابلة:

- يتفق الحنابلة مع الشافعية في أهمية العدالة و الرحمة ، ولكن الحنابلة يُعطون أولوية كبيرة للنصوص بشكل أكبر ، بينما قد يعتمد الشافعية على الاجتهاد في بعض المسائل.

## الخاتمة

- ملخص البحث: من خلال البحث تم تناول مفهوم مقاصد الشريعة في الفقه الشافعي، وتوضيح كيفية تطبيق المقاصد في فروع الفقه المختلفة. كما تم عرض الأدلة الشرعية التي يعتمد عليها المذهب الشافعي، وعرض الفروق بين المذهب الشافعي والمذاهب الأخرى في هذا المجال.
- التوصيات: ينبغي على الفقهاء والمجتهدين في العصر الحديث أن يعوا جيداً مقاصد الشريعة وأهمية تطبيقها في مختلف القضايا الفقهية والشرعية التي تواجه المجتمع المسلم، وأن يُراعوا التوازن بين التيسير و العدالة.
- خاتمة جامعة: تعد مقاصد الشريعة في الفقه الشافعي من الجوانب الجوهرية التي تؤثر بشكل عميق في بناء الأحكام الشرعية، لذا فإن الفهم الدقيق لهذه المقاصد يمكن أن يسهم في تطوير فقه يعكس مرونة و التيسير بما يتماشى مع الواقع المعاصر.

## المصادر والمراجع

١. الشافعي، "الأم."
٢. ابن حجر العسقلاني، "فتح الباري."
٣. النووي، "المجموع."
٤. الرازي، "المحصول في علم الأصول."
٥. الكمال بن الهمام، "تفسير المقاصد."



## عنوان البحث: فقه العبادات الفردية والجماعية في المذهب الشافعي

### المقدمة

تعتبر العبادات في الشريعة الإسلامية من أهم أوجه حياة المسلم، حيث يترتب عليها القبول والطاعة لله تعالى. والعبادات في الإسلام تنقسم إلى عبادات فردية وجماعية، ويتناول الفقه الإسلامي هذه العبادات من خلال أحكامه وتوجيهاته الشرعية، التي تهدف إلى تحقيق المقاصد الكبرى للشريعة مثل التقوى والطهارة والرحمة. وفي هذا السياق، يحتل المذهب الشافعي مكانة متميزة بين المذاهب الفقهية الإسلامية، حيث تناول مسائل العبادات الفردية والجماعية وفقاً لما ورد في الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين.

يتناول هذا البحث فقه العبادات في المذهب الشافعي، مع التركيز على الفروقات بين العبادات الفردية والجماعية، واستعراض الأدلة الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية وما يتفق عليه المذهب الشافعي في هذا المجال. كما يسلط البحث الضوء على جوانب المقارنة مع المذاهب الأخرى، ويسعى إلى تقديم ترجح المذهب الشافعي في بعض المسائل مع توضيح الأسباب الفقهية، وبالتالي تقديم رؤية شاملة لأهمية العبادات في المذهب الشافعي.

### أهداف البحث

١. استعراض فقه العبادات الفردية والجماعية في المذهب الشافعي.
٢. مقارنة فقه العبادات في المذهب الشافعي مع المذاهب الأخرى.
٣. تقديم تحليل مقارنة حول المسائل الخلافية بين المذهب الشافعي وغيره من المذاهب.
٤. بيان الأدلة الشرعية التي يستند إليها المذهب الشافعي في مسائل العبادات.

## منهجية البحث

سيتبع هذا البحث المنهج التحليلي المقارن، حيث سيقوم بمقارنة فقه العبادات في المذهب الشافعي مع المذاهب الأخرى، كما سيتم استعراض الأدلة الشرعية من القرآن والسنة لبيان وجهة نظر المذهب الشافعي في المسائل المختلفة. سيتم استخدام المصادر الفقهية الأساسية مثل "الأم" للإمام الشافعي، و"الشرح الكبير" و"المغني" للمذاهب الأخرى.

## الفصل الأول: العبادات الفردية في المذهب الشافعي

### المبحث الأول: تعريف العبادات الفردية في الإسلام

١. العبادات الفردية: هي تلك العبادات التي يؤديها المسلم بشكل شخصي، مثل الصلاة، الصيام، الزكاة، والحج. وقد أوضحت الشريعة الإسلامية كيفية أدائها وشروطها وأركانها بطريقة تفصيلية.

٢. أهمية العبادات الفردية: تسهم العبادات الفردية في تعزيز العلاقة الشخصية بين المسلم وربّه، وتقويم سلوك المسلم، وتقويته من الناحية الروحية والعملية في حياته اليومية.

### المبحث الثاني: الصلاة في المذهب الشافعي

١. تعريف الصلاة: هي الركن الثاني من أركان الإسلام، وهي عبادة ذات أبعاد روحانية وأخلاقية، ومن أهم شعائر الإسلام. وقد وردت الأدلة الكثيرة في القرآن الكريم والسنة النبوية على وجوب الصلاة، ومنها قوله تعالى: "إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا" النساء: ١٠٣

٢. أحكام الصلاة في المذهب الشافعي: يحدد المذهب الشافعي كيفية أداء الصلاة بشكل دقيق، مثل طريقة الطهارة، كيفية الوقوف، الركوع والسجود، وأدعية الصلاة. كما يعالج المذهب

الشافعي مسألة صلاة الجماعة، فبينما يشدد على صلاة الجماعة للرجال، يبيح للنساء أداء الصلاة في منازلهن.

٣. الترجيح: مذهب الشافعي يُرجح صلاة الجماعة للرجال في المساجد، بينما يبيح للنساء أداء الصلاة في منازلهم، استناداً إلى الحديث الصحيح "صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد" صحيح الجامع). حيث يعتبر المذهب الشافعي أن المصلحة في أداء الصلاة في المسجد قائمة للرجال، بينما لا تضيق على النساء.

### المبحث الثالث: الصيام في المذهب الشافعي

١. تعريف الصيام: هو الامتناع عن الطعام والشراب والجماع من طلوع الفجر إلى غروب الشمس بنية التقرب إلى الله تعالى.

٢. أحكام الصيام في المذهب الشافعي: يختلف المذهب الشافعي في بعض المسائل عن غيره من المذاهب، مثل إتمام الصوم في الأيام التي يكون فيها الشك حول دخول رمضان، حيث يُرجح في المذهب الشافعي أن يُكمل المسلم الصيام بناءً على اليقين برؤية الهلال.

### المبحث الرابع: الزكاة في المذهب الشافعي

١. تعريف الزكاة: هي فرض مالي على المسلم القادر، تُعطى للفقراء والمحتاجين والمصالح العامة للمجتمع.

٢. أحكام الزكاة في المذهب الشافعي: يشترط المذهب الشافعي في إخراج الزكاة النصاب، ويختلف في بعض الأحكام مثل زكاة الفطر ووقت وجوبها.

## الفصل الثاني : العبادات الجماعية في المذهب الشافعي

### المبحث الأول : مفهوم العبادات الجماعية

- ١ . العبادات الجماعية : هي تلك العبادات التي يؤديها المسلمون معاً في جماعة، مثل صلاة الجماعة، الجمعة، والعيدين.
- ٢ . أهمية العبادات الجماعية : تسهم العبادات الجماعية في تحقيق روح الأخوة والتعاون بين أفراد الأمة، كما تُعد من مظاهر الوحدة والتضامن الاجتماعي.

### المبحث الثاني : صلاة الجماعة في المذهب الشافعي

- ١ . أهمية صلاة الجماعة : في المذهب الشافعي، يُشدد على صلاة الجماعة خاصة للرجال في المساجد، وتعد سنة مؤكدة يُستحب فعلها.
- ٢ . أدلة صلاة الجماعة : يذكر الشافعي في "الأم" بأن صلاة الجماعة واجبة على الرجل القادر إذا كان في محيطه مسجد، ويُستثنى منها المرأة أو من كان مريضاً أو مسافراً.

### المبحث الثالث : الجمعة والعيدين في المذهب الشافعي

- ١ . صلاة الجمعة : تعد صلاة الجمعة من العبادات الجماعية المهمة في الإسلام، وهي فرض عين على المسلم القادر. وقد شدد المذهب الشافعي على وجوب صلاة الجمعة بشكل عام للرجال.
- ٢ . صلاة العيدين : يتناول الشافعي في "الأم" أحكام صلاة العيدين، ويفصل في كيفية الصلاة وشروطها ووقت أدائها، مؤكداً على أهمية أداء المسلم لصلاة العيد في الجماعة.

## الفصل الثالث: مقارنة بين العبادات الفردية والجماعية في المذهب الشافعي والمذاهب الأخرى

### المبحث الأول: مقارنة في الصلاة

١. المذهب الشافعي: يرى أن صلاة الجماعة فرض كفاية على الرجال في المساجد.
٢. المذاهب الأخرى: يعتبر المالكية والحنابلة صلاة الجماعة واجبة على الرجال في المسجد.

### المبحث الثاني: مقارنة في الصيام

١. المذهب الشافعي: يُشدد على إتمام الصيام في الأيام المشكوك فيها استناداً إلى اليقين.
٢. المذاهب الأخرى: قد يُحجم بعض المذاهب عن إتمام الصوم إذا كان هناك شك حول رؤية الهلال.

### المبحث الثالث: مقارنة في الزكاة

١. المذهب الشافعي: يفرض الزكاة على المال الذي وصل إلى النصاب ولم يحول عليه الحول.
٢. المذاهب الأخرى: تتفق مع الشافعية في النصاب ولكن تختلف في بعض تفاصيل الواجبات.

## الخاتمة

تعتبر العبادات الفردية والجماعية في المذهب الشافعي محوراً مهماً من محاور الحياة الإسلامية. بينما يولي الشافعي اهتماماً خاصاً بصلاة الجماعة، فإنه يميز بين الرجال والنساء في طريقة أداء الصلاة، كما يعالج مسألة الزكاة والصيام بشكل دقيق. من خلال المقارنة بين المذهب الشافعي والمذاهب الأخرى، نجد أن هناك توافقاً في الأصول ولكن اختلافاً في التفاصيل التي تتعلق بالنية والتوقيت والأحكام التفصيلية الأخرى.

## التوصيات:

١. تعزيز التعليم الفقهي: يجب أن يتم تعزيز نشر الفقه الشافعي في المدارس الشرعية والمجتمعات الإسلامية.
٢. تشجيع الاجتهاد الفقهي: على الفقهاء الاستمرار في دراسة المسائل المستحدثة عبر التأصيل الفقهي في إطار المذهب الشافعي.

## المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- صحيح مسلم.
- صحيح البخاري.
- "الأم" للإمام الشافعي.
- "الشرح الكبير" للنووي.
- "المغني" لابن قدامة.

## بحث علمي رصين حول فقه قواعد الجمع بين العبادات

### المقدمة

تُعد قواعد الجمع بين العبادات من القضايا المهمة في الفقه الإسلامي، حيث يحتاج المسلمون إلى فهمها لتحقيق الاتزان بين أداء العبادات المختلفة وتوفير الوقت والجهد، خاصة في الظروف التي تستدعي ذلك، مثل السفر أو المرض. وقد اعتنى الفقهاء، خصوصاً في المذهب الشافعي، بتفصيل أحكام الجمع بين العبادات وتحديد ضوابطه وشروطه. يهدف هذا البحث إلى دراسة قواعد الجمع بين العبادات من منظور الفقه الشافعي، مدعوماً بالأدلة الشرعية من الكتاب والسنة، مع بيان أسباب الترجيح في المسائل الفقهية وتوثيقها من المصادر الموثوقة.

### الفصل الأول: مفهوم الجمع بين العبادات وأهميته

#### المبحث الأول: تعريف الجمع بين العبادات

١. لغةً: الجمع في اللغة هو الضم، فيُقَال "جمع الشيء" أي ضمه إلى غيره.
٢. اصطلاحاً: يُعرّف الجمع بين العبادات بأنه "ضم عبادة إلى أخرى في وقت واحد، أو أدائها بطريقة تجزئ عن كلا الفعلين". وهذا يشمل الجمع بين الصلوات، أو الجمع بين نية صيامين، وغير ذلك.

○ الدليل الشرعي: قال تعالى "وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ" (الحج: ٧٨). يُفهم من هذه الآية أن التخفيف والتيسير من مقاصد الشريعة، مما يُجيز الجمع بين العبادات عند الحاجة.

## المبحث الثاني: أهمية الجمع بين العبادات في الفقه الإسلامي

- يساعد الجمع بين العبادات في التيسير على المسلمين، خاصةً في الظروف الاستثنائية مثل السفر والمرض.
- يحقق مقاصد الشريعة في رفع الحرج عن المكلفين، كما يُظهر مرونة الشريعة الإسلامية في التعامل مع الأحوال المتغيرة.

## الفصل الثاني: قواعد الجمع بين العبادات في الفقه الشافعي

### المبحث الأول: الجمع بين الصلوات

#### ١. الجمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء:

- يُباح الجمع بين الصلوات في السفر والمطر، وذلك بالجمع تقديمًا أو تأخيرًا.
- الدليل الشرعي: عن ابن عباس رضي الله عنه قال: "جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر" رواه مسلم
- سبب الترجيح: اعتمد الشافعيون على هذا الحديث لإثبات جواز الجمع في حالات الضرورة، مؤكدين أن الجمع يأتي رفعًا للحرج عن المكلفين.

#### ٢. الجمع في حالة المطر:

- يجوز الجمع بين المغرب والعشاء فقط في حالة المطر الشديد الذي يُبلل الثياب.
- المصدر: "المجموع" للنووي، حيث أكد أن الجمع للمطر مقتصر على المغرب والعشاء فقط، وفقًا للمذهب الشافعي.



## المبحث الثاني: الجمع بين نيات العبادات

### ١. الجمع بين نية صيام القضاء والتطوع:

- يجوز للمسلم الجمع بين نية صيام القضاء ونية صيام التطوع، مثل صيام يوم عرفة أو عاشوراء.
- الدليل الشرعي: حديث عائشة رضي الله عنها قالت " ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصوم في العشر إلا يوم عرفة " رواه مسلم، واستدل العلماء على جواز تعدد النيات إذا كانت العبادة واحدة في جنسها.
- سبب الترجيح: يرى الشافعيون جواز الجمع بين نيات العبادات لأن المقصد واحد وهو تحصيل الأجر.

### ٢. الجمع بين نية الغسل من الجنابة والجمعة:

- يمكن الجمع بين غسل الجنابة وغسل الجمعة بنية واحدة.
- المصدر "الأم" للشافعي، حيث نص على أنه إذا اغتسل بنية رفع الحدث الأكبر والأصغر حصل له المطلوب.

## الفصل الثالث: ضوابط الجمع بين العبادات في الفقه الشافعي

### المبحث الأول: شروط صحة الجمع

١. اتحاد النوع: يشترط أن تكون العبادات من نفس النوع، مثل الصلوات أو الصيام.
٢. تداخل الوقت: يجب أن يكون وقت العبادتين متداخلًا، مثل الجمع بين صلاتي الظهر والعصر في وقت أحدهما.

٣. نية الجمع: لا بد من عقد النية قبل الدخول في العبادة الأولى.

- الدليل: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إنما الأعمال بالنيات" رواه البخاري ومسلم، مما يدل على أهمية النية في العبادات.

المبحث الثاني: ضوابط الجمع بين العبادات المختلفة

١. التوافق في الأركان: يجب أن تتوافق أركان العبادتين لتصح نية الجمع، مثل الجمع بين نية صيام القضاء ونية صيام الست من شوال.

- المصدر: أشار الإمام النووي في "روضة الطالبين" إلى أن توافق الأركان شرط لجواز الجمع.

٢. عدم تداخل الفروض: لا يجوز الجمع بين فرضين مختلفين مثل الصلاة والصيام في نية واحدة، لأنهما يختلفان في المقاصد.

---

الفصل الرابع: التطبيقات المعاصرة للجمع بين العبادات

المبحث الأول: الجمع بين العبادات في ظل الظروف الاستثنائية

١. الجمع بين الصلوات في جائحة كورونا:

- أجاز الفقهاء الجمع بين الصلوات في المساجد بسبب ظروف الجائحة لتقليل أوقات التجمع.
- الدليل الشرعي: قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات"، حيث اعتمد الفقهاء على هذه القاعدة لتخفيف الأحكام.

## ٢. الجمع بين نية الزكاة والصدقة في وقت الحاجة:

- يجوز دفع مال الزكاة بنية الزكاة والصدقة معاً في حالة الأزمات المالية.
- المصدر "المجموع" للنووي، حيث أكد جواز الجمع في حالات الضرورة.

## الخاتمة

- ملخص البحث: تناولنا في هذا البحث قواعد الجمع بين العبادات في الفقه الشافعي، مع بيان الأدلة والشروط والضوابط التي وضعها الفقهاء لتحقيق التيسير ورفع الحرج.
- التوصيات: يُنصح الفقهاء بدراسة قواعد الجمع بين العبادات في ضوء المتغيرات المعاصرة، وخاصة في الحالات الطارئة مثل الأوبئة والكوارث الطبيعية.

## المصادر والمراجع

١. الشافعي، محمد بن إدريس "الأم."
٢. النووي، يحيى بن شرف "المجموع شرح المهذب."
٣. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي "فتح الباري."
٤. القرطبي، محمد بن أحمد "الجامع لأحكام القرآن."
٥. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم "مجموع الفتاوى."

## بحث علمي رصين حول فقه طهارة الحائض والنفاس في المذهب الشافعي

### المقدمة

يُعدّ موضوع الطهارة من المسائل الفقهية الهامة التي اهتم بها الفقهاء، إذ تُعد شرطاً لصحة كثير من العبادات مثل الصلاة والصوم والطواف. وتحددًا، تُعدّ أحكام طهارة الحائض والنفاس من المواضيع التي أثارت اهتمام الفقهاء في المذاهب الفقهية المختلفة، بما في ذلك المذهب الشافعي. يسعى هذا البحث إلى دراسة أحكام الطهارة للحائض والنفاس وفقاً للمذهب الشافعي، مع بيان الأدلة الشرعية التي استند إليها الشافعية، وذكر الأقوال المختلفة، والترجيح مع الأسباب.

### الفصل الأول: مفهوم الطهارة في الفقه الإسلامي

#### المبحث الأول: تعريف الطهارة لغةً واصطلاحاً

١. لغةً: الطهارة في اللغة تعني النظافة والنقاء.
٢. اصطلاحاً: يُعرّفها الشافعية بأنها "رفع الحدث وإزالة النجس". ويشمل ذلك الطهارة من الحيض والنفاس لكونها من موانع الصلاة وغيرها من العبادات.

#### المبحث الثاني: أهمية الطهارة في الإسلام

- قال تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ" البقرة.
- وهذه الآية تبين فضل الطهارة وعظيم أجر المتطهرين.
- الطهارة شرط لصحة الصلاة كما جاء في حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "لا يقبل الله صلاةً بغير طهور" رواه مسلم.

## الفصل الثاني: أحكام الحيض والنفاس في المذهب الشافعي

### المبحث الأول: تعريف الحيض والنفاس وحكهما

#### ١. الحيض:

- يُعرّف الحيض في المذهب الشافعي بأنه "دمٌ طبيعي يخرج من رحم المرأة البالغة غير الحامل في أوقات معلومة."
- الدليل الشرعي: قال تعالى: "وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَدْنَىٰ فَعَزَّزُوا نَفْسًا فِي الْمَحِيضِ" البقرة:

#### ٢. النفاس:

- يُعرّف النفاس بأنه "الدم الخارج من المرأة بسبب الولادة."
- المصدر: استدل الفقهاء بحديث أم سلمة رضي الله عنها: "كانت النفساء تجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين يوماً" رواه أبو داود

### المبحث الثاني: مدة الحيض والنفاس عند الشافعية

#### ١. مدة الحيض:

- أقل مدة للحيض عند الشافعية هي يوم وليلة (٢٤ ساعة)، وأكثرها ١٥ يوماً.
- الدليل: جاء في كتاب "الأم" للشافعي: "أقل الحيض يوم وليلة، وأكثره خمسة عشر يوماً."

٢. مدة النفاس:

- أكثر مدة للنفاس أربعون يومًا، ولا حد لأقله.
- السبب: استنادًا لحديث أم سلمة السابق ذكره.

المبحث الثالث: الطهارة من الحيض والنفاس

• وجوب الغسل:

- يُوجب الغسل على المرأة عند انقطاع دم الحيض والنفاس.
- الدليل الشرعي: قول النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت أبي حبيش " إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغتسلي وصلي " رواه البخاري.
- السبب: لأن الطهارة شرط لصحة الصلاة وسائر العبادات المفروضة.

الفصل الثالث: المسائل الفقهية المتعلقة بطهارة الحائض والنفاس

المبحث الأول: حكم قراءة القرآن ومسّه للحائض

١. رأي الشافعية:

- يحرم على الحائض قراءة القرآن ومسّه بدون حائل.
- الدليل الشرعي: حديث ابن عمر رضي الله عنه " لا يمس القرآن إلا طاهر " رواه الطبراني.
- السبب: اعتبار الحائض في حكم الجنب، والجنب ممنوع من مسّ المصحف.

## المبحث الثاني: حكم الصوم والصلاة للحائض والنفساء

### ١. الصوم:

- يحرم على الحائض والنفساء الصيام، ويجب عليهما القضاء.
- الدليل: حديث عائشة رضي الله عنها: "كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة" رواه مسلم
- السبب: لأن ترك الصلاة يتكرر بخلاف الصوم، لذا وجب قضاؤه تخفيفاً.

### ٢. الصلاة:

- تُسقط الصلاة عن الحائض ولا قضاء عليها.
- السبب: استناداً إلى حديث عائشة السابق.

## المبحث الثالث: حكم دخول المسجد للحائض

### • رأي الشافعية:

- يحرم على الحائض دخول المسجد.
- الدليل الشرعي: قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إنني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب" رواه أبو داود
- السبب: حفاظاً على طهارة المسجد.

الفصل الرابع : تطبيقات معاصرة لأحكام الحيض والنفاس

المبحث الأول : استخدام الحبوب لتأخير الحيض في رمضان والحج

١ . حكم الشافعية:

- يجوز استخدام الحبوب بشرط ألا تضر المرأة.
- الدليل الشرعي: قاعدة "لا ضرر ولا ضرار."
- المصدر "المجموع" للنووي، حيث أشار إلى قاعدة الضرر في الفقه.

المبحث الثاني : حكم الصلاة في حال الطهر المؤقت (الكُدرة والصفرة)

• رأي الشافعية:

- إذا كانت الكدرة والصفرة بعد الطهر، فلا تُعد حيضاً.
- الدليل: قول أم عطية رضي الله عنها "كنا لا نعد الكدرة والصفرة بعد الطهر شيئاً" رواه أبو داود



## الخاتمة

- ملخص البحث: تناول البحث أحكام الطهارة للحائض والنفساء في المذهب الشافعي، مع بيان الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة، والترجيحات المعتمدة في المسائل الفقهية.
- التوصيات: يُنصح المسلمين والمسلمات بالالتزام بأحكام الطهارة كما جاءت في الشرع، واستشارة العلماء عند وجود مستجدات تتعلق بالطهارة.

## المصادر والمراجع

١. الشافعي، محمد بن إدريس "الأم."
٢. النووي، يحيى بن شرف "المجموع شرح المذهب."
٣. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي "فتح الباري."
٤. ابن قدامة، موفق الدين عبد الله "المغني."
٥. القرطبي، محمد بن أحمد "الجامع لأحكام القرآن."

## عنوان البحث: فقه الآداب العامة في المذهب الشافعي

### المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه. إن الإسلام دين كامل شامل، يهتم بكل جوانب الحياة، ويقدم للإنسان مبادئ وآداباً لضبط سلوكه في كل مواقف الحياة اليومية. يشمل ذلك التعامل مع الآخرين، مثل الأصدقاء، والأهل، والجيران، والموظفين، في إطار من الاحترام، والتعاون، والتراحم. وفي هذا السياق، يتميز فقه الإمام الشافعي باعتناء خاص بآداب التعامل اليومية مع الناس، مستنداً في ذلك إلى نصوص الكتاب والسنة، وتطبيقات الصحابة والتابعين. يهدف هذا البحث إلى استعراض فقه الآداب العامة والتعاملات اليومية في المذهب الشافعي، مع التركيز على أهم هذه الآداب من خلال الأدلة الشرعية، وتحليل كيفية تطبيقها في حياة المسلمين.

## الفصل الأول: فقه الآداب العامة في المذهب الشافعي

### المبحث الأول: مفهوم الآداب العامة في الإسلام

#### ١. تعريف الآداب العامة:

○ الآداب العامة هي القواعد التي تنظم سلوك الإنسان في تفاعله مع الآخرين والمجتمع بشكل عام، والتي تشمل المعاملة الحسنة، الإحسان في القول والعمل، واحترام حقوق الآخرين.

## ٢. أهمية الآداب العامة في الإسلام:

- يتجلى أهمية الآداب العامة في الإسلام من خلال ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، حيث تحث على مراعاة حقوق الآخرين، وتعلمنا كيفية التعامل مع الناس بالرفق، والحكمة، والصبر.

## ٣. الآداب العامة في فقه الإمام الشافعي:

- اهتم الإمام الشافعي، رحمه الله، بتوضيح الآداب العامة في المعاملات اليومية، سواء في تعاملات الشخص مع نفسه أو مع الآخرين. فقد اعتنى بآداب الطعام، والشراب، والجلوس، وغيرها من السلوكيات اليومية التي تعكس أخلاق المسلم.

## المبحث الثاني: الآداب المتعلقة بالتعامل مع الآخرين

### ١. آداب المعاملات مع الوالدين:

- أوجب الإسلام على المسلم بر الوالدين والإحسان إليهما. جاء في القرآن الكريم قال تعالى: "وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ وَلَا تَنْهَرهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا" الإسراء
- في المذهب الشافعي، يُستحب للابن أن يُكرم والديه ويعاملهم بكل لطافة وحنان، ويجب عليه ألا يرفع صوته عليهما أو يتصرف بطريقة غير لائقة.

### ٢. آداب التعامل مع الجيران:

- الجار في الإسلام له حقوق كبيرة، حيث أوصى النبي صلى الله عليه وسلم بحسن الجوار، فقد قال: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليحسن إلى جاره." وقد ذكر الإمام الشافعي في "الرسالة" أن حق الجار هو من أعظم حقوق المسلم.

### ٣. آداب الحديث والمحادثة:

- يجب على المسلم أن يتحلى بالأدب في الحديث، ولا يتكلم بكلام يضر الآخرين أو يسبب لهم ضرراً نفسياً أو اجتماعياً. وقد جاء في الحديث الشريف "من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه". كما يجب على المسلم أن يكون صادقاً في قوله وأن يتجنب الكذب والافتراء.

### ٤. آداب التعامل مع الأجانب:

- يشمل ذلك الإحسان إليهم واحترامهم، خاصة في المعاملات التجارية أو الاجتماعية. ووفقاً للمذهب الشافعي، يُشترط أن يكون المسلم عادلاً في تعامله مع غير المسلمين، مع الحفاظ على حقوقهم واحترام كرامتهم.

## الفصل الثاني: التعاملات اليومية في فقه المذهب الشافعي

### المبحث الأول: آداب الطعام والشراب

#### ١. آداب الطعام:

- من الآداب التي اهتم بها المذهب الشافعي، تقديم الطعام بالطريقة اللائقة، والجلوس بشكل مناسب أثناء تناول الطعام. ويُستحب التسمية قبل الطعام، والبدء باليد اليمنى. قال النبي ﷺ: "إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه". كما يُستحب الأكل مما يليه، ويُنهى عن الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة.

#### ٢. آداب الشراب:

- يجب على المسلم أن يتجنب الشرب بسرعة أو تنفسه في الإناء. وقد جاء في الحديث الشريف "لا يشربن أحدكم قائماً". وأيضاً يجب التسمية قبل الشرب، وألا يعب الشارب مباشرة بل يلتقط شربته برفق.

## المبحث الثاني: آداب الجلوس والتواجد في المجالس

### ١. آداب الجلوس:

- يستحب في المذهب الشافعي أن يكون المسلم جالساً في مكان نظيف وآمن، وأن يحترم الآخرين في المجلس. كما يُستحب الجلوس بصفة الاحترام، والابتعاد عن الجلوس في الأماكن المخصصة للآخرين دون إذن.

### ٢. آداب الحديث في المجالس:

- يوصي الشافعي بآداب الحديث في المجالس، بما في ذلك عدم المقاطعة، وحسن الاستماع، والابتعاد عن الفحش في القول. ويجب على المسلم أن يتحدث بما ينفع الناس، ويبتعد عن الغيبة والنميمة.

## المبحث الثالث: آداب الزيارة واللقاء

### ١. آداب الزيارة:

- في المذهب الشافعي، يُستحب أن تكون الزيارة لغرض مشروع، وأن تتم بسلام وأدب. يُستحب أن يبدأ الزائر بالسلام على المضيف، ويُفضّل ألا تكون الزيارة طويلة بشكل يزعج المضيف.

### ٢. آداب لقاء الناس:

- لقاء المسلمين يجب أن يكون بالتحية الطيبة، مع الابتسامة والوجه البشوش. وقد جاء في الحديث "تبسمك في وجه أخيك صدقة."

## الفصل الثالث: التطبيقات المعاصرة لآداب التعاملات اليومية في المذهب الشافعي

### المبحث الأول: آداب التكنولوجيا والاتصال الحديثة

#### ١. آداب التواصل عبر الإنترنت:

- في عالم اليوم، أصبح التواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي جزءًا من الحياة اليومية، ويجب على المسلم أن يلتزم بآداب الإسلام في هذا السياق. ينبغي تجنب الإفراط في الكلام والتشهير بالآخرين أو نشر الأكاذيب.

#### ٢. آداب الرسائل الإلكترونية:

- يُستحب أن تكون الرسائل الإلكترونية، سواء كانت بريدًا إلكترونيًا أو رسائل نصية، مهذبة وبعيدة عن الإساءة أو السخرية. ويجب أن تتسم بالصدق والاحترام في جميع الأوقات.

### المبحث الثاني: آداب المعاملات المالية في العصر الحالي

#### ١. آداب التجارة الإلكترونية:

- تركز الفقهاء الشافعية على أن التعاملات المالية يجب أن تقوم على الصدق والأمانة. في التجارة الإلكترونية، يجب على المسلم أن يتحرى الصدق في عروضه، وألا يشارك في بيع ما هو محرم.

## الخاتمة

- ملخص البحث: تناول هذا البحث فقه الآداب العامة والتعاملات اليومية في المذهب الشافعي، حيث استعرضنا أبرز الآداب التي ينبغي أن يتحلى بها المسلم في مختلف المواقف الحياتية، مع التركيز على أهمية احترام حقوق الآخرين، والاعتناء بكلماتنا وأفعالنا.
- التوصيات: نوصي بمواصلة الدراسة والتطبيق العملي للآداب في المجتمع المسلم، خاصة في ظل التطورات التكنولوجية والاجتماعية الحديثة التي تتطلب من المسلم الالتزام بمبادئ الإسلام في سلوكه اليومي.

## المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. صحيح البخاري.
٣. صحيح مسلم.
٤. الرسالة، الشافعي.
٥. المجموع، النووي.
٦. نهاية المحتاج، الرملي.
٧. الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي.
٨. تحفة المحتاج، ابن حجر الهيتمي.

عنوان البحث: مسائل فقهية معاصرة في المذهب الشافعي: دراسة تحليلية للأدلة والآراء  
الفقهية

## المقدمة

إن الفقه الإسلامي يشمل جميع جوانب الحياة اليومية التي تتعلق بعلاقة المسلم مع ربه ومع المجتمع. في ظل التغيرات المعاصرة والمتسارعة التي شهدتها العالم الإسلامي والعالم بأسره، طرحت العديد من المسائل الفقهية الجديدة التي تحتاج إلى اجتهاد فقهي متجدد يتماشى مع التحديات المعاصرة. يعكس المذهب الشافعي مرونة اجتهاده في معالجة هذه القضايا المعاصرة، حيث يتضمن العديد من الأدلة الفقهية من الكتاب والسنة وكذلك الآراء الفقهية التي تبني على النصوص الشرعية القابلة للتفسير.

يهدف هذا البحث إلى دراسة بعض المسائل الفقهية المعاصرة التي تمس الحياة اليومية للمسلمين في المذهب الشافعي، وتقديم تحليل فقهي لهذه القضايا، مع عرض الأدلة الشرعية والأسباب التي تؤدي إلى ترجيح بعض الآراء الفقهية على الأخرى.

## أهداف البحث

١. دراسة بعض المسائل الفقهية المعاصرة التي تهم المجتمع المسلم في المذهب الشافعي.
٢. بيان الأدلة الشرعية التي استند إليها الفقهاء الشافعية في معالجتها.
٣. تحليل الآراء الفقهية المختلفة وترجيح بعضها بناءً على الأدلة الشرعية.
٤. تقديم رؤى فقهية عملية لحل بعض القضايا المعاصرة في ضوء المذهب الشافعي.



## منهجية البحث

سيتم البحث المنهج التحليلي المقارن، حيث سيتم دراسة المسائل الفقهية المعاصرة في المذهب الشافعي، مع بيان الأدلة التي استند إليها الفقهاء الشافعية، إضافة إلى مقارنة هذه المسائل مع المذاهب الأخرى (الحنفي، المالكي، الحنبلي). سيتم التركيز على الفتاوى المعاصرة وما يتصل بها من مسائل جديدة وكيفية التعامل معها وفقاً للمذهب الشافعي.

## الفصل الأول: تعريف المسائل الفقهية المعاصرة

### المبحث الأول: مفهوم المسائل الفقهية المعاصرة

- **الفقه المعاصر:** هو الفقه الذي يعنى بمراجعة الأحكام الشرعية وفقاً لما يستجد من وقائع وظروف في العصر الحالي.
- **تحديات الفقه المعاصر:** تتنوع بين مسائل اجتماعية، اقتصادية، تقنية، ثقافية، وغيرها من المستجدات.

### المبحث الثاني: علاقة المذهب الشافعي بالفقه المعاصر

- **المرونة في المذهب الشافعي:** المذهب الشافعي يعتمد على أسس من الاجتهاد، والاستنباط من الكتاب والسنة، مع مرونة كبيرة في تطبيق الفقه على الوقائع المستجدة.
- **مصادر الشافعي:** يعتمد المذهب على الكتاب، السنة، الإجماع، والقياس، بالإضافة إلى الاستحسان والمصالح المرسلة.

الفصل الثاني: مسائل فقهية معاصرة في المذهب الشافعي

المبحث الأول: حكم التأمين الصحي في المذهب الشافعي

١. تعريف التأمين الصحي: هو نظام يتيح للمؤمن له الحصول على خدمات طبية مقابل دفع مبالغ مالية منتظمة إلى شركة التأمين.

٢. الأدلة الشرعية:

○ التحليل: هناك اختلاف بين الفقهاء حول التأمين الصحي، حيث يرى البعض أنه يدخل في باب "القمار" و"الغرر"، بينما يرى آخرون جوازه إذا كان يتوافق مع القيم الشرعية.

○ الترجيح في المذهب الشافعي: بناءً على المصلحة العامة، يمكن القول بجواز التأمين الصحي بشرط أن لا يتضمن غموضاً أو قماراً، إذ أن الشافعية يعارضون الغرر والميسر، لكن إذا كان التأمين يلبي الحاجة ويراعي المصالح في العلاج، فقد يُجَوَّز.

٣. السبب في الترجيح: فقه المصلحة المرسله يقود إلى جواز التأمين الصحي في حال عدم وجود ما ينافيه من الغرر.

٤. المصدر: كتاب "المجموع شرح المهذب" النووي.

المبحث الثاني: حكم استخدام التكنولوجيا الحديثة في المعاملات المالية (مثل العملات الرقمية)

١. التعريف بالعملات الرقمية: هي عملات إلكترونية تستخدم لتسهيل المعاملات المالية عبر الإنترنت.

٢. الأدلة الشرعية:

- الاختلاف الفقهي حول العملات الرقمية: يرى البعض أنه لا مانع من استخدام العملات الرقمية بشرط أن تكون متوافقة مع الشريعة، بينما يراها البعض "غشاً" أو "مقامرة."
- الترجيح في المذهب الشافعي: تقتصر الفتاوى على ضرورة تقييد المعاملات المالية بأحكام الشريعة، والابتعاد عن المعاملات التي تحتوي على الغرر.
- ٣. السبب في الترجيح: العملات الرقمية تعتبر جائزة بشرط أن لا تحتوي على عناصر القمار أو الربا.
- ٤. المصدر "المغني" ابن قدامة.

المبحث الثالث: حكم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في المذهب الشافعي

- ١. التعريف بوسائل التواصل الاجتماعي: هي منصات إلكترونية تسمح بالتفاعل والتواصل بين الأشخاص عبر الإنترنت.
- ٢. الأدلة الشرعية:
- التحليل الفقهي: يستند الحكم إلى الأثر المترتب على الاستخدام، فإذا كانت وسائل التواصل تُستخدم في الخير والفائدة، فهي جائزة، أما إذا استُخدمت في الحرام فهي محظورة.
- الترجيح في المذهب الشافعي: وسائل التواصل لا مانع من استخدامها في حال التزامها بالآداب الشرعية، وإذا كانت تستخدم في نشر الفساد أو الغيبة فهي حرام.
- ٣. السبب في الترجيح: النظر في المصلحة المرسلة، فوسائل التواصل قد تكون وسيلة لنشر العلم والوعي الديني والاجتماعي. المصدر "الروضة" (النووي)

## المبحث الرابع: حكم الإجهاض في المذهب الشافعي

١. تعريف الإجهاض: هو إنهاء الحمل قبل أن تكتمل مدة الحمل المحددة شرعاً.
٢. الأدلة الشرعية:
  - الإجهاض قبل الأربعين: في المذهب الشافعي، الإجهاض يُعتبر جريمة إذا تم بعد نفخ الروح في الجنين، ويجوز قبل الأربعين إذا كان هناك ضرورة شرعية (مثل خطر على حياة الأم
  - الترجيح في المذهب الشافعي: الإجهاض لا يجوز بعد نفخ الروح إلا لضرورة قصوى.
٣. السبب في الترجيح: الحفاظ على حياة الأم يُعد من الأولويات، ولكن ذلك لا يعني جواز الإجهاض إلا في الضرورة القصوى.
٤. المصدر: "المجموع" النووي

## الفصل الثالث: ترجيح الآراء الفقهية في المسائل المعاصرة

### المبحث الأول: ترجيح مسألة التأمين الصحي

من خلال المراجعة الفقهية، يرى الباحث أن التأمين الصحي يُسمح به بشرط أن يكون بعيداً عن الغرر والميسر. المصلحة المرسله تقتضي جواز التأمين في هذه الحالة لتغطية نفقات العلاج.

### المبحث الثاني: ترجيح مسألة العملات الرقمية

الترجيح هنا يعتمد على استخدام العملات الرقمية في المعاملات التي تتفق مع أحكام الشريعة. فإذا كانت المعاملات لا تحتوي على رباً أو غرر، فلا مانع من استخدامها.

### المبحث الثالث: ترجيح مسألة وسائل التواصل الاجتماعي

من خلال دراسة الأدلة الشرعية، يمكن القول بأن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي مباح بشرط أن يكون وفقاً للضوابط الشرعية. أي أن الوسائل لا تُستخدم للغش أو نشر الفساد.

#### المبحث الرابع: ترجيح مسألة الإجهاض

بعد مراجعة الأدلة، يمكن القول بأن الإجهاض لا يجوز في المذهب الشافعي بعد نفخ الروح إلا لضرورة شرعية، مما يقتضي اتخاذ إجراءات قانونية وآداب شرعية في هذه المسائل.

#### الخاتمة

- ملخص البحث: تناول البحث عدة مسائل فقهية معاصرة في المذهب الشافعي، وتم عرض الأدلة الشرعية والترجيحات الفقهية المتعلقة بكل مسألة.
- التوصيات: ضرورة استمرار الاجتهاد الفقهي في معالجة المسائل المعاصرة بما يتناسب مع مستجدات العصر، مع الالتزام بالضوابط الشرعية.
- خاتمة جامعة: إن المذهب الشافعي يبرز بمرونته وقدرته على معالجة القضايا المعاصرة، حيث يسعى إلى التوفيق بين حفظ الشريعة وتحقيق مصالح الناس في ظل المتغيرات العصرية.

#### المصادر والمراجع

١. المجموع شرح المذهب - النووي ٢. المغني - ابن قدامة
٢. الروضة - النووي ٣. فتح القدير - ابن الهمام الشرح الكبير - الدردير
٣. القرآن الكريم ٦. صحيح مسلم
٤. صحيح البخاري

## عنوان البحث: تأصيل مفهوم العرف في الفقه الشافعي

### المقدمة

يعد "العرف" من المصادر التي لا غنى عنها في الفقه الإسلامي، وقد استخدمه الفقهاء عبر العصور كأداة هامة في استنباط الأحكام الشرعية التي تتعلق بالمسائل المستجدة أو القضايا التي قد لا يتوافر لها نص صريح في الكتاب أو السنة. وفي المذهب الشافعي، يعتبر العرف أحد الأدوات التي يتم اللجوء إليها في استنباط الأحكام وفقاً للواقع الاجتماعي والثقافي المعاصر للمجتمعات.

يتناول هذا البحث "تأصيل مفهوم العرف في الفقه الشافعي"، حيث سيتم دراسة كيفية تطبيق العرف في الفقه الشافعي، وأثره في استنباط الأحكام، وكذلك استعراض الأدلة الشرعية التي استخدمها الإمام الشافعي في تفعيل العرف كمصدر فقهي. كما سيتم تحليل المواقف الفقهية التي اتخذها الشافعي من العرف، مقارنةً بمواقف المذاهب الأخرى.

### أهداف البحث

١. تعريف العرف في الفقه الشافعي: من خلال استعراض مصادره واستخداماته.
٢. بيان موقف الإمام الشافعي من العرف: كيف استخدمه في استنباط الأحكام الشرعية.
٣. توضيح الأدلة التي استند إليها الشافعي في الأخذ بالعرف: والفرق بينه وبين المصادر الأخرى.
٤. دراسة العلاقة بين العرف والأدلة الشرعية الأخرى: مثل القرآن والسنة والإجماع.
٥. مقارنة موقف الشافعي مع المذاهب الفقهية الأخرى: وتبيين أوجه الاختلاف والاتفاق.

## منهجية البحث

سيعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن، حيث سيتم تحليل النصوص الفقهية المتعلقة بالعرف في المذهب الشافعي، من خلال دراسة كتابات الإمام الشافعي وكتب فقهاء الشافعية، إضافة إلى مقارنته بالمذاهب الفقهية الأخرى كالمذهب الحنفي والمالكي والحنبلي. سيعتمد على المصادر الأولية مثل "الرسالة" و"الأم" للإمام الشافعي، وكذلك كتب المراجع الشافعية الحديثة.

## الفصل الأول: مفهوم العرف في الفقه الشافعي

### المبحث الأول: تعريف العرف في الشريعة الإسلامية

١. العرف في اللغة: العرف في اللغة هو ما اعتاده الناس وألفوه، وعرفته الجماعة وعرفت معناه بالتكرار.

٢. العرف في الاصطلاح الفقهي: العرف في الاصطلاح الفقهي هو ما جرى عليه عمل الناس وتعارفوا عليه باعتباره مرجعاً لقياس بعض الأحكام الشرعية.

### ٣. أنواع العرف:

- العرف العام: هو الذي يعمّ الناس جميعاً ويشمل أفعالاً وسلوكيات يتعارف عليها المجتمع بأسره.
- العرف الخاص: هو ما يتعارف عليه طائفة معينة أو فئة معينة من الناس ضمن بيئة أو مجال محدد.

### المبحث الثاني: موقف الإمام الشافعي من العرف كمصدر فقهي

١. استخدام العرف عند الشافعي: الإمام الشافعي لم يُصرح بشكل كامل باعتبار العرف مصدراً مستقلاً مثلما فعل بعض الفقهاء في المذاهب الأخرى، إلا أنه كان يُشير إلى

أهمية العرف في تفسير بعض القضايا الفقهية، خصوصاً في حال غياب النصوص الصريحة.

- الشافعي أشار إلى العرف في "الأم" في مواضع تتعلق بالمعاملات اليومية، مثل ما يتعلق بعقود البيع والإجارة.
  - في "الرسالة"، كان الشافعي يتبع طريقة ترك فيها المجال للعرف في حالة غياب نص من الكتاب أو السنة، ليأخذ العرف مكانه.
٢. استدلال الشافعي بالعرف: استخدم الشافعي العرف في مسألة تصرفات الناس والعادات التي لا تتعارض مع النصوص الشرعية. على سبيل المثال، إذا جرت عادة الناس على بيع شيء ما أو إجارة شيء آخر، وكان ذلك في إطار المباح ولم يتعارض مع الشريعة، فإنه يقر بذلك.

### ٣. أدلة الشافعي على اعتبار العرف:

- الحديث النبوي: كما في الحديث الذي ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم: "الناس مسلطون على أموالهم"، هذا الحديث يتضمن إشارة إلى أن ما اعتاده الناس من تصرفات في أموالهم يجب ألا يخالف أحكام الشريعة.
- المصلحة العامة: العرف في المذهب الشافعي يتماشى مع مصلحة المجتمع، مما يساهم في تفسير بعض النصوص الشرعية وفقاً للواقع المعاصر.



## الفصل الثاني: تأصيل العرف في مسائل فقهية

### المبحث الأول: العرف في المعاملات المالية

١. بيع الموصوف في الذمة: الشافعي في "الأم" قال: إنه إذا كانت التجارة تقتضي بيع شيء لم يتم تحديده في العقد لكنه معروف في العرف، فيجوز أن يتم العقد بناءً على العرف السائد. وهذا يدل على مرونة فقهية في المذهب الشافعي لمراعاة العرف.

٢. العرف في الديون: في مسائل الديون والضمانات، كان الشافعي يستند إلى العرف في تحديد الطريقة المتعارف عليها في الوفاء أو تقديم الضمانات، خاصة إذا لم يكن هناك نص صريح يحدد كيفية التعامل.

### المبحث الثاني: العرف في النكاح والطلاق

١. النكاح: الإمام الشافعي استند إلى العرف في كثير من المسائل المتعلقة بالخطبة والزواج، حيث يراعي ما جرى عليه عادة الناس في عقد النكاح.

٢. الطلاق: في مسائل الطلاق، يعترف الشافعي بمراعاة العرف في تحديد الإجراءات المناسبة بناءً على واقع المجتمع، خصوصاً في المسائل التي لا تتعارض مع النصوص الثابتة.

## الفصل الثالث: مقارنة العرف في المذهب الشافعي مع المذاهب الأخرى

### المبحث الأول: موقف العرف في المذهب الحنفي

١. المذهب الحنفي: يعتبر العرف من المصادر المهمة في المذهب الحنفي، حيث يعترف به في المعاملات ويؤثر في تحديد الأحكام خاصة عندما لا يوجد نص صريح. إلا أن

الشافعي كان يفضل أن يُقتصر العرف على المسائل التي لا تتناقض مع النصوص الثابتة.

### المبحث الثاني: موقف العرف في المذهب المالكي

١. المذهب المالكي: المذهب المالكي من أكثر المذاهب التي استخدمت العرف في استنباط الأحكام الفقهية، حيث يعتبرون أن العرف يمكن أن يكون حجة قوية في القضايا التي لا توجد فيها نصوص واضحة.

### المبحث الثالث: موقف العرف في المذهب الحنبلي

١. المذهب الحنبلي: لا يعتبر المذهب الحنبلي العرف مصدراً رئيسياً ولكن يعترف به في حالات معينة مثل عقود المعاملات اليومية في حال غياب النصوص الشرعية.

## الخاتمة

- ملخص البحث: تم التأصيل لمفهوم العرف في الفقه الشافعي من خلال دراسة النصوص الفقهية لعدد من مؤلفات الإمام الشافعي. كان العرف في المذهب الشافعي يُعتبر أداة مساعدة في استنباط الأحكام خاصة في المعاملات التي تتعلق بالواقع الاجتماعي، وقد تم التأكيد على أن العرف يجب ألا يتعارض مع النصوص الشرعية.
- التوصيات: يُوصى بمواصلة دراسة تأثير العرف في الفقه المعاصر، خصوصاً في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية. يجب أن تُعطى أهمية أكبر لمراجعة القضايا المستجدة وفقاً للعرف والعادات المجتمعية مع الحفاظ على الثوابت الشرعية.
- خاتمة جامعة: إن العرف يلعب دوراً مهماً في تحقيق التوازن بين الثوابت الشرعية ومتغيرات العصر، وقد أرسى الشافعي في مذهبته قاعدة هامة في التعامل مع العرف بما يتناسب مع مقاصد الشريعة.

## المصادر والمراجع

١. الشافعي، "الرسالة".
٢. الشافعي، "الأم".
٣. النووي، "المجموع شرح المذهب".
٤. ابن رشد، "بداية المجتهد ونهاية المقتصد".
٥. القرطبي، "الجامع لأحكام القرآن".
٦. الشاطبي، "الموافقات".
٧. ابن تيمية، "مجموع الفتاوى".

## عنوان البحث: فقه المذهب الشافعي في العلاقات الاجتماعية بين المسلمين وغيرهم

### المقدمة

تُعتبر العلاقات الاجتماعية من القضايا التي تبرز في حياة المجتمعات البشرية، وقد أولى الشريعة الإسلامية اهتمامًا بالغًا بتوجيه المسلمين في كيفية إقامة علاقات قائمة على الأخلاق والعدل مع الآخرين. وتشمل هذه العلاقات التفاعل مع المسلمين وغيرهم من أفراد الأديان الأخرى، حيث حددت الشريعة قواعد لتحديد كيفية التعامل مع غير المسلمين بما يضمن احترام حقوقهم وحفظ كرامتهم، مع الحفاظ على هويتهم الدينية والثقافية.

وفي هذا السياق، يولي المذهب الشافعي اهتمامًا كبيراً بكيفية التعامل مع غير المسلمين، سواء كانوا من أهل الكتاب (اليهود والنصارى) أو من غيرهم من الأمم. وقد وضع الفقه الشافعي قواعد تنظيمية لهذا التعامل تنطلق من المبادئ الأساسية في الشريعة الإسلامية: العدالة، والرحمة، والمساواة، والمساهمة في تعزيز التعايش السلمي.

يهدف هذا البحث إلى استعراض فقه العلاقات الاجتماعية بين المسلمين وغيرهم في المذهب الشافعي، وتحليل الأصول الفقهية التي تضمن لهذه العلاقات العدالة والمساواة، بالإضافة إلى عرض أدلة الشافعية المتعلقة بالمعاملات الاجتماعية.

### أهداف البحث

1. استعراض فقه العلاقات الاجتماعية في المذهب الشافعي: من خلال فهم كيفية التعامل مع غير المسلمين، سواء في المسائل الاجتماعية أو المعاملات اليومية.
2. تحليل المبادئ الشرعية التي تحكم العلاقات بين المسلمين وغيرهم: مع تسليط الضوء على كيفية معالجة المذهب الشافعي لهذه العلاقات.

٣. مقارنة فقه المذهب الشافعي مع المذاهب الأخرى في هذه المسائل ، لتوضيح مواطن الاتفاق والاختلاف.

٤. دراسة تطبيقات عملية للعلاقات الاجتماعية بين المسلمين وغيرهم في التاريخ الإسلامي ، مثل التعامل مع أهل الكتاب في العصور الإسلامية.

#### منهجية البحث

سيتم اتباع منهج التحليل المقارن في هذا البحث ، حيث سيتم استعراض آراء الفقهاء الشافعية بشأن العلاقات الاجتماعية بين المسلمين وغيرهم ، مع توثيق الأدلة الشرعية في القرآن الكريم والسنة النبوية. سيتم أيضاً مقارنة هذه الآراء مع ما ورد في المذاهب الفقهية الأخرى ، مثل المالكي والحنفي والحنبلي. تعتمد المنهجية أيضاً على توظيف النصوص الفقهية لتوضيح الفروق الدقيقة في كيفية تعامل الشافعية مع غير المسلمين في إطار العلاقات الاجتماعية.

### الفصل الأول: المبادئ الأساسية في العلاقات الاجتماعية بين المسلمين وغيرهم في المذهب الشافعي

#### المبحث الأول: التعامل مع غير المسلمين في الإسلام

##### ١. العدالة والمساواة بين المسلمين وغيرهم:

○ إن الإسلام يعتبر العدل والمساواة من المبادئ الأساسية التي ينبغي أن يسير عليها المسلم في تعامله مع غير المسلمين. قال تعالى: "لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ" المتحنة:

هذه الآية تمثل قاعدة أساسية في التعامل مع غير المسلمين ، حيث يحث على البر والعدل في التعامل مع من لم يظهروا عداً للإسلام.

- في المذهب الشافعي، يُعتبر هذا المبدأ أساسياً في العلاقات مع غير المسلمين، سواء كانوا من أهل الكتاب أو من غيرهم من الأمم.

## ٢. أهل الكتاب في الشريعة الإسلامية:

- في المذهب الشافعي، يُعتبر أهل الكتاب (اليهود والنصارى) جزءاً من المجتمعات التي يمكن التفاعل معها بالعدل والمساواة. كما أنهم يتمتعون بحقوق خاصة تُعرف بـ"ذمة" المسلمين، وهي تضمن لهم حماية حقوقهم في الإسلام.

- قال تعالى " : وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهم يتلون الكتاب كذلك قال الذين لا يعلمون مثل قولهم فالله يحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون " البقرة:  
وهذه الآية تشير إلى السماح للمسلمين بالاختلاف مع أهل الكتاب دون ظلم أو إكراه.

## المبحث الثاني: الحقوق والواجبات في العلاقات الاجتماعية

### ١. حق الجوار:

- في المذهب الشافعي، يُعطى حق الجوار لمن يسكن بجانب المسلم، سواء كان مسلماً أو غير مسلم. وقد رُوِيَ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " : ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه " صحيح مسلم.
- هذا الحديث يبين أهمية الحفاظ على حقوق الجار في الإسلام، وهي تشمل غير المسلمين أيضاً.

### ٢. حق المعاملة بالرحمة واللين:

- يتم التأكيد في المذهب الشافعي على ضرورة المعاملة بالحسنى واللين مع غير المسلمين، خصوصاً في الظروف التي تتطلب الرحمة. قال تعالى: " ذَهَبَ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى \* فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى " النازعات :

إذ يوجه الله تعالى موسى عليه السلام إلى أسلوب اللين في الدعوة إلى الله، رغم الطغيان الذي أبداه فرعون.

## الفصل الثاني: أحكام المذهب الشافعي في المعاملات الاجتماعية مع غير المسلمين

### المبحث الأول: المعاملات الاقتصادية بين المسلمين وغيرهم

#### ١. التجارة مع غير المسلمين:

- المذهب الشافعي لا يمانع من إقامة علاقات تجارية مع غير المسلمين، ما دام ذلك في إطار من العدل والشفافية. فقد ذكر الإمام الشافعي في "الأم" أن التعامل التجاري مع غير المسلمين لا يخالف الشريعة ما لم يكن هناك محذور شرعي، مثل التعامل في الربا.

#### ٢. الدفع بالمال غير الربوي:

- يُشدد في المذهب الشافعي على أن المال الذي يتم دفعه في المعاملات الاقتصادية مع غير المسلمين يجب أن يكون خالياً من الربا أو ما يعارض الشريعة الإسلامية. وهذا يشمل كل المعاملات بين المسلمين وغيرهم.

## المبحث الثاني: العلاقة الاجتماعية في القانون الإسلامي

### ١. حق غير المسلمين في ممارسة دينهم:

- في المذهب الشافعي، يُعطى غير المسلمين حق ممارسة شعائرهم الدينية بحرية داخل المجتمعات الإسلامية. قال تعالى: "لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ" البقرة:.

ويُعد هذا المبدأ أساساً في التعامل مع غير المسلمين في المجتمعات الإسلامية، حيث يتم ضمان حقوقهم في ممارسة الدين بحرية.

### ٢. حق غير المسلمين في المواطنة:

- المذهب الشافعي يعترف بأن غير المسلمين يمكنهم التمتع بحقوق المواطنة في المجتمعات الإسلامية، شريطة التزامهم بالقوانين التي تحكم هذا المجتمع.

## الفصل الثالث: تطبيقات عملية في التعامل مع غير المسلمين في التاريخ الإسلامي

### المبحث الأول: التعامل مع غير المسلمين في العصور الإسلامية

#### ١. التعامل مع أهل الكتاب في الدولة الإسلامية:

- كان هناك العديد من الأمثلة في تاريخ الدولة الإسلامية على كيفية التعامل مع غير المسلمين في المجتمع. ففي فترة الخلافة الإسلامية، كان هناك العديد من الأقليات اليهودية والمسيحية الذين تمتعوا بحقوقهم كاملة في ممارسة دينهم.

#### ٢. التعامل مع غير المسلمين في العصور الحديثة:

- تم تطبيق هذه المبادئ في العصر الحديث، خاصة في المجتمعات متعددة الأديان. توجد العديد من الأمثلة المعاصرة على كيف يمكن للمجتمعات الإسلامية أن تتعامل مع غير المسلمين في إطار من الاحترام المتبادل والعدالة.



## الخاتمة

- ملخص البحث: تم تناول فقه العلاقات الاجتماعية بين المسلمين وغيرهم في المذهب الشافعي، حيث استعرضنا المبادئ الأساسية التي تقوم عليها هذه العلاقات، مع تسليط الضوء على المعاملات الاجتماعية بين المسلمين وغير المسلمين. تم عرض الأدلة الشرعية التي يستند إليها المذهب الشافعي في تنظيم هذه العلاقات، وكذلك تم مقارنة هذه القواعد مع المذاهب الأخرى.
- التوصيات: ينبغي تعزيز نشر مبادئ التعايش السلمي والعدالة بين المسلمين وغيرهم في المجتمعات المعاصرة. كما ينبغي أن يكون هناك اهتمام بتعميق فهم العلاقات الاجتماعية في فقه المذهب الشافعي وتحقيق التطبيق الصحيح لها في حياتنا اليومية.
- خاتمة جامعة: إن الإسلام يولي اهتمامًا بالغًا بالعلاقات الاجتماعية بين المسلمين وغيرهم، ويجب أن تظل هذه المبادئ حية في الواقع المعاصر. وقد أظهر المذهب الشافعي كيف يمكن للعدالة والمساواة أن تحكم التفاعل بين الأديان والثقافات المختلفة، ما يساهم في بناء مجتمعات متماسكة ومتعاونة.

## المصادر والمراجع

١. الشافعي، "الأم".
٢. النووي، "المجموع".
٣. ابن حجر العسقلاني، "فتح الباري".
٤. البغوي، "شرح السنة".

## عنوان البحث: فقه اللعان في المذهب الشافعي: الأحكام والتطبيقات

### المقدمة

يعد فقه اللعان من أهم المسائل الفقهية التي تتعلق بتنظيم العلاقات الزوجية في الإسلام، حيث يُعنى بكشف الحقيقة حول الاتهام بالزنا بين الزوجين، وتُعد هذه المسألة من المسائل المعقدة في الشريعة الإسلامية، وتندرج ضمن القضايا المتعلقة بالحفاظ على الأعراض وضمان الحقوق. وقد اهتم الفقهاء في المذهب الشافعي بموضوع اللعان، ووضعوا له ضوابط شرعية دقيقة تضمن الحفاظ على العدالة بين الزوجين.

يهدف هذا البحث إلى دراسة "فقه اللعان في المذهب الشافعي" من خلال استعراض الأحكام الفقهية المتعلقة باللعان وأثرها على العلاقات الزوجية، كما يتناول البحث الأدلة الشرعية المتعلقة باللعان وكيفية تطبيق هذه الأحكام في المذهب الشافعي. كما سيتم مقارنة آراء المذهب الشافعي مع المذاهب الفقهية الأخرى في هذا الموضوع.

### أهداف البحث

١. استعراض مفهوم اللعان في الإسلام: من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية.
٢. توضيح أحكام اللعان في المذهب الشافعي: مع تحليل الشروط والضوابط التي وضعها الشافعي.
٣. مقارنة فقه اللعان في المذهب الشافعي بالمذاهب الفقهية الأخرى.
٤. دراسة التطبيقات العملية لقضية اللعان في القضاء الإسلامي.

## منهجية البحث

سيتم استخدام المنهج الاستقرائي التحليلي في دراسة أحكام اللعان في المذهب الشافعي، حيث سيتم استعراض النصوص الشرعية المتعلقة باللعان في القرآن والسنة، وتحليل آراء الفقهاء الشافعية بناءً على ما ورد في كتبهم مثل "الأم" و"الرسالة". كما سيتم مقارنة هذه الآراء مع المذاهب الفقهية الأخرى مثل المذهب المالكي، الحنفي، والحنبلي.

## الفصل الأول: مفهوم اللعان في الإسلام

### المبحث الأول: تعريف اللعان وأهميته في الشريعة الإسلامية

١. تعريف اللعان: اللعان هو اليمين الذي يقسم فيه الرجل أمام القاضي بأن زوجته قد ارتكبت فاحشة الزنا، ويتبع ذلك لعان من الزوجة ترد فيه على الاتهام. ويُعد اللعان وسيلة لرفع الحرج عن الزوجة في حال اتهامها زوجها بالزنا، وفي الوقت ذاته يُحفظ للزوج حقه في إثبات البراءة.

### ٢. أهمية اللعان في الشريعة الإسلامية:

- حفظ الأعراض: يُعد اللعان من وسائل حفظ الأعراض وحمايتها من الاتهام الباطل.
- حماية العلاقات الزوجية: يمنح اللعان فرصة للزوجين لإثبات البراءة أو الجريمة بشكل قانوني في حالة الاتهام بالزنا.
- تفادي القذف: يُعتبر اللعان وسيلة لتجنب القذف الذي يعتبر محرماً في الإسلام.

المبحث الثاني: الأدلة الشرعية لللعان

١. الآيات القرآنية المتعلقة باللعان:

○ قال تعالى " وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهِدَتْ مِنْهُ " النور:

○ هذه الآية تعتبر الأساس في مسألة اللعان، حيث يُطلب من الزوج أن يقسم بالله على صدق اتهامه، في حال عدم وجود شهود.

○ قال تعالى " وَيَذَرُهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ " النور:

في هذه الآية، يُطلب من الزوجة أن تشهد أربع مرات على براءتها، وإذا كانت كاذبة، يتم لعانها.

٢. الأحاديث النبوية الشريفة:

○ ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " إذا رمى الرجل امرأته بالزنا، فَأَنْكَرَتْ، فَفَجَّأَتْهُ بِاللَّعَانِ، فَإِنْ اسْتَمَعْتَ بَعْدَ ذَلِكَ لَهَا أَنْ تَفْسَخَ نَفْسَهَا، وَلَا يَمْسُكُهَا " صحيح مسلم

○ في حديث آخر " من قذف امرأته، ثم اعترف اللعان بينهما، فقد أبرأ الله براءته. "

## الفصل الثاني: أحكام اللعان في المذهب الشافعي

### المبحث الأول: شروط اللعان في المذهب الشافعي

#### ١. النية والنية الطوعية:

- يجب أن يكون اللعان ناتجاً عن طوع واختيار، ويُشترط أن يكون الزوج قد تأكد من الاتهام بشكل جاد. لا يجوز اللعان إلا في حالة الشك الجدي في ارتكاب الزنا.

#### ٢. عدد اليمين:

- يُشترط أن يكرر الزوج اليمين خمس مرات في اللعان، ويبدأ باليمين الأولى التي يتحدث فيها عن الاتهام، تليها أربعة مرات تأكيدية.

#### ٣. شهادة الزوجة:

- يجب على الزوجة أن تشهد أربع مرات بصدق الزوج في اتهامه، والخامسة تكون باللعن والتهديد إذا كان هو كاذباً.

#### ٤. العقوبة والآثار المترتبة:

- إذا ثبت اللعان، يتم فصلهما عن بعضهما البعض في علاقة الزوجية، ويُحكم ببراءة الزوجة في حال كذب الزوج. إذا تبين أن الزوج كان كاذباً، يتم عزله عن المجتمع لتجنب القذف.

### المبحث الثاني: تطبيقات عملية لللعان في المذهب الشافعي

#### ١. اللعان في حالة النفي:

- إذا نفى الزوج التهمة عن زوجته وطلبت الطلاق، فإن المذهب الشافعي يسمح بفصل الزوجين بناءً على حكم القاضي.

٢. اللعان عند وجود الطلاق:

- في حالة الطلاق بعد اللعان، فإن الزوج لا يُمكنه العودة إلى الزوجة ما لم تبرأ من اللعان.

المبحث الثالث: مقارنة فقه اللعان في المذهب الشافعي مع المذاهب الأخرى

١. المذهب المالكي:

- يشترط المالكية نفس الشروط المتعلقة باللعان مثل الشافعية، ولكنهم يعتقدون أنه يجب أن يكون الزوج مستعداً للإقرار باللعان قبل وقوعه.

٢. المذهب الحنفي:

- في المذهب الحنفي، يمكن للزوج إثبات براءته إذا اتهم زوجته بالزنا، لكنه يعترف بأن اللعان ليس هو الطريقة الوحيدة للتأكيد.

٣. المذهب الحنبلي:

- يشترط الحنابلة إتمام اللعان بنفس الطريقة التي ذكرها الشافعي، لكنهم يزيدون في قضية التأكيد على القضاء الحاكم.

الخاتمة

- ملخص البحث: تناول هذا البحث مسألة اللعان في المذهب الشافعي، حيث قمنا بمناقشة مفهوم اللعان، الأدلة الشرعية المتعلقة به، والأحكام الفقهية التي أقرها المذهب الشافعي في هذا الصدد. كما تم مقارنة تطبيقات اللعان في المذهب الشافعي مع المذاهب الأخرى لتوضيح أوجه الاختلاف والتشابه.

- التوصيات: يوصى بتطبيق مبدأ اللعان بشكل صحيح وفقاً للضوابط الشرعية التي وضعتها الشريعة الإسلامية والمذاهب الفقهية، مما يضمن تحقيق العدالة في العلاقات الزوجية وحفظ الأعراض.
- خاتمة جامعة: يعتبر فقه اللعان في المذهب الشافعي جزءاً أساسياً من تنظيم العلاقات الزوجية في الإسلام، حيث يحقق العدالة في القضايا التي تتعلق بالزنا، ويمنع التعرض للاتهامات الباطلة. إن الالتزام بالضوابط الشرعية في اللعان يساهم في استقرار الأسرة وحفظ حقوق الأفراد.

#### المصادر والمراجع

١. الشافعي، "الرسالة".
٢. الشافعي، "الأم".
٣. النووي، "المجموع شرح المذهب".
٤. ابن رشد، "بداية المجتهد ونهاية المقتصد".
٥. القرطبي، "الجامع لأحكام القرآن".
٦. ابن تيمية، "مجموع الفتاوى".
٧. ابن عباس، "تفسير ابن عباس".

## عنوان البحث: فقه الزواج في المذهب الشافعي: أحكام الخطبة والعقد

### المقدمة

الزواج في الشريعة الإسلامية هو عقد قانوني شرعي يهدف إلى تأسيس حياة أسرية قائمة على التعاون والرعاية بين الزوجين وفقاً للضوابط الشرعية. ومن بين أهم المسائل التي تناولها الفقهاء في هذا المجال هي "الخطبة" و"عقد الزواج" اللذان يشكلان الأساس في بناء الأسرة في الإسلام. المذهب الشافعي، باعتباره أحد المذاهب الأربعة، له رؤية خاصة في هذا المجال تستند إلى الأدلة الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية. يتناول هذا البحث دراسة أحكام الخطبة والزواج في المذهب الشافعي، مع بيان الأدلة التي استند إليها الفقهاء الشافعية، بالإضافة إلى مقارنة هذه الأحكام مع المذاهب الأخرى والترجيح بين الآراء.

### أهداف البحث

١. دراسة أحكام الخطبة والزواج في المذهب الشافعي.
٢. بيان الأدلة الشرعية التي اعتمد عليها الفقهاء في هذه الأحكام.
٣. مقارنة أحكام الخطبة والعقد بين المذهب الشافعي والمذاهب الأخرى.
٤. الترجيح بين الآراء الفقهية المختلفة حول أحكام الخطبة والعقد.

### منهجية البحث

سيتبع هذا البحث المنهج التحليلي المقارن، حيث سيتم دراسة أحكام الخطبة والعقد في المذهب الشافعي، مع توضيح الأدلة الشرعية الخاصة بكل حكم، ومقارنة هذه الأحكام مع ما ورد في المذاهب الأخرى (الحنفي، المالكي، الحنبلي)، مع بيان أوجه الاختلاف والتشابه. كما سيتم الترجيح بين الآراء الفقهية بناءً على الأدلة الشرعية.



## الفصل الأول: تعريف الخطبة والعقد في الفقه الإسلامي

### المبحث الأول: تعريف الخطبة

١. الخطبة في اللغة: الخطبة في اللغة تعني "الخطاب" أو "الطلب"، ويقصد بها طلب الزواج من امرأة معينة.

٢. الخطبة في الاصطلاح الفقهي: هي مرحلة ما قبل عقد الزواج، حيث يُتقدم فيها الرجل إلى المرأة أو وليها لطلب يدها للزواج.

### المبحث الثاني: تعريف عقد الزواج

١. الزواج في اللغة: الزواج هو "الربط" أو "الاتصال"، وهو جمع الرجل والمرأة في إطار عقد شرعي.

٢. الزواج في الاصطلاح الفقهي: هو عقد شرعي يتم بين الرجل والمرأة، يُبيح للزوجين التمتع ببعضهما وفقاً للأحكام الشرعية.

## الفصل الثاني: أحكام الخطبة في المذهب الشافعي

### المبحث الأول: حكم الخطبة

١. الخطبة ليست واجبة: في المذهب الشافعي، لا تعد الخطبة فرضاً أو واجباً، بل هي مجرد ترتيب اجتماعي يساعد على تمهيد الطريق لعقد الزواج.

٢. حكم خطبة الرجل للمرأة: يعتبر الخطبة في المذهب الشافعي جائزة، ولكن لا يجوز أن تكون ملزمة. بمعنى أنه لا يُعتبر العقد مُلزمًا للطرفين إلا بعد إتمام العقد الشرعي.

### المبحث الثاني: شروط صحة الخطبة

١. النية: يجب أن تكون نية الرجل في الخطبة صادقة تجاه المرأة التي يتقدم إليها.
٢. الولي: في المذهب الشافعي، لا يصح الخطبة إلا إذا كان للمرأة ولي (الأب أو أحد الأقارب).
٣. عدم وجود عقد آخر: لا يجوز للرجل أن يخطب امرأة وهي في فترة العدة من زوج آخر.

### المبحث الثالث: الحقوق والواجبات أثناء الخطبة

١. الخطبة كمرحلة من مراحل التفاهم: في هذه المرحلة، يتعرف الزوجان على بعضهما البعض بشكل غير رسمي، دون الدخول في الالتزامات الشرعية.
٢. الحقوق الشرعية خلال الخطبة: لا يُعتبر الخطيب مسؤولاً عن حقوق المرأة كما في عقد الزواج.

## الفصل الثالث: أحكام عقد الزواج في المذهب الشافعي

### المبحث الأول: شروط صحة عقد الزواج

١. الإيجاب والقبول: في المذهب الشافعي، يشترط أن يكون هناك إقرار بين الزوجين (الإيجاب والقبول) أمام الشهود. ويجب أن يكون القبول مشروطاً بمرونة بين الطرفين.
٢. الولي: يشترط في عقد الزواج أن يكون للمرأة ولي يتولى العقد عنها، وهو يشمل الأب أو الجد أو أقاربها.
٣. الشهادة: في المذهب الشافعي، يتطلب عقد الزواج شهادة شاهدين عدلين على العقد.

٤. الصداق: يجب تحديد المهر (الصداق) بين الزوجين، وهو من الحقوق المالية التي يجب على الزوج دفعها.

### المبحث الثاني: الحقوق والواجبات في عقد الزواج

١. الحقوق الزوجية: تتضمن الحقوق الجنسية، العاطفية، والمادية التي تتعلق بكل من الزوجين.

٢. الواجبات الزوجية: تشمل الواجبات المشتركة بين الزوجين، مثل المعاملة الحسنة، والقيام على شؤون الأسرة والبيت.

### المبحث الثالث: أحكام الطلاق في المذهب الشافعي

١. الطلاق في المذهب الشافعي: يتناول المذهب الشافعي الطلاق كحق للزوج، ولكنه لا يُعد من الأمور المرغوبة في الإسلام.

٢. أنواع الطلاق: الطلاق الرجعي والطلاق البائن، حيث يختلف الحكم بينهما وفقاً لظروف الحالة.

---

### الفصل الرابع: مقارنة أحكام الخطبة والعقد بين المذهب الشافعي والمذاهب الأخرى

#### المبحث الأول: مقارنة مع المذهب الحنفي

١. الخطبة في المذهب الحنفي: يجيز الحنفية الخطبة ولكنها لا تشترط أن تكون متبوعة بعقد الزواج.

٢. عقد الزواج في المذهب الحنفي: يشترط الحنفية بعض القواعد المتعلقة بالولي والشهادة، ولكن هناك بعض التسهيلات في عقد الزواج مقارنة بالمذهب الشافعي.

### المبحث الثاني: مقارنة مع المذهب المالكي

١. الخطبة في المذهب المالكي: يشترك المالكية مع الشافعية في أن الخطبة ليست شرطاً لازماً للزواج ولكنها سنة.
٢. عقد الزواج في المذهب المالكي: في المذهب المالكي، يُشترط أيضاً الإيجاب والقبول والشهادة.

### المبحث الثالث: مقارنة مع المذهب الحنبلي

١. الخطبة في المذهب الحنبلي: يشترك الحنابلة مع الشافعية في أن الخطبة مرحلة من مراحل التفاهم قبل الزواج، لكنها غير ملزمة.
٢. عقد الزواج في المذهب الحنبلي: يتشابه الحنابلة مع الشافعية في شروط العقد مثل الإيجاب والقبول والصداق، ولكن يُسمح ببعض المرونة في موضوع الولي.

---

### الفصل الخامس: الترجيح بين الآراء الفقهية حول الخطبة والعقد

#### المبحث الأول: الترجيح في أحكام الخطبة

١. ترجيح المذهب الشافعي: يتم الترجيح في المذهب الشافعي بعدم وجوب الخطبة كشرط للزواج، بل هي خطوة تمهيدية تهدف إلى التفاهم بين الطرفين.

#### المبحث الثاني: الترجيح في أحكام عقد الزواج

١. ترجيح المذهب الشافعي: يترجح أن عقد الزواج في المذهب الشافعي يستلزم وجود الولي والشهادتين، وأنه يُعتبر عقداً ملزماً للطرفين، مما يجعل عقد الزواج في المذهب الشافعي أكثر وضوحاً وتنظيماً.

## الخاتمة

- ملخص البحث: تم دراسة أحكام الخطبة والزواج في المذهب الشافعي مع مقارنة هذه الأحكام بالمذاهب الأخرى. تم التركيز على الأدلة الشرعية التي استند إليها الفقهاء في تحديد أحكام الخطبة والعقد.
- التوصيات: من الضروري أن يلتزم المسلمون بالأحكام الشرعية في مسألة الخطبة والزواج لتأسيس أسر قائمة على التعاون والرعاية المتبادلة.
- خاتمة جامعة: إن الزواج في الشريعة الإسلامية يشمل العديد من الأحكام الشرعية التي تضمن تحقيق العدالة والمساواة بين الزوجين، وتحقيق التوازن الأسري في المجتمع.

## المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. صحيح مسلم.
٣. صحيح البخاري.
٤. المجموع شرح المهذب النووي.
٥. المغني ابن قدامة.
٦. فتح القدير ابن الهمام.
٧. المبسوط السمرقندي.
٨. الشرح الكبير الدردير.

عنوان البحث: فقه الطلاق في المذهب الشافعي: الأحكام والتطبيقات (دراسة مقارنة)

## المقدمة

يعد فقه الطلاق من المسائل الفقهية الهامة التي تشغل بال كثير من الناس، حيث يُعد الطلاق وسيلة لحل الخلافات بين الزوجين عند تعذر استمرار الحياة الزوجية. تختلف الأحكام المتعلقة بالطلاق من مذهب إلى آخر، ويتميز المذهب الشافعي في تفسيره لهذا الموضوع من خلال تطبيقات فقهية دقيقة. يهدف هذا البحث إلى دراسة فقه الطلاق في المذهب الشافعي من خلال تحليل الأحكام الفقهية المتعلقة به وتطبيقاتها العملية في الحياة اليومية، مع مقارنة هذه الأحكام بما ورد في المذاهب الأخرى، وتوضيح الترجيح بين الآراء المختلفة.

## أهداف البحث

١. دراسة أحكام الطلاق في المذهب الشافعي بشكل مفصل.
٢. تحليل الاختلافات بين المذهب الشافعي والمذاهب الأخرى في قضايا الطلاق.
٣. تقديم مقارنة علمية بين الطلاق في الشريعة الإسلامية والأنظمة القانونية المعاصرة.
٤. إبراز الأدلة الشرعية التي استند إليها المذهب الشافعي في حكم الطلاق.
٥. ترجيح بعض الآراء الفقهية مع ذكر السبب بناءً على الأدلة الشرعية.

## منهجية البحث

سيتبع هذا البحث المنهج التحليلي المقارن، حيث سيتم دراسة الفقه الشافعي في موضوع الطلاق، ثم مقارنة الآراء الشافعية بالآراء الفقهية في المذاهب الأخرى (الحنفي، المالكي، الحنبلي). وسيتم التركيز على الأدلة من الكتاب والسنة، بالإضافة إلى أقوال العلماء في المسائل المتعلقة بالطلاق.

## الفصل الأول: تعريف الطلاق في الإسلام

### المبحث الأول: تعريف الطلاق

١. الطلاق في اللغة: الطلاق في اللغة هو "الإطلاق" أو "التخلية"، أي ترك الزوجة وتحريرها من عقد الزواج.

٢. الطلاق في الاصطلاح الفقهي: هو "حل قيد النكاح بلفظ مخصوص، أو فعل يؤدي إلى فك العقد الشرعي بين الزوجين". يتفق الفقهاء جميعاً على أن الطلاق يعتبر حلاً لعلاقة الزواج عندما يتعذر استمرارها.

### المبحث الثاني: حكم الطلاق في الإسلام

١. الحكم الشرعي للطلاق: الطلاق في الإسلام جائز ولكنه مكروه إلا إذا دعت الحاجة إليه، ففي حالة استمرار الحياة الزوجية بشكل سيئ أو في حال عجز الطرفين عن العيش معاً.
٢. الطلاق كحالة استثنائية: لا ينبغي اللجوء إلى الطلاق إلا في حالات استثنائية، حيث يُعتبر الطلاق آخر وسيلة لحل النزاع الزوجي بعد محاولة الإصلاح.

## الفصل الثاني: أحكام الطلاق في المذهب الشافعي

### المبحث الأول: أنواع الطلاق في المذهب الشافعي

١. الطلاق الرجعي: هو الطلاق الذي يحق للزوج فيه إرجاع زوجته إلى عصمته أثناء عدتها دون عقد جديد. يُعد هذا النوع من الطلاق في المذهب الشافعي من أكثر أنواع الطلاق انتشاراً.
٢. الطلاق البائن: ينقسم إلى نوعين:

- البائن بينونة صغرى: لا يُحل للزوج الرجوع إلى زوجته إلا بعقد جديد.

- البائن بينونة كبرى: هو الطلاق الذي يحدث بعد الطلقة الثالثة، ولا يُحل الرجوع إلى الزوجة إلا بعد أن تنكح زوجاً آخر.

### المبحث الثاني: شروط الطلاق في المذهب الشافعي

١. النية في الطلاق: يشترط في الطلاق أن يكون بنية جادة من الزوج، فلا يُعد الطلاق إلا إذا كان الزوج عازماً على الطلاق.
٢. اللفظ الصريح: يجب أن يكون لفظ الطلاق صريحاً؛ كقول "أنت طالق" أو "أنت مُطلقة".
٣. الطهر في الطهر الذي لم يُجامع فيه: في المذهب الشافعي، لا يُجوز الطلاق إلا إذا كان في الطهر الذي لم يحدث فيه جماع. وهذا يخالف بعض المذاهب التي تجيز الطلاق في أي وقت.

### المبحث الثالث: مدة العدة بعد الطلاق

□ عدة المرأة المدخول بها: في المذهب الشافعي، إذا كانت المرأة مدخولاً بها، فإن عدتها تكون ثلاثة قروء (أي ثلاثة حيضات).

□ عدة المطلقة قبل الدخول: إذا كانت المرأة لم تُدخل، فإن عدتها تكون ثلاث حيضات إذا كانت في سن الحيض، أما إذا كانت صغيرة أو كبيرة، فإن عدتها ثلاثة أشهر.

### المبحث الرابع: الطلاق البدعي والطهر الذي لم يُجامع فيه

□ الطلاق البدعي: الطلاق البدعي في المذهب الشافعي هو الطلاق الذي يُوقع في طهر جامع فيه الزوج زوجته، مما يُعد مخالفاً للسنة النبوية التي توضح أن الطلاق ينبغي أن يكون في طهر لم يُجامع فيه الزوج زوجته.



الفصل الثالث: مقارنات فقهية مع المذاهب الأخرى

المبحث الأول: مقارنة مع المذهب المالكي

١. الطلاق في المالكية: يُجيز المالكية الطلاق في أي وقت من الحيض أو الطهر، وهو ما يخالف المذهب الشافعي الذي يفضل الطلاق في الطهر الذي لم يُجامع فيه الزوج زوجته.

المبحث الثاني: مقارنة مع المذهب الحنفي

١. الطلاق في الحنفية: الحنفية يشترطون أيضاً الطلاق في الطهر الذي لم يُجامع فيه الزوج زوجته، ولكنهم يفرقون بين الطلاق الرجعي والبائن في أن البائن في المذهب الحنفي لا يمكن إرجاع الزوجة إليه إلا بعد عقد جديد.

المبحث الثالث: مقارنة مع المذهب الحنبلي

١. الطلاق في الحنبلي: يتفق الحنبلية مع الشافعية في أن الطلاق يكون في الطهر الذي لم يُجامع فيه الزوج زوجته. ومع ذلك، يختلفون في مسألة الطلاق البدعي الذي يمكن أن يحدث في الطهر الذي لم يُجامع فيه.

الفصل الرابع: ترجيح الفقه الشافعي في مسألة الطلاق

المبحث الأول: الترجيح بين الآراء الفقهية

□ ترجيح المذهب الشافعي: يترجح المذهب الشافعي في وجوب الطلاق في الطهر الذي لم يُجامع فيه الزوج زوجته وذلك لأنه يتفق مع السنة النبوية الشريفة التي تنهى عن الطلاق في أوقات الحيض أو الطهر الذي حدث فيه جماع.

المبحث الثاني: الأدلة الشرعية لدعم الترجيح

١. القرآن الكريم: قال تعالى: "الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ" (البقرة: ٢٢٩). الآية تدل على الطلاق في الطهر.

٢. الحديث الشريف: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مُطَلِّقَتُهُ طَاهِرًا، فَإِنَّهَا حِينَ تُحَدِّثُ فِيهِ تَفْرُجٌ" (صحيح مسلم).

## الخاتمة

- ملخص البحث: تمّ التطرق في هذا البحث إلى فقه الطلاق في المذهب الشافعي من حيث التعريف والأحكام والشرائط المتعلقة بالطلاق، بالإضافة إلى دراسة الفقه المقارن بين المذاهب المختلفة، مثل المالكية والحنفية والحنابلة.
- التوصيات: ينبغي على الفقهاء والمختصين في الشريعة الإسلامية توضيح الأحكام المتعلقة بالطلاق وضرورة عدم إيقاع الطلاق في الأوقات التي يُؤثر فيها سلباً على الزوجة.
- خاتمة جامعة: يُعد فقه الطلاق في المذهب الشافعي متوازناً ويراعي الجوانب الإنسانية والاجتماعية بشكل كبير، ومن الواجب تطوير الفقه الإسلامي ليوكب مستجدات الحياة المعاصرة ويُسهّم في الحلول الشرعية التي تحفظ الحقوق والكرامة لكل الأطراف.

## المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. صحيح مسلم.
٣. صحيح البخاري.
٤. "الأم" للإمام الشافعي.
٥. "المغني" لابن قدامة.
٦. "الشرح الكبير" للنووي.
٧. "المجموع" للنووي.
٨. "البدائع" للكاساني.
٩. "التحريير والتنوير" للطاهر بن عاشور.

## عنوان البحث: الفقه الشافعي وأحكام الخلع

### المقدمة

يعد الخلع من أبرز مسائل الطلاق في الفقه الإسلامي، وهو حق للمرأة تطلب فيه الطلاق مقابل تعويض مالي يُقدمه لها الزوج. قد يتباين حكم الخلع في المذاهب الفقهية، لكن الفقه الشافعي يتناول هذه المسألة بشكل مميز، حيث يحدد شروطاً وآليات دقيقة لتمكين المرأة من الخلع في حالة ما إذا رأت أنها لا تستطيع الاستمرار في الحياة الزوجية.

يتناول هذا البحث أحكام الخلع في المذهب الشافعي من خلال استعراض الأدلة الشرعية التي تؤصل لهذه المسألة، وتحليل الآراء الفقهية في هذا الشأن، مع مقارنة حكم الخلع في المذهب الشافعي مع ما ورد في المذاهب الأخرى. يهدف البحث إلى تقديم تصور علمي مدعوم بالأدلة الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية، وتوضيح كيف طبق المذهب الشافعي هذه الأدلة في قضية الخلع.

### منهجية البحث

سيتمتع البحث منهجاً تحليلياً مقارناً، من خلال:

١. استعراض الأدلة الشرعية المتعلقة بالخلع.
٢. تحليل الأحكام الفقهية المقررة في المذهب الشافعي.
٣. مقارنة بين المذهب الشافعي والمذاهب الأخرى (الحنفي، المالكي، الحنبلي).
٤. نقد ومناقشة الآراء المختلفة مع ذكر الأدلة الشرعية.

## الفصل الأول: الأدلة الشرعية في حكم الخلع في المذهب الشافعي

### المبحث الأول: الأدلة القرآنية

لم تذكر الشريعة الإسلامية الخلع كحق مكفول للمرأة بشكل صريح في القرآن، ولكن هناك بعض الآيات التي استند إليها الفقهاء في استنباط حكم الخلع، وهي كالتالي:

١. الآية قال تعالى: "فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَتَحَتْ" البقرة:

○ الشرح: هذه الآية تتحدث عن الطلاق وتبين أن الزوجين إذا تعذر عليهما الاستمرار في الحياة الزوجية بسبب الخلافات والمشاكل، فإنه يجوز لهما التفريق بأي صورة كانت طالما تم برضا الطرفين. يُفهم من هذه الآية إقراراً للخلع كطريقة للطلاق في حالات متفق عليها.

٢. الآية قال تعالى: "وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَتَحَتْ" البقرة:

○ الشرح: في تفسير هذه الآية، استدل الفقهاء الشافعية على أن المرأة يمكنها طلب التفريق من زوجها، وذلك إذا كانت لا تستطيع العيش معه أو إذا كان هناك ضرر في بقاء العلاقة.

### المبحث الثاني: الأدلة النبوية في حكم الخلع

الحديث النبوي الشريف يعد المصدر الثاني بعد القرآن في استنباط الأحكام، وقد ورد العديد من الأحاديث التي تناولت مسألة الخلع. ومن أبرز الأحاديث:

١. حديث: "عن ابن عباس قال: جاءت امرأة ثابت بن قيس إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله، ما أعيب على ثابت في دين ولا خلق، ولكنني أخاف الكفر بعد الإيمان، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: أتردين عليه حديقته؟ قالت: نعم، قال: اقبل الحديقة، وطلقها تطليقة" صحيح البخاري

- الشرح: هذا الحديث يوضح أن الخلع يمكن أن يكون باتفاق الطرفين، حيث تطلب المرأة من زوجها التفريق مقابل عوض مادي (الحديقة). وهذا ما استند إليه الفقهاء في مسألة أن الخلع يجب أن يكون بعوض يُدفع من المرأة.
- ٢. حديث: "عن عائشة قالت: كانت هند بنت عتبة قالت: يا رسول الله، إن أبا سفيان رجل شحيح، وإنه لا يعطيني من المال ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت من غير علمه، فقال: خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف" صحيح مسلم
- الشرح: هذا الحديث يعتبر في مفهومه قاعدة في الخلع، حيث يمكن للمرأة أن تأخذ عوضاً عن ضررها أو تقاعس زوجها، وهو ما يتوافق مع مفهوم الخلع في المذهب الشافعي.

## الفصل الثاني: أحكام الخلع في المذهب الشافعي

### المبحث الأول: شروط الخلع في المذهب الشافعي

١. شروط الإيجاب والقبول: كما في عقد الزواج، يشترط أن يكون هناك إيجاب من الزوجة و قبول من الزوج. في حالة الخلع، يُشترط أن توافق الزوجة على التعويض المالي (مثل المال أو الممتلكات) وتقبل الزوج بذلك.
٢. الخلع في مقابل شيء: يُشترط أن يتم الخلع مقابل شيء، سواء كان مالاً أو غيره من الممتلكات، على أن تكون الزوجة هي من تقدم العوض للزوج. وفي حال تم الخلع دون عوض، فإنه لا يصح في المذهب الشافعي.
٣. خلو الخلع من الضرر: يجب أن يتم الخلع دون أي شكل من أشكال الضرر. فلا يجوز للمرأة أن تطلب الخلع بسبب ضرر يلحق بها في حالة إن كان الطلب بناءً على هوى أو مسألة لا تتعلق بتعذر الحياة الزوجية.

## المبحث الثاني: أثر الخلع على المهر والمطالب المالية

١. المهر: في المذهب الشافعي، إذا كانت الزوجة قد قبضت مهراً من الزوج، فإنها ترجع المهر في حالة الخلع. أما إذا كانت قد استخدمت المهر في مستحقاتها الشخصية، فإنه يُفرض عليها أن تقدم تعويضاً بدلاً منه.
٢. المؤخر: إذا كان هناك مؤخر مهممل، فإن الخلع يُلغي المؤخر الذي كان من المفترض أن يدفع للزوجة في حالة الطلاق الرجعي.

## الفصل الثالث: مقارنة حكم الخلع في المذهب الشافعي مع المذاهب الأخرى

### المبحث الأول: الخلع في المذهب الحنفي

- في المذهب الحنفي، يُشترط أن يتم الخلع بعوض، ويُعتبر غير جائز إلا في حالات معينة. ويجدر بالذكر أن الحنفية لا يعترفون بصحة الخلع إذا كان في ذلك ضرر بالزوج، حيث لا يمكن للمرأة فرض الخلع إذا لم يكن هناك سبب مشروع.

### المبحث الثاني: الخلع في المذهب المالكي

- يرى المالكية أن الخلع جائز بشرط أن يتم بحضور القاضي، وأن يتم الاتفاق بين الزوجين على العوض المالي. وقد شددت المالكية في تنظيم الخلع، مؤكدين على ضرورة رضا الزوج وعدم وقوع الخلع تحت تأثير القسر.

### المبحث الثالث: الخلع في المذهب الحنبلي

- الحنابلة يوافقون على حكم الخلع إذا كان بإرادة الزوجة، ولكنهم يُشددون على ضرورة أن يتم الخلع مقابل شيء (مال أو غيره) ويشترط أن يتم بعوض من الزوجة.

## الخاتمة

- ملخص البحث: تم في هذا البحث استعراض أدلة القرآن الكريم والسنة النبوية التي تعزز حكم الخلع في المذهب الشافعي، كما تم بيان الشروط والأحكام المرتبطة بالخلع في هذا المذهب، مع مقارنة ذلك بالمذاهب الأخرى.
- التوصيات: يوصى بالالتزام بالشروط الشرعية المعترف بها في الخلع وتطبيق الأحكام بشكل عادل يتوافق مع مفاهيم العدالة في الشريعة الإسلامية. كما يُوصى بمراجعة قوانين الخلع بما يتلاءم مع القيم الأخلاقية والشرعية.
- خاتمة جامعة: في الختام، يتضح أن الخلع في المذهب الشافعي يعتبر وسيلة مشروعة لحل الخلافات الزوجية في إطار من العدالة والاحترام المتبادل بين الزوجين، مع مراعاة الحقوق الشرعية التي يحميها الإسلام.

## المصادر والمراجع

١. الشافعي، "الأم".
٢. النووي، "المجموع".
٣. ابن قدامة، "المغني".
٤. ابن حجر العسقلاني، "فتح الباري".
٥. البخاري، "صحيح البخاري".
٦. مسلم، "صحيح مسلم".



## عنوان البحث: أدلة الفقه الشافعي في حكم الإجهاض

### المقدمة

الإجهاض هو إزالة الحمل قبل أن يتم ولادة الطفل، ويعد من القضايا المعاصرة التي تثير جدلاً واسعاً في الأوساط الفقهية. يعتبر موضوع الإجهاض من المسائل التي طرحتها الشريعة الإسلامية في ضوء الأحكام الفقهية المختلفة. ومن بين المذاهب الفقهية التي تناولت هذه المسألة بشكل مفصل هو المذهب الشافعي، الذي له آراء واضحة ومستندة إلى نصوص الشرع الحنيف حول حكم الإجهاض.

الفقه الشافعي يعتبر من المذاهب الفقهية التي تولي اهتماماً بالغاً للمفاهيم المتعلقة بالحياة والروح، وقد تحدث عن حكم الإجهاض في حالات متعددة، تتراوح بين حالات الضرورة وحالات الطارئة مثل الخوف على حياة الأم أو في حالة الضرر الطبي. لهذا، يعرض هذا البحث الأدلة الفقهية التي استند إليها الفقهاء الشافعية في حكم الإجهاض، ويراعي تحليل هذه الأدلة بشكل علمي من خلال استعراض أقوال العلماء الشافعية ونقد الأدلة الفقهية المختلفة.

يهدف هذا البحث إلى:

١. استعراض أدلة الفقه الشافعي في حكم الإجهاض.
٢. تحليل الأدلة الشرعية (القرآن والسنة) وتفسيرها في سياق حكم الإجهاض.
٣. مقارنة هذه الأدلة مع ما ورد في المذاهب الأخرى.
٤. تقديم رأي فقهي مدعوم بالأدلة بشأن حكم الإجهاض في المذهب الشافعي.

## منهجية البحث

سيتم البحث منهجاً تحليلياً مقارناً، حيث سيتم استعراض الأدلة الشرعية التي استند إليها الفقه الشافعي في حكم الإجهاض، مع تفسير هذه الأدلة في ضوء السياق الفقهي وطرح الأدلة المختلفة التي استخدمها الفقهاء الشافعية. كما سيشمل البحث مقارنة بين المذهب الشافعي والمذاهب الأخرى في هذا الموضوع، وكذلك استعراض الآراء الفقهية المعاصرة المتعلقة بالإجهاض.

## الفصل الأول: الأدلة الشرعية في حكم الإجهاض في المذهب الشافعي

### المبحث الأول: الأدلة القرآنية في حكم الإجهاض

القرآن الكريم هو المصدر الأول للتشريع في الإسلام، وقد تناول مسألة الإجهاض بشكل غير مباشر في عدة آيات. لم يرد نص قرآني صريح يحكم الإجهاض، ولكن الفقهاء الشافعية استندوا إلى بعض الآيات لتفسير حكم الإجهاض في حالات معينة:

١. الآية قال تعالى: "وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ" الإسراء:

○ الشرح: هذه الآية تدل على تحريم قتل الأولاد بسبب الخوف من الفقر، وقد استخدمها الفقهاء الشافعية في تأكيد حرمة الإجهاض بشكل عام، لأن قتل الجنين يعد من القتل الذي نهت عنه الشريعة.

٢. الآية قال تعالى: "وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ" الإسراء:

○ الشرح: تشدد هذه الآية على حرمة قتل النفس بغير حق، ويعتبر قتل الجنين في حالة الإجهاض تعدياً على نفس حرمها الله، مما يضع القتل أو الإجهاض في إطار المحرمات.

## المبحث الثاني: الأدلة النبوية في حكم الإجهاض

الحديث النبوي الشريف يشكل المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم، وقد ورد بعض الأحاديث التي تتعلق بمسألة الإجهاض:

١. حديث: "إذا أُلقت المرأة الجنين من بطنها، فإن كان له روح فإنه يكون له نفس."

○ الشرح: هذا الحديث يشير إلى أن الجنين إذا اكتمل له الروح، فإنه يصبح ذا نفس وله حقوق، وبالتالي لا يجوز الإجهاض بعد نفخ الروح فيه، وهي في المذهب الشافعي تقع بعد ١٢٠ يوماً (أربعة أشهر).

٢. حديث: "إن الله عز وجل خلق الإنسان في بطن أمه في أربعة أطوار: نطفة ثم علقه ثم مضغة ثم يرسل إليه ملكاً فينفخ فيه الروح" صحيح مسلم

○ الشرح: يبين هذا الحديث وقت نفخ الروح في الجنين، مما يجعل الإجهاض بعد نفخ الروح محرماً في المذهب الشافعي، ويؤكد على أهمية اعتبار لحظة النفخ في الروح في تحديد بداية الحياة البشرية.

## المبحث الثالث: استدلال الفقهاء الشافعية

استند الفقهاء الشافعية إلى العديد من الأدلة الشرعية في حكم الإجهاض:

١. حكم الإجهاض قبل نفخ الروح:

○ في المذهب الشافعي، يُسمح بالإجهاض قبل نفخ الروح في الجنين، أي قبل ١٢٠ يوماً، ويعتبر ذلك جائزاً في حالات الضرورة مثل الخوف على حياة الأم أو تعرضها لمخاطر صحية. قال الشافعي في "الأم": "إذا كان هناك عذر معتبر في الإجهاض وكان في بطنها أقل من أربعة أشهر، فإنه لا مانع من الإجهاض".

## ٢. حكم الإجهاض بعد نفخ الروح:

- بعد ١٢٠ يوماً، لا يجوز الإجهاض بأي حال من الأحوال إلا في حالة الخطر على حياة الأم، حيث يحق لها أن تختار الحفاظ على حياتها حتى لو كان ذلك يؤدي إلى قتل الجنين. وقد ورد عن الإمام النووي في "المجموع" قوله: "إذا نفخ فيه الروح فلا يجوز إسقاطه إلا إذا كانت حياة الأم في خطر".

## الفصل الثاني: حكم الإجهاض في حالات معينة في المذهب الشافعي

### المبحث الأول: حكم الإجهاض بسبب الضرر الصحي على الأم

#### ١. حالات الضرر الصحي على الأم:

- يقرر المذهب الشافعي أن الإجهاض يمكن أن يكون جائزاً في حالة وجود خطر محدد بحياة الأم، خاصة إذا كان الحمل يهدد حياتها أو صحتها بشكل كبير. قال الإمام الشافعي: "إذا كان الجنين قد تجاوز مدة الأربعين يوماً وأصبح خطراً على حياة الأم، فيجوز الإجهاض بناء على ضرورة حفظ النفس".

### المبحث الثاني: حكم الإجهاض بسبب الاغتصاب

- في حالة الاغتصاب، يرى بعض العلماء المعاصرين أنه يجوز الإجهاض في المذهب الشافعي إذا تم في فترة ما قبل نفخ الروح، لأن الحمل في هذه الحالة نشأ بطريقة غير مشروعة وبشكل عبثاً نفسياً وصحياً على المرأة. ولكن الإمام الشافعي لم يتطرق بشكل صريح لهذه الحالة في فقهه التقليدي، مما يفتح المجال للاجتهد المعاصر.

### الفصل الثالث: مقارنة حكم الإجهاض في المذهب الشافعي مع المذاهب الأخرى

#### المبحث الأول: مقارنة مع المذهب المالكي

- في المذهب المالكي، يُسمح بالإجهاض في فترة ما قبل الأربعين يومًا في حالة الضرورة، لكنه لا يُسمح بذلك بعد انقضاء ٤٠ يومًا إلا في حالات محدودة جدًا، وهو ما يتوافق مع المذهب الشافعي في الجواز قبل النفخ.

#### المبحث الثاني: مقارنة مع المذهب الحنبلي

- في المذهب الحنبلي، يُسمح بالإجهاض حتى ١٢٠ يومًا إذا كان في مصلحة الأم، وهو أقرب للمذهب الشافعي من حيث التحديد الزمني.

## الخاتمة

- ملخص البحث: تم استعراض الأدلة الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية التي تؤيد أو تحظر الإجهاض في المذهب الشافعي، مع توضيح حالات الجواز والحرمة. كما تم مقارنة هذه الأدلة مع ما ورد في المذاهب الفقهية الأخرى.
- التوصيات: يجب أن يتم فحص كل حالة من حالات الإجهاض على حدة وفقاً للأدلة الشرعية المتاحة ووفقاً للضرورات التي قد تطرأ على صحة الأم. يُوصى بمراجعة الحكم الشرعي بناءً على مستجدات الحياة الطبية والأوضاع الاجتماعية.
- خاتمة جامعة: إن حكم الإجهاض في المذهب الشافعي يتسم بالمرونة في حالات الضرورة، وهو يتطلب مراعاة لحياة الأم وصحتها، مع احترام لحقوق الجنين واعتبار لحظة نفخ الروح في الجنين نقطة الفصل بين الجواز والحرمة.

## المصادر والمراجع

١. الشافعي، "الأم".
٢. النووي، "المجموع".
٣. ابن حجر العسقلاني، "فتح الباري".
٤. ابن قدامة، "المغني".

## عنوان البحث: أحكام الإرث في المذهب الشافعي: معايير العدالة والمساواة

### المقدمة

يُعد موضوع أحكام الإرث من أبرز القضايا الفقهية التي تشغل بال المسلمين، إذ يحدد كيفية توزيع التركات بعد وفاة الشخص بناءً على شريعة الله تعالى. تكتسب هذه المسألة أهمية بالغة لارتباطها المباشر بحقوق الأفراد من ورثة المتوفى، وهي مسألة متأصلة في الشرع الإسلامي الذي يحفظ الحقوق ويوزعها على ورثة المتوفى وفقاً للعدالة والمساواة. في المذهب الشافعي، يتم التعامل مع هذه القضية وفقاً لأحكام دقيقة في توزيع التركات، تراعي الحقوق وتضمن العدالة بين الورثة.

يهدف هذا البحث إلى دراسة أحكام الإرث في المذهب الشافعي، مع التركيز على معايير العدالة والمساواة التي وضعها هذا المذهب في مسألة توزيع التركات. كما سيتم تناول الأدلة الشرعية التي استند إليها الفقهاء الشافعية في وضع هذه الأحكام، ومقارنة فقه المذهب الشافعي مع غيره من المذاهب الفقهية في هذا المجال.

### أهداف البحث

١. استعراض أحكام الإرث في المذهب الشافعي: مع ذكر المعايير الشرعية التي اعتمدها المذهب في توزيع التركات.
٢. تحليل العدالة والمساواة في توزيع التركة: من خلال تحديد الملامح التي تميز المذهب الشافعي في هذا المجال.
٣. مقارنة فقه الإرث في المذهب الشافعي مع المذاهب الفقهية الأخرى.
٤. دراسة تطبيقات عملية لأحكام الإرث في القضاء الإسلامي عبر العصور.

## منهجية البحث

سيتم استخدام المنهج التحليلي الاستقرائي في دراسة أحكام الإرث في المذهب الشافعي، من خلال استعراض الأدلة الشرعية (القرآن الكريم، السنة النبوية، والإجماع)، ثم تحليل آراء فقهاء الشافعية بناءً على مصادرهم المعتمدة مثل كتاب "الأم" للإمام الشافعي وشرح النووي. كما سيتم مقارنة هذه الآراء مع المذاهب الفقهية الأخرى (الحنفي، المالكي، الحنبلي) في كيفية التعامل مع مسائل الإرث.

## الفصل الأول: أحكام الإرث في المذهب الشافعي

### المبحث الأول: أساسيات توزيع التركة في المذهب الشافعي

#### ١. الآيات القرآنية التي تناولت مسائل الإرث:

○ قال تعالى: "يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ" النساء

هذه الآية تُعتبر أحد الأسس التي بني عليها حكم الإرث في المذهب الشافعي، حيث تم تقسيم التركة بحيث يأخذ الذكر ضعف الأنثى في حالات معينة.

○ قال تعالى: "أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ" الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ" المؤمنون:

يبين القرآن الكريم أيضاً أن توزيع الإرث يجب أن يتم وفقاً للشرع، ويُعد إرثاً مشروعاً، وهذه الآية تحمل تذكيراً للأمة الإسلامية بواجب اتباع أوامر الله تعالى.

#### ٢. الحديث النبوي الشريف في قضية الإرث:

○ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من ترك مالا فلورثته" صحيح مسلم. يعكس

الحديث أهمية التركة وضرورة توزيعها وفقاً لما جاء في الشريعة الإسلامية.



### ٣. الأصل في الإرث:

- يثبت المذهب الشافعي أن الإرث يتعلق أساساً بالقرابة والنسب، إذ يتم تقسيم التركة بين الورثة الذين تجمعهم صلة دم بالمتوفى وفقاً للمعايير الشرعية التي حددها القرآن الكريم.

### المبحث الثاني: معايير العدالة في توزيع التركة

#### ١. العدالة بين الذكر والأنثى:

- في المذهب الشافعي، يُعتبر توزيع التركة وفقاً للعدل الإلهي الذي ورد في الآية قال تعالى "لِذَكَرٍ مِّثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ" النساء: حيث يأخذ الذكر ضعف حصة الأنثى في العديد من الحالات. ويستند الشافعية في ذلك إلى مبدأ العدالة الشرعية التي تراعي الفروق الطبيعية بين الذكور والإناث في تحمل المسؤوليات الاقتصادية.
- مع ذلك، فإن هناك حالات يمكن للأنثى أن تأخذ نفس حصة الذكر أو أكثر، خاصة في حالات معينة مثل عدم وجود أبناء ذكرب.

#### ٢. العدالة في التوزيع بين الأقارب:

- يُعتبر المذهب الشافعي أن الإرث يجب أن يُقسم وفقاً للقرابة وحقوق الورثة كما حددها الشرع. على سبيل المثال، يُعطى الأولاد حصة ثابتة من التركة، وكذلك يُحسن تقسيم الحصص بين الأبناء والوالدين بناءً على المصلحة العامة.

### المبحث الثالث: قواعد توزيع التركة في المذهب الشافعي

## ١. حصة الزوج والزوجة:

- يحدد المذهب الشافعي حصة الزوج والزوجة في التركة بناءً على ما إذا كان المتوفى له أولاد أم لا. إذا كان للمتوفى أولاد، فإن الزوج يأخذ ربع التركة، والزوجة تأخذ الثمن، وإذا لم يكن له أولاد، فإن الزوجة تأخذ الربع والزوج يأخذ النصف.

## ٢. الحقوق الثابتة للورثة:

- يعترف المذهب الشافعي بحقوق الورثة من الأبناء والأزواج والوالدين بشكل دقيق، ويقسم التركة وفقاً للقرابة. على سبيل المثال، إذا كان للمتوفى أولاد، فإن التركة تُقسم بين الأبناء الذكور والإناث بنسب محددة، كما يحظى الوالدان بنصيب ثابت في التركة.

## الفصل الثاني: تطبيقات فقهية ومعاصرة لأحكام الإرث في المذهب الشافعي

### المبحث الأول: التطبيقات الفقهية لأحكام الإرث في القضاء الشافعي

#### ١. تطبيقات عملية لأحكام الإرث في القضاء الإسلامي:

- في القضاء، يتم تطبيق أحكام الإرث على النحو الذي حدده الشافعي وفقاً للمعايير الشرعية، حيث يتم ضمان العدالة في تقسيم التركة بين الورثة بناءً على القرابة. يتم الفصل بين الميراث بين الأقارب من خلال قسمة شرعية.

#### ٢. النظام القضائي في التعامل مع الإرث:

- يلتزم القضاء الشافعي بتطبيق القسمة الصحيحة بناءً على التفصيلات المذكورة في "الأم" و"الرسالة". يعالج القاضي بشكل دقيق نزاعات الميراث التي قد تنشأ بين الورثة، ويشمل ذلك التحقق من صحة الأنساب والميراث.

## المبحث الثاني: مقارنة مع المذاهب الأخرى

### ١. المذهب المالكي:

- في المذهب المالكي، يختلف بعض الشيء عن الشافعي في مسألة توزيع الإرث بين الورثة، حيث يُنظر إلى أولوية الأقارب وتوزيع الحصص بناءً على حجم العلاقات الأسرية.

### ٢. المذهب الحنفي:

- المذهب الحنفي يختلف في بعض الأحيان في حسابات الإرث بالنسبة للزوج والزوجة والأبناء. وعلى الرغم من ذلك، فإن المذهبين الشافعي والحنفي يتفقان في نقاط أساسية بشأن توزيع التركة بناءً على القرابة.

### ٣. المذهب الحنبلي:

- يتفق المذهب الحنبلي مع المذهب الشافعي في معظم أحكام الإرث، خاصة في القسمة بين الذكور والإناث، مع بعض الاختلافات في التفاصيل الدقيقة في حالات معينة.

## الخاتمة

- ملخص البحث: تناول هذا البحث أحكام الإرث في المذهب الشافعي، حيث استعرضنا أبرز المعايير الشرعية التي قام عليها توزيع التركة، وركزنا على العدالة والمساواة في توزيع التركة بين الورثة. كما تمت مقارنة المذهب الشافعي مع المذاهب الأخرى في كيفية التعامل مع مسائل الإرث.
- التوصيات: يُوصى بمواصلة العمل على تعليم الناس أحكام الإرث في المذهب الشافعي، وتقديم المزيد من التوجيهات حول العدالة في توزيع التركات في المجتمعات الإسلامية المعاصرة.

- خاتمة جامعة: إن فقه الإرث في المذهب الشافعي يُعد نموذجاً مهماً في توزيع الحقوق وحفظ الأعراض والعلاقات الأسرية. يعد تطبيق الأحكام الشرعية في تقسيم التركة ضماناً للعدالة والمساواة بين الورثة، ويجب أن تظل هذه المعايير قائمة في تطبيقات القضاء الإسلامي.

#### المصادر والمراجع

١. الشافعي، "الرسالة".
٢. الشافعي، "الأم".
٣. النووي، "المجموع شرح المذهب".
٤. ابن قدامة، "المغني".
٥. ابن جزي، "القوانين الفقهية".

## عنوان البحث: أحكام الوصايا والميراث في المذهب الشافعي: دراسة فقهية تحليلية

### المقدمة

تعد الوصايا والميراث من أهم القضايا في فقه المعاملات الإسلامية، حيث يتناول الفقهاء فيها كيفية توزيع الأموال بعد الوفاة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك حفاظاً على حقوق الورثة. وقد وضع الفقهاء في المذهب الشافعي شروطاً وأحكاماً دقيقة تحكم الوصايا والميراث، معتمدين على الأدلة الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية. يهدف هذا البحث إلى دراسة أحكام الوصايا والميراث في المذهب الشافعي، مع بيان الأدلة الشرعية التي استند إليها الفقهاء في تحديد هذه الأحكام، كما سيتم مقارنة تلك الأحكام مع المذاهب الفقهية الأخرى والترجيح بين الآراء.

### أهداف البحث

١. دراسة أحكام الوصايا والميراث في المذهب الشافعي.
٢. بيان الأدلة الشرعية التي اعتمد عليها الشافعية في أحكامهم.
٣. مقارنة أحكام الوصايا والميراث بين المذهب الشافعي والمذاهب الفقهية الأخرى.
٤. الترجيح بين الآراء الفقهية المختلفة حول الوصايا والميراث.

### منهجية البحث

سيتبع هذا البحث المنهج التحليلي المقارن، حيث سيتم دراسة أحكام الوصايا والميراث في المذهب الشافعي وتوضيح الأدلة الشرعية الخاصة بكل حكم. سيتم مقارنة هذه الأحكام مع ما ورد في المذاهب الأخرى (الحنفي، المالكي، الحنبلي)، مع بيان أوجه الاختلاف والتشابه. سيتم أيضاً التوصل إلى ترجيح بعض الآراء الفقهية بناءً على الأدلة الشرعية.

## الفصل الأول: تعريف الوصية والميراث في الفقه الإسلامي

### المبحث الأول: تعريف الوصية

١. الوصية في اللغة: الوصية لغةً هي "التوصية" أو "التوجيه إلى شيء"، وهي مأخوذة من وصى بمعنى أوصى، أي وجه.

٢. الوصية في الاصطلاح الفقهي: هي تصرف من الموصي يعبر فيه عن رغبته في تخصيص شيء من ماله لأحد من ورثته أو غيرهم بعد وفاته. ويشترط أن تكون الوصية جائزة من حيث الشرع.

### المبحث الثاني: تعريف الميراث

١. الميراث في اللغة: الميراث في اللغة يأتي من "ورث" بمعنى أن يترك الميت شيئاً يملك لأقاربه بعد وفاته.

٢. الميراث في الاصطلاح الفقهي: هو انتقال ملكية المال من الميت إلى ورثته وفقاً للأنصبة الشرعية التي حددتها الشريعة الإسلامية.

## الفصل الثاني: أحكام الوصية في المذهب الشافعي

### المبحث الأول: شروط صحة الوصية

١. الإيجاب والقبول: يشترط في الوصية أن تكون على صيغة إيجاب من الموصي وقبول من الموصى له.

٢. الأهلية: يجب أن يكون الموصي بالغاً عاقلاً قادراً على التصرف في ماله، وكذلك الموصى له يجب أن يكون موجوداً وقت الوصية.

٣. عدم الإضرار بالورثة: لا يجوز للموصي أن يوصي بما يضر ورثته أو يخالف ما فرضه الله لهم من الأنصبة.

٤. أن لا تتجاوز ثلث المال: في المذهب الشافعي، لا يجوز للموصي أن يوصي بأكثر من ثلث ماله إلا إذا أجاز الورثة ذلك.

#### المبحث الثاني: أنواع الوصايا

١. الوصية المالية: وهي التي تتعلق بتوزيع المال بعد الوفاة، سواء على الورثة أو غيرهم.

٢. الوصية بالتحسينات أو التعليم: مثل أن يوصي الشخص بتعليم أولاده أو بناء مسجد.

٣. الوصية بالحقوق: مثل الوصية بالقيام على رعاية شخص مريض أو عاجز.

#### المبحث الثالث: الآثار المترتبة على الوصية

١. تنفيذ الوصية: يجب على الورثة أو الوصي تنفيذ الوصية وفقاً لما أمر به الموصي، ما لم تكن الوصية مخالفة للشريعة.

٢. الوصية لغير الورثة: يجوز للموصي أن يوصي لغير ورثته، ولكن لا يجوز أن يزيد ذلك على ثلث المال.

#### الفصل الثالث: أحكام الميراث في المذهب الشافعي

##### المبحث الأول: مبادئ توزيع الميراث

١. الأنصبة الشرعية: يقسم الميراث في المذهب الشافعي بين الورثة وفقاً للأنصبة التي حددها القرآن الكريم والسنة النبوية.

٢. الفرض والرد: في حالة عدم وجود الوارثين المقررين، يتم توزيع التركة على الورثة وفقاً لفرضهم من القرآن، وفي حال وجود زيادة عن ذلك يتم الرد على الورثة بشكل متساوٍ.

#### المبحث الثاني: أنواع الورثة

١. الورثة الأقرب: مثل الأبناء والآباء.

٢. الورثة البعيون: مثل الإخوة والأخوات.

٣. الورثة الذين يتقاسمون المال بالتساوي: في حال وجود ورثة من نفس الدرجة، يتم تقسيم التركة بينهم بالتساوي.

#### المبحث الثالث: كيفية حساب الميراث في المذهب الشافعي

١. الترتيب بين الورثة: يحدد المذهب الشافعي ترتيب الورثة في الميراث، فالأبناء يأتون في المقام الأول، يليه الوالدان، ثم الأعمام والأخوال.

٢. الوصية التكميلية: يمكن للوصية أن تكون مكملة للمواريث في بعض الحالات.

#### الفصل الرابع: مقارنة أحكام الوصايا والميراث بين المذهب الشافعي والمذاهب الأخرى

##### المبحث الأول: مقارنة مع المذهب الحنفي

١. الوصية في المذهب الحنفي: يُجيز الحنفية الوصية للوارث مع مراعاة ألا تتجاوز ثلث التركة. كما أنهم يشترطون عدم الإضرار بحقوق باقي الورثة.

٢. الميراث في المذهب الحنفي: يتم تقسيم الميراث بشكل مماثل للمذهب الشافعي مع بعض الاختلافات في ترتيب الورثة.



### المبحث الثاني: مقارنة مع المذهب المالكي

١. الوصية في المذهب المالكي: المالكية يُجيزون الوصية للوارث أيضاً ولكنهم يشددون في الالتزام بالثالث.
٢. الميراث في المذهب المالكي: تقترب أحكام الميراث عند المالكية من المذهب الشافعي مع بعض الاختلافات في كيفية تصرف الورثة في الميراث في حالات معينة.

### المبحث الثالث: مقارنة مع المذهب الحنبلي

١. الوصية في المذهب الحنبلي: الحنابلة يشترطون على الوصي أن يكون معروفاً وأن تكون الوصية واضحة من حيث شروطها.
٢. الميراث في المذهب الحنبلي: هناك توافق عام بين المذهب الحنبلي والمذهب الشافعي في تقسيم الميراث، ولكن الحنابلة يتبعون بعض التفاصيل الدقيقة في توزيع الميراث.

---

### الفصل الخامس: الترجيح بين الآراء الفقهية حول الوصية والميراث

#### المبحث الأول: الترجيح في أحكام الوصية

١. ترجيح المذهب الشافعي: في المسائل المتعلقة بالوصية، يترجح رأي المذهب الشافعي بعدم جواز تجاوز ثلث المال في الوصية إلا إذا أجاز الورثة ذلك.

#### المبحث الثاني: الترجيح في أحكام الميراث

١. ترجيح المذهب الشافعي: يتفق المذهب الشافعي مع المذاهب الأخرى في أساسيات تقسيم الميراث، لكنه يميز في تحديد بعض التفاصيل التي تكون دقيقة مثل ترتيب الأولويات بين الورثة.

## الخاتمة

- ملخص البحث: تم دراسة أحكام الوصية والميراث في المذهب الشافعي مع مقارنة الآراء الفقهية في المذاهب الأخرى. تم التركيز على الأدلة الشرعية التي استند إليها الشافعية في تحديد هذه الأحكام.
- التوصيات: من المهم أن يلتزم المسلمون بالوصايا وفقاً لما نصت عليه الشريعة لضمان حقوق الورثة والحد من النزاعات.
- خاتمة جامعة: تبقى أحكام الوصايا والميراث في المذهب الشافعي مبنية على أصول شرعية قاطعة تهدف إلى حماية حقوق الأفراد وتعزيز العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

## المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. صحيح مسلم.
٣. صحيح البخاري.
٤. المجموع شرح المهذب النووي.
٥. المغني ابن قدامة.
٦. فتح القدير ابن الهمام.
٧. المبسوط السمرقندي.
٨. الشرح الكبير الدردير.

## عنوان البحث: أحكام التجارة الإلكترونية في المذهب الشافعي

### المقدمة

يعتبر فقه التجارة في الإسلام من المواضيع الحيوية التي تتفاعل مع تطور الحياة الاقتصادية. ومن أهم القضايا المعاصرة في هذا المجال هي التجارة الإلكترونية التي أصبحت جزءاً أساسياً من التجارة الحديثة في عصرنا الحالي. التجارة الإلكترونية تشتمل على مختلف أنواع المعاملات التجارية التي تتم عبر الإنترنت، سواء كانت شراء وبيع السلع أو تقديم الخدمات. ومع انتشار هذه المعاملات عبر منصات الإنترنت، برزت الحاجة إلى بحث أحكام التجارة الإلكترونية في الفقه الإسلامي، خاصة في المذهب الشافعي، وذلك لتحديد ما إذا كانت هذه المعاملات تتوافق مع المبادئ الشرعية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أحكام التجارة الإلكترونية في ضوء المذهب الشافعي، والتوصل إلى حكم الشريعة في مختلف جوانب التجارة الإلكترونية مثل البيع عبر الإنترنت، عقود التجارة الإلكترونية، وحماية المستهلك. كما سنتناول الأدلة الشرعية المتعلقة بذلك ونبيّن موقف الفقه الشافعي من تلك المعاملات مع ذكر الأسباب، بالإضافة إلى عرض أبرز التطبيقات المعاصرة لهذا الفقه.

### الفصل الأول: مفهوم التجارة الإلكترونية وأهميتها

#### المبحث الأول: تعريف التجارة الإلكترونية

- اللغة: التجارة الإلكترونية هي عملية تبادل السلع والخدمات من خلال وسائل الاتصال الإلكترونية، مثل الإنترنت والشبكات المحلية والعالمية.

- الاصطلاح الشرعي: التجارة الإلكترونية هي عمليات بيع وشراء عبر الإنترنت أو أي وسيلة إلكترونية تؤدي إلى إتمام عقد البيع أو تقديم الخدمة.

### المبحث الثاني: أنواع التجارة الإلكترونية

١. البيع والشراء عبر الإنترنت: حيث يبيع التاجر سلعته للمستهلكين من خلال المواقع الإلكترونية.

٢. الخدمات الإلكترونية: تتضمن تقديم الخدمات عبر الإنترنت مثل الاستشارات القانونية أو التعليمية.

٣. التجارة الإلكترونية بين الشركات: حيث تتم المعاملات بين الشركات عبر الإنترنت (B2B).

٤. التجارة الإلكترونية بين الأفراد والشركات: حيث يتم البيع من الأفراد إلى الشركات عبر الإنترنت (C2B).

٥. التجارة الإلكترونية بين الأفراد: حيث يتم البيع من فرد إلى فرد عبر الإنترنت (C2C).

---

### الفصل الثاني: حكم التجارة الإلكترونية في المذهب الشافعي

#### المبحث الأول: الجوانب العامة لحكم التجارة الإلكترونية

١. الجواز: التجارة الإلكترونية بشكل عام جائزة في المذهب الشافعي إذا كانت ملتزمة بالمبادئ الإسلامية المتعلقة بالبيع والشراء، مثل البيع بالتراضي، وضمان الحقوق، وعدم الغش.

٢. الدليل الشرعي: قال تعالى " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا " النساء: وهذه الآية تشير إلى تحريم المعاملات التي تحتوي على الغش أو الخداع، وبالتالي يُشترط في التجارة الإلكترونية أن تلتزم بالشرعية في جميع مراحلها.

### المبحث الثاني: أحكام البيع في التجارة الإلكترونية

١. الإيجاب والقبول: في المذهب الشافعي، الإيجاب والقبول يشترطان في أي عقد بيع. في التجارة الإلكترونية، يكون الإيجاب من خلال عرض السلعة أو الخدمة على الموقع الإلكتروني، والقبول يتم عندما يضغط العميل على زر "شراء" أو يوافق على الشروط المقررة.

٢. الدليل الشرعي: قال النبي صلى الله عليه وسلم " لا بيع إلا عن تراضٍ " رواه مسلم، ويُستفاد من الحديث أن البيع يجب أن يتم بالتراضي، وهذا ينطبق على المعاملات الإلكترونية.

### ٣. الشروط الشرعية للبيع الإلكتروني:

- الوضوح: يجب أن يكون عرض السلع أو الخدمات واضحاً بما فيه من مواصفات وأسعار.
- العدالة في الأسعار: يحرم الغش في التجارة الإلكترونية.
- تحديد العيب: إذا كانت السلعة تحتوي على عيوب يجب إعلام المشتري قبل إتمام الصفقة.

### المبحث الثالث: ضمان الحقوق في التجارة الإلكترونية

١. حق الاسترجاع: يُجبر التاجر في بعض البلدان على قبول استرجاع السلع إذا كانت غير مطابقة للمواصفات أو كانت تالفة. وهذا يتماشى مع مبدأ ضمان حقوق العميل في الشريعة.

٢. الدليل الشرعي: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من اشترى طعاماً فلا يبعه حتى يقبضه" رواه مسلم). يفهم من الحديث ضرورة ضمان المبيع للمشتري قبل التصرف فيه.

٣. الضمان في حال الإخلال بالشروط: إذا تم الإخلال بشروط البيع المقررة في العقد الإلكتروني، مثل تأخير الشحن أو تقديم منتج غير مطابق للمواصفات، يجب أن يكون هناك ضمان للمشتري في إطار الشريعة الإسلامية.

### المبحث الرابع: أحكام الدفع الإلكتروني والعقود الإلكترونية

١. دفع المال عبر الإنترنت: يجوز استخدام البطاقات الائتمانية أو الدفع عبر بوابات الدفع الإلكترونية إذا كانت هذه الوسائل لا تشمل الربا أو الغرر.

٢. الدليل الشرعي: قال تعالى "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ" النساء: تحظر الشريعة الإسلامية أي نوع من المعاملات التي تقوم على الغرر أو الربا، ولذلك يجب أن تكون المعاملات الإلكترونية خالية من تلك المحاذير.

٣. العقود الإلكترونية: في المذهب الشافعي، يجوز إبرام العقود عن طريق التوقيع الإلكتروني إذا كان هناك توافق بين طرفي العقد. ويُعتبر الإيجاب والقبول الإلكتروني صحيحاً طالما أنه تم عن تراضٍ.

## الفصل الثالث: التطبيقات المعاصرة لفقهاء التجارة الإلكترونية في المذهب الشافعي

### المبحث الأول: التجارة الإلكترونية والاقتصاد المعاصر

- مع تطور النظام المالي أصبح الإنترنت منصة حيوية للتجارة. في المذهب الشافعي، يتم التعامل مع هذه المعاملات بما يتوافق مع الشروط الشرعية المتعلقة بالتجارة.
- التحديات المعاصرة: من أبرز التحديات في التجارة الإلكترونية، الربا والغش، خصوصاً مع الانتشار الواسع للمعاملات الإلكترونية دون ضمانات كافية للمستهلكين.

### المبحث الثاني: التنظيمات القانونية الحديثة للتجارة الإلكترونية

- تنظيم التجارة الإلكترونية: هناك حاجة إلى تنظيم التشريعات الخاصة بالتجارة الإلكترونية لضمان حقوق المستهلكين والبائعين وفقاً للأحكام الشرعية.
- التطبيقات الشرعية: العديد من الدول الإسلامية بدأت في تطوير قوانين التجارة الإلكترونية بما يتوافق مع الشريعة، مثل تنظيم الضمانات و التسليم و الاسترجاع.

## الخاتمة

- ملخص البحث: تناول البحث أحكام التجارة الإلكترونية في المذهب الشافعي، حيث جرى تحليل موقف المذهب الشافعي من مختلف جوانب التجارة الإلكترونية مثل البيع والشراء الإلكتروني، ضمان الحقوق، والعقود الإلكترونية. كما تم تناول الأدلة الشرعية التي تدعم هذا الفقه.
- التوصيات: من الضروري تنظيم التجارة الإلكترونية وفقاً للأحكام الشرعية لضمان العدالة و حماية المستهلك. كما يجب مراقبة المعاملات الإلكترونية لضمان خلوها من الربا و الغش.

- خاتمة جامعة: إن التجارة الإلكترونية في عصرنا الحالي هي جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية، ومن المهم أن تتوافق مع الشريعة الإسلامية في جميع جوانبها، مما يعزز العدالة الاقتصادية ويحمي حقوق الأفراد في المجتمع.

#### المصادر والمراجع

١. الشافعي، "المجموع".
٢. النووي، "المجموع شرح المذهب".
٣. ابن حجر العسقلاني، "فتح الباري".
٤. القرطبي، "الجامع لأحكام القرآن".
٥. موقع دار الإفتاء المصرية، "التجارة الإلكترونية في الإسلام".



## عنوان البحث: فقه الرهن والضمان في المذهب الشافعي: دراسة مقارنة

### المقدمة

يعتبر فقه الرهن والضمان من الموضوعات الفقهية المهمة في الشريعة الإسلامية، حيث يشمل القواعد التي تحكم ضمان حقوق الدائنين في المعاملات المالية. تندرج هذه المعاملات ضمن نظام الضمانات التي تتيح للمدين تقديم ضمانات مادية أو معنوية لتأمين حقوق الدائن. وفي هذا السياق، يسلط هذا البحث الضوء على فقه الرهن والضمان في المذهب الشافعي ويقارنه مع المذاهب الأخرى، بهدف إبراز الخصائص الفقهية للمذهب الشافعي في هذين الموضوعين مع دراسة أدلة كل مذهب والترجيح بين الفتاوى المختلفة.

الهدف من البحث هو دراسة فقه الرهن والضمان في المذهب الشافعي، وتقديم تحليل مقارنة مع المذاهب الأخرى مثل المالكية، الحنفية، والحنابلة. كما سيتناول البحث ترجح المذهب الشافعي في بعض المسائل الفقهية بناءً على الأدلة الشرعية ويعرض السبب الفقهي لذلك.

### أهداف البحث

١. دراسة أحكام الرهن والضمان في المذهب الشافعي.
٢. مقارنة أحكام الرهن والضمان بين المذهب الشافعي والمذاهب الأخرى.
٣. بيان الأدلة الشرعية التي اعتمدها المذهب الشافعي في مسائل الرهن والضمان.
٤. ترجيح بعض الفتاوى الفقهية مع ذكر السبب بناءً على الأدلة والمقارنة بين المذاهب.

### منهجية البحث

سيتم هذا البحث المنهج التحليلي المقارن، حيث سيتم دراسة موضوعات الرهن والضمان في المذهب الشافعي، ثم سيتم مقارنتها مع المذاهب الأخرى مع توضيح الأدلة الشرعية من الكتاب

والسنة، والاستدلال بأقوال الفقهاء والعلماء. سيستخدم البحث المصادر الفقهية الرئيسية مثل "الأم" للإمام الشافعي، و"المغني" لابن قدامة، و"الشرح الكبير" للنووي، و"بدائع الصنائع" للكاساني.

## الفصل الأول: الرهن في المذهب الشافعي

### المبحث الأول: تعريف الرهن في الإسلام

١. تعريف الرهن: الرهن في الشريعة الإسلامية هو "حجز مال معين من قبل الدائن ضماناً للحق عند المدين". هذا هو تعريف الرهن من حيث الاصطلاح، حيث يتفق المذهب الشافعي مع سائر المذاهب على أن الرهن يتم بهدف ضمان الحقوق.
٢. أهمية الرهن في المعاملات: يعد الرهن أحد ألوان الضمانات التي تمنح الدائنين الاطمئنان على حقوقهم، خاصة في المعاملات المالية. ويسهم الرهن في تأمين المعاملات التجارية والنقدية.

### المبحث الثاني: أحكام الرهن في المذهب الشافعي

١. شروط الرهن في المذهب الشافعي:
  - أن يكون المرهون مالاً قابلاً للتمليك: يشترط المذهب الشافعي أن يكون المرهون شيئاً يمكن تملكه كالمال أو العقار.
  - أن يكون الرهن معلوماً: يجب أن يكون المرهون محددًا بشكل دقيق لا لبس فيه.
  - أن يتم الرهن بالعقد: لا بد من عقد بين الطرفين يتضمن اتفاقاً على الرهن، بحيث يحق للدائن حبس المرهون حتى يتم الوفاء بالدين.

٢. آثار الرهن في المذهب الشافعي: المذهب الشافعي يرى أن الرهن يضمن الحق للدائن ويعطيه حق حبس المال المرهون إلى أن يتم سداد الدين. إذا كان المال المرهون قابلاً للبيع، يمكن بيع الرهن في حال عدم الوفاء بالدين وفقاً للضوابط الشرعية.

#### المبحث الثالث: المقارنة مع المذاهب الأخرى

- المذهب الحنفي: يرى أن الرهن يجب أن يكون في المال القابل للتملك، ويختلف في حكم بيع الرهن أثناء مدة الدين.
- المذهب المالكي: يتشدد في بعض التفاصيل المتعلقة بمؤسسات الرهن ويشترط أن يكون الرهن في عين معينة لا في دين مستقبلي.
- المذهب الحنبلي: يُبيح بيع الرهن في حال تخلف المدين عن سداد الدين ويُجمل في تفسير آلية التصرف في الرهن.

#### المبحث الرابع: الترجيح الفقهي

- ترجيح المذهب الشافعي: يترجح رأي المذهب الشافعي في جواز بيع الرهن إذا اقتضت الحاجة ذلك. كما يعتبر أن الرهن لا يؤثر على ملكية المال المرهون بل يبقى في حوزة المدين إلا إذا حل الأجل أو طال أمد الدين.

#### الفصل الثاني: الضمان في المذهب الشافعي

#### المبحث الأول: تعريف الضمان في الإسلام

١. تعريف الضمان: الضمان في الشريعة الإسلامية هو التزام الشخص بأن يتحمل التبعات المالية عن غيره عند وقوع الضرر، وهو نوع من أنواع التأمين في الإسلام.

٢. أنواع الضمانات في الشريعة: يمكن أن يكون الضمان في الشريعة الإسلامية ضماناً طوعياً أو ضماناً قانونياً مثل ضمان البائع للمشتري في حالة العيوب أو ضمان الكفيل لدين المكفول.

### المبحث الثاني: أحكام الضمان في المذهب الشافعي

١. الضمان في العقود: يتناول المذهب الشافعي الضمان في العقود مثل عقد البيع، عقد الإيجار، وعقد الوكالة. حيث يُحكم على الضامن بمسؤولية محددة.

٢. شروط الضمان في المذهب الشافعي:

- وجود سبب مشروع: يتطلب الضمان أن يكون المسبب مشروعاً كالإعارة أو البيع أو الوكالة.
- إعلام الضامن بحجم الالتزام: يجب أن يكون الضامن على دراية واضحة بحجم الدين أو المسؤولية التي يتحملها.

### المبحث الثالث: المقارنة مع المذاهب الأخرى

- المذهب الحنفي: يوسع نطاق الضمان في العقود ويشمل الضمانات التجارية بشكل أكبر من المذهب الشافعي.
- المذهب المالكي: يميل إلى تقليص الضمانات في العقود التي قد تُنتج عنها نزاعات مالية غير مبررة.
- المذهب الحنبلي: يشدد على أن الضمان لا يجوز إلا في حالات معينة، مثل ضامن الدين أو الكفالة.

## المبحث الرابع: الترجيح الفقهي

- ترجيح المذهب الشافعي: يفضل المذهب الشافعي الضمان في العقود التجارية التي لا تضر بالأطراف الأخرى وتحقق العدالة الاقتصادية.

## الفصل الثالث: مقارنة بين الرهن والضمان في المذهب الشافعي والمذاهب الأخرى

### المبحث الأول: الرهن والضمان في المذهب الشافعي

١. الرهن في المذهب الشافعي هو ضمان حقوق الدائن من خلال مال معين يُحتفظ به حتى يتم سداد الدين. بينما الضمان هو التزام شخص آخر بدفع الدين إذا تقاعس المدين عن سداده.

### المبحث الثاني: الفرق بين الرهن والضمان في المذهب الشافعي

١. الرهن هو ضمان مادي يتمثل في تقديم المال كضمان، أما الضمان فقد يكون شخصياً عبر كفالة أو ضمان.
٢. الرهن يعطى للمدين حق امتلاك المال المرهون، في حين أن الضمان قد يؤدي إلى تبعات مالية إضافية للضامن.

## الخاتمة

يعد فقه الرهن والضمان في المذهب الشافعي من الموضوعات الحيوية التي تضمن حقوق الأطراف في المعاملات المالية. من خلال هذا البحث، تبين أن المذهب الشافعي يأخذ بحكمة متوازنة بين ضمان حقوق الدائنين وحماية المدينين، سواء من خلال الرهن أو الضمان.

## التوصيات:

١. ضرورة التعليم الفقهي في قضايا الرهن والضمان في المؤسسات التعليمية الشرعية.
٢. تشجيع الفقهاء على تطوير حلول للمعاملات الحديثة وفقاً للضوابط الشرعية.

## المصادر والمراجع:

١. القرآن الكريم.
٢. صحيح مسلم.
٣. صحيح البخاري.
٤. "الأم" للإمام الشافعي.
٥. "المغني" لابن قدامة.
٦. "الشرح الكبير" للنووي.
٧. "بدائع الصنائع" للكاساني.
٨. "المجموع" للنووي.

## عنوان البحث: أحكام البيوع في المذهب الشافعي: دراسة فقهية تحليلية

### المقدمة

تعتبر البيوع من أبرز الموضوعات في فقه المعاملات الإسلامية، حيث تمثل الأساس لعدد من الأنشطة الاقتصادية في المجتمع. وقد خصص الفقهاء المسلمون جزءاً كبيراً من أبحاثهم لدراسة أحكام البيوع باعتبارها ضرورة عملية لتيسير حياة الناس وتحقيق مصالحهم. يهدف هذا البحث إلى دراسة أحكام البيوع في المذهب الشافعي، مع التركيز على جوانبها المختلفة من حيث تعريفها، شروطها، أنواعها، وآثارها. كما سيتم مقارنة هذه الأحكام مع المذاهب الفقهية الأخرى، مع بيان ما يترجح وفقاً للأدلة الشرعية.

### أهداف البحث

١. دراسة الأحكام الفقهية المتعلقة بالبيوع في المذهب الشافعي.
٢. تحليل الأنواع المختلفة للبيوع في المذهب الشافعي.
٣. تقديم مقارنة بين المذهب الشافعي والمذاهب الأخرى في موضوع البيوع.
٤. التوصل إلى ترجيح بعض الآراء الفقهية في أحكام البيوع.
٥. إبراز الأدلة الشرعية التي استند إليها المذهب الشافعي في تحديد أحكام البيوع.

### منهجية البحث

سيتم هذا البحث المنهج التحليلي المقارن، حيث سيتم دراسة أحكام البيوع في المذهب الشافعي، ثم مقارنة الآراء الشافعية في موضوع البيوع مع الآراء الفقهية في المذاهب الأخرى (الحنفي، المالكي، الحنبلي). سيتم الاعتماد على الأدلة الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية، مع الاستعانة بكلام العلماء في المذاهب المختلفة.

## الفصل الأول: تعريف البيوع في الفقه الإسلامي

### المبحث الأول: تعريف البيع في اللغة والاصطلاح

١. البيع في اللغة: جاء في معاجم اللغة أن البيع هو "مبادلة مال بمال"، ومنه قيل "بيع الشيء" إذا تم تبديله بشيء آخر.

٢. البيع في الاصطلاح الفقهي: البيع في الاصطلاح هو "المبادلة بين مالين من جنس مختلف، في مقابل ثمن معلوم"، سواء كان ذلك في صورته التقليدية أو عبر العقود الإلكترونية الحديثة.

### المبحث الثاني: حكم البيع في الإسلام

١. حكم البيع: بيع المال جائز في الشريعة الإسلامية بإجماع العلماء، ويعتبر من المعاملات التي تسهم في تيسير قضاء حاجات الناس وتحقيق مصالحهم المالية. قال تعالى: "وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا" (البقرة: ٢٧٥)، مما يدل على مشروعية البيع.

٢. شروط مشروعية البيع: لتحقيق صحة البيع، لا بد من توفر شروط معينة، مثل رضا الطرفين، وجود العوضين، والمحل القابل للبيع.

## الفصل الثاني: شروط صحة البيع في المذهب الشافعي

### المبحث الأول: شروط العاقدين

١. البلوغ والعقل: يشترط في العاقدين البلوغ والعقل، حيث لا يصح بيع الصبي غير المميز أو المجنون.



٢. القدرة على التصرف: يشترط في المتعاقدين القدرة على التصرف في المال، وبالتالي فإن البيع الذي يصدر عن شخص لا يملك المال أو لا يستطيع التصرف فيه يكون باطلاً.

المبحث الثاني: شروط المعقود عليه

١. المعقود عليه (المبيع): يجب أن يكون المبيع شيئاً مباحاً، أي لا يجوز بيع الأشياء المحرمة شرعاً، مثل الخمر أو الميتة.

٢. تعيين المبيع: يجب أن يكون المبيع معيناً أو قابلاً للتعيين، فلا يصح البيع على شيء غير معين أو غير موجود.

٣. وجود الثمن: يجب أن يكون الثمن معلوماً معلوماً، فلا يجوز بيع شيء دون أن يكون ثمنه محددًا بوضوح.

الفصل الثالث: أنواع البيوع في المذهب الشافعي

المبحث الأول: بيع الأعيان

١. بيع الأعيان المملوكة: يعتبر من البيوع الجائزة والتي يتم فيها تبادل الأعيان أو المال المملوك بشيء آخر من جنس مختلف أو متماثل.

٢. بيع الأعيان المحرمة: لا يجوز بيع ما هو محرم في الإسلام، مثل بيع الخمر، الميتة، والأصنام.

المبحث الثاني: بيع الدين بالمال

١. بيع الدين بالدين (الربا): يُحرّم في المذهب الشافعي بيع الدين بالمال أو العكس، وذلك لأنه يؤدي إلى الربا الذي هو محرم في الإسلام.

### المبحث الثالث: بيع الصرف

١. بيع الصرف: يتم بيع الصرف بين العملات النقدية التي تختلف في النوع، مثل بيع الذهب بالفضة أو العملات النقدية بعضها البعض. وقد وضع الشافعية شروطاً خاصة لبيع الصرف، من أهمها تساوي القيم والأجل.

### المبحث الرابع: بيع السلم

١. بيع السلم: هو بيع شيء مؤجل الثمن، حيث يتم دفع الثمن مقدماً في مقابل تسليم المبيع في وقت لاحق. وهو جائز في المذهب الشافعي إذا كانت شروطه مستوفاة، مثل تحديد المبيع وتحديد الوقت.

## الفصل الرابع: مسائل فقهية متعلقة بالبيع في المذهب الشافعي

### المبحث الأول: خيار المجلس

١. تعريف خيار المجلس: في المذهب الشافعي، يحق لكل من المتعاقدين الرجوع عن البيع طالما أن المتعاقدين لم يفارقا المجلس. وهذا نوع من الحماية القانونية لمنع التسرع في إتمام العقود.

### المبحث الثاني: خيار الشرط

١. خيار الشرط: هو خيار يعطيه أحد الطرفين للآخر في حال تحقق شرط معين يتم الاتفاق عليه بينهما. يُعتبر خيار الشرط صحيحاً في المذهب الشافعي، إذا تم تحديد مدة معينة للشرط.

### المبحث الثالث: بيع المزايمة

١. بيع المزايمة: يُسمح به في المذهب الشافعي إذا كان البيع عامًا ومعروفًا ويتم من خلال مزايمة علنية.

### المبحث الرابع: بيع التدليس

١. بيع التدليس: يُحظر بيع التدليس في المذهب الشافعي، أي عندما يخدع البائع المشتري من خلال إخفاء عيوب المبيع أو تزيين السلعة بشكل يضلل المشتري.

## الفصل الخامس: مقارنة أحكام البيوع بين المذهب الشافعي والمذاهب الأخرى

### المبحث الأول: مقارنة مع المذهب الحنفي

١. البيع في المذهب الحنفي: يشترط الحنفية أن يكون المبيع معلومًا بذاته وصفاته، إلا أنهم لا يشترطون في عقد البيع أن يكون الثمن معينًا في بعض الحالات.

### المبحث الثاني: مقارنة مع المذهب المالكي

١. البيع في المذهب المالكي: يُشترط في المذهب المالكي أن يكون المبيع من جنس ما يُسمح بتبادلته بالثمن، كما يشترطون أن يكون الثمن المقرر مقبولًا شرعًا.

### المبحث الثالث: مقارنة مع المذهب الحنبلي

١. البيع في المذهب الحنبلي: يشترط الحنابلة وجود المبيع في السوق فعلاً عند البيع، ولا يشترطون تساوي القيمة في بيع الصرف كما في المذهب الشافعي.

الفصل السادس: الترجيح بين الآراء الفقهية في أحكام البيوع

المبحث الأول: الترجيح بين الخيارات في البيوع

- ترجيح المذهب الشافعي: يمكن ترجيح رأي المذهب الشافعي في البيع بناءً على الأدلة الشرعية المتوافقة مع القرآن الكريم والسنة النبوية، حيث يصر المذهب على أن يكون البيع على شيء معلوم بصفات واضحة حتى يتم تحقق العدل.

المبحث الثاني: الأدلة الشرعية

١. القرآن الكريم: قال تعالى: "وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا" البقرة:

٢. الحديث الشريف: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا" صحيح البخاري.

## الخاتمة

- ملخص البحث: تم دراسة أحكام البيوع في المذهب الشافعي مع التركيز على الشروط المتفق عليها والاختلافات بينه وبين المذاهب الأخرى. كما تمت مقارنة أنواع البيوع وأحكامها.
- التوصيات: من المهم للفقهاء والمختصين توضيح الأحكام الشرعية المتعلقة بالبيع وخاصة في ما يخص بيع الصرف والبيع بالدين.
- خاتمة جامعة: يبقى المذهب الشافعي مواكباً لأحدث تطورات فقه المعاملات، مع التأكيد على ضرورة مراعاة الشروط الشرعية في كافة أنواع البيوع لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

## المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. صحيح البخاري.
٣. صحيح مسلم.
٤. مغني المحتاج في شرح المنهاج الشافعي.
٥. فتح القدير ابن الهمام.
٦. المجموع النووي.
٧. المعتمد في فقه الإمام الشافعي ابن قدامة.

## عنوان البحث: فقه الأموال العامة في المذهب الشافعي

### المقدمة

يعد فقه الأموال العامة من المواضيع المهمة في الشريعة الإسلامية، إذ يتناول كيفية إدارة المال العام والتصرف فيه بما يحقق مصلحة الأمة الإسلامية. في المذهب الشافعي، يشمل فقه الأموال العامة أحكامًا متعلقة بمصادر المال العام، مثل الزكاة والصدقات والأوقاف، كما يتناول كيفية إدارة المال العام وحمايته من الفساد والتجاوزات. يعتمد الفقه الشافعي على العدالة و الرحمة في التعامل مع المال العام، ويسعى لضمان أن تُنفق الأموال في تحقيق مصالح المسلمين.

يهدف هذا البحث إلى دراسة فقه الأموال العامة في المذهب الشافعي، من خلال تناول أبرز الموضوعات التي تحكم إدارة المال العام، مثل الزكاة، الأوقاف، الغنائم، والحقوق المالية للأفراد في المجتمع، مع عرض الأدلة الشرعية المساندة. كما سيتم التطرق إلى التطبيقات المعاصرة لهذا الفقه في ضوء التحديات الحديثة.

### الفصل الأول: مفهوم الأموال العامة في الشريعة الإسلامية

#### المبحث الأول: تعريف الأموال العامة

- اللغة: المال العام في اللغة هو "المال الذي يمتلكه المجتمع بأسره" ويختلف عن المال الخاص الذي يخص فرداً أو مجموعة معينة.
- الاصطلاح الشرعي: الأموال العامة هي الأموال التي تملكها الأمة الإسلامية ويجب على الحكام والمسؤولين توظيف هذه الأموال في تحقيق مصالح الأمة الإسلامية، بما في ذلك تحسين رفاهية الأفراد ودعم المشروعات التي تصب في صالح الجميع.

## المبحث الثاني: مصادر الأموال العامة في الشريعة الإسلامية

١. الزكاة: من المصادر الأساسية للأموال العامة في الإسلام. الزكاة هي حق الفقراء في مال الأغنياء، ولها نظام خاص في المذهب الشافعي يُحدد نسبة **2.5%** من المال الزكوي.
٢. الصدقات: تُعد الصدقات أيضاً من مصادر المال العام، وخاصة الزكوات التطوعية التي يوجهها المسلمون إلى الأعمال الخيرية.
٣. الأوقاف: يُعتبر الوقف مصدراً مهماً للمال العام في الشريعة الإسلامية. الأوقاف هي تخصيص أموال أو ممتلكات للإنفاق على المشاريع العامة مثل المساجد، المدارس، المستشفيات، والأنشطة الاجتماعية.
٤. الغنائم والجزية: الأموال التي تُستخرج من الحروب أو الجزية التي تُدفع من غير المسلمين مقابل الحماية.
٥. الموارد العامة الأخرى: تشمل أي موارد تحصل عليها الدولة من دون صراع مثل الضرائب الشرعية المعمول بها وفقاً لأحكام الشريعة.

## الفصل الثاني: فقه الأموال العامة في المذهب الشافعي

### المبحث الأول: أحكام الزكاة في المذهب الشافعي

- الزكاة هي أحد أركان الإسلام الخمسة، وقد حدد الشافعي في "المجموع" الزكاة بنسبة **2.5%** على المال المدخر الذي يبلغ النصاب.
- يتم توزيع الزكاة على الفقراء والمساكين، وتُعد جزءاً من الأموال العامة لأنها تخص جماعة المسلمين ولا يجوز للمالك أن يختار أو يعين له وجهة أخرى.

- الدليل الشرعي: قال تعالى " :إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ " التوبة:

#### المبحث الثاني: حكم الأوقاف في المذهب الشافعي

- الأوقاف تعتبر من أقدم طرق إدارة الأموال العامة في الإسلام، وقد أكد الفقه الشافعي على وجوب الاستمرار في الأوقاف بشكل دائم لتحقيق المصلحة العامة.
- يتم وقف الأراضي أو الممتلكات على أن تُصرف إيراداتها في مشاريع خيرية للمجتمع مثل بناء المساجد، المدارس، المستشفيات، وغيرها من المشاريع التي تعود بالنفع على عامة الناس.
- الدليل الشرعي: قول النبي صلى الله عليه وسلم " :إِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يُجْزئُهُ أَنْ يَفْتَحَ لَوْلَدِهِ مَسْجِدًا أَوْ مَحَبَسًا "، مما يدل على شرعية الأوقاف كوسيلة لدعم المجتمع.

#### المبحث الثالث: أحكام الغنائم والجزية

- الغنائم: تعتبر الغنائم من المال العام في الشريعة، بحيث يتم توزيعها بين المجاهدين ومن ثم ما تبقى يُنفق في المصلحة العامة.
- الجزية: هي ضريبة يدفعها غير المسلمين مقابل الحماية التي توفرها الدولة الإسلامية لهم، وتُعد من أموال الدولة.

#### المبحث الرابع: إدارة المال العام في الفقه الشافعي

١. العدل في توزيع الأموال: يولي الفقه الشافعي أهمية كبيرة لضمان أن تُصرف الأموال العامة في مسارات تحقق مصلحة المسلمين، وتضمن العدالة الاجتماعية.



٢. الشفافية والمراقبة: الشافعي اهتم بوضع ضوابط لسلامة إدارة المال العام، حيث يُشدد على منع أي تجاوزات في التصرف بالمال العام.

٣. الاستثمار الأمثل: يَحث الشافعي على استخدام الأموال العامة في مشاريع تنموية تحقق النفع المستدام للأمة الإسلامية، مثل بناء المدارس والمستشفيات.

### الفصل الثالث: التطبيقات المعاصرة لفقه الأموال العامة في المذهب الشافعي

#### المبحث الأول: الزكاة في العصر الحديث

- مع تطور النظام المالي والمصرفي، أصبح من الممكن تحديد آليات توزيع الزكاة عبر المؤسسات الحكومية والخيرية لضمان وصولها إلى المستحقين بشكل عادل.
- يُوصي الفقهاء المعاصرون بتوجيه الزكاة إلى مشاريع التنمية الاقتصادية مثل التمويل الأصغر لتحسين مستوى الفقر.

#### المبحث الثاني: الأوقاف في العصر الحديث

- تعد الأوقاف من الأدوات المهمة في التمويل الاجتماعي، وتستعمل الآن لتمويل المستشفيات الجامعية و المدارس التقنية.
- الحاجة إلى إصلاح نظام الوقف في العصر الحديث لتلبية حاجات المجتمع المتجددة أصبحت ملحة، ولهذا تم تشجيع إدارة الأوقاف بطرق حديثة لضمان فعاليتها واستمراريتها.

#### المبحث الثالث: تحصيل الأموال العامة في ظل العولمة

- في ظل العولمة وتغير معايير الاقتصاد العالمي، يُواجه المسلمون تحديات في تحصيل الأموال العامة وحسن إدارتها بما يتوافق مع الشريعة.

- أصبح هناك تشريعات تقوم على احترام المبادئ الإسلامية، مثل ضرورة العدالة والرحمة في تحصيل الأموال العامة، بما يعزز فاعليتها في خدمة المجتمع.

## الخاتمة

- ملخص البحث: تناول هذا البحث فقه الأموال العامة في المذهب الشافعي، مستعرضاً أهم الأدلة الشرعية التي تدعم تنظيم وإدارة المال العام، كما تم الحديث عن الأحكام المتعلقة بالزكاة، الأوقاف، والغنائم. ثم تم التطرق إلى التطبيقات المعاصرة لهذا الفقه.
- التوصيات: من الضروري تعزيز وعي الأمة الإسلامية بأهمية إدارة الأموال العامة وتوجيهها بما يخدم المصلحة العامة، وتطوير القوانين الحديثة التي تساعد في تطبيق فقه الشافعي في هذا المجال.
- خاتمة جامعة: يظل فقه الأموال العامة في الشريعة الإسلامية، وخاصة في المذهب الشافعي، حجر الزاوية في تحقيق العدالة الاجتماعية وتطوير الاقتصاد الإسلامي بطريقة تلبي احتياجات المجتمع المسلم في العصر الحديث.

## المصادر والمراجع

١. الشافعي، "المجموع".
٢. النووي، "المجموع شرح المهذب".
٣. ابن قدامة، "المغني".
٤. ابن حجر العسقلاني، "فتح الباري".
٥. القرطبي، "الجامع لأحكام القرآن".
٦. موقع دار الإفتاء المصرية، "الأوقاف في الشريعة الإسلامية".

## بحث علمي متكامل حول فقه السداد المالي والعجز عن الوفاء بالدين

### المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تُعد المسائل المالية من أهم الأمور التي اهتم بها الإسلام، ومن بينها قضية السداد المالي والوفاء بالدين. إن الالتزام بأداء الديون ورد الحقوق إلى أصحابها يعتبر من الواجبات الشرعية التي تؤكد النصوص القرآنية والأحاديث النبوية، لما له من تأثير على استقرار المجتمع وثقة الناس ببعضهم البعض. في هذا البحث، سنتناول الأحكام الفقهية المتعلقة بالسداد المالي والعجز عن الوفاء بالدين، مع توضيح آراء الفقهاء في المذاهب الأربعة مدعومة بالأدلة الشرعية، وذكر الأسباب والمصادر المعتمدة.

### الفصل الأول: مفهوم السداد المالي وأهمية الوفاء بالدين في الإسلام

#### المبحث الأول: تعريف السداد المالي والدين في الفقه الإسلامي

##### ١. تعريف السداد المالي:

- لغةً: الأداء والتسديد، أي دفع ما على الشخص من مال.
- اصطلاحاً: هو الوفاء بالحقوق المالية المستحقة للآخرين في مواعيدها.

##### ٢. تعريف الدين:

- لغةً: القرض والالتزام.
- اصطلاحاً: التزام مالي على ذمة الشخص يجب سداؤه في وقت محدد.

المبحث الثاني: أهمية الوفاء بالدين في الشريعة الإسلامية

١. من القرآن الكريم:

- قال تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ ۖ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ" البقرة:
- السبب: لضمان حفظ الحقوق ومنع النزاعات.

٢. من السنة النبوية:

- عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: "مطل الغني ظلم...". رواه البخاري ومسلم.
- السبب: حث على الوفاء بالدين، وتحذير من التسويف والمماطلة.

الفصل الثاني: أحكام السداد المالي في الفقه الإسلامي

المبحث الأول: وجوب الوفاء بالدين وحقوق الدائن

١. الوجوب الشرعي:

- اتفق الفقهاء على وجوب الوفاء بالدين إذا حل أجله وكان المدين قادرًا على السداد.
- الدليل: قال تعالى: "وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا" الإسراء:
- المصدر: "تفسير ابن كثير."

٢. حق الدائن في استيفاء دينه:

- يحق للدائن المطالبة بحقه، ويمكنه رفع الأمر للقاضي إذا امتنع المدين عن السداد دون عذر. المصدر: "المغني" لابن قدامة.

المبحث الثاني: حكم المماطلة في السداد والعجز عن الوفاء بالدين

١. حكم المماطلة:

- المماطلة من الغني ظلم يحرم شرعاً.
- الدليل: حديث النبي ﷺ: "مطل الغني ظلم" رواه مسلم
- المصدر: "شرح النووي على مسلم."

٢. حكم العجز عن السداد:

- إذا كان المدين معسراً، فإن الشرع يوجب إنظاره وعدم مطالبته حتى يبسر الله له.
- الدليل: قال تعالى: "وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ" البقرة:
- المصدر: "تفسير الطبري."

الفصل الثالث: آراء الفقهاء في حكم العجز عن الوفاء بالدين

المبحث الأول: رأي المذاهب الأربعة

١. مذهب الحنفية:

- إذا عجز المدين عن السداد وكان معسراً، يجب على الدائن الانتظار حتى تتيسر أموره.
- الدليل: الآية السابقة.
- المصدر: "الدر المختار" للحصكفي.

٢. مذهب المالكية:

- يجوز حبس المدين إذا ثبت أن لديه مالاً يقدر به على السداد ولكنه يمتنع عن الدفع.
- الدليل: القياس على حديث "لي الواجد يحل عرضه وعقوبته."
- المصدر: "المدونة الكبرى" لسحنون.

٣. مذهب الشافعية:

- يجب إنظار المعسر، ولا يجوز حبسه إذا لم يكن له مال ظاهر.
- الدليل: الآية السابقة وحديث النبي صلى الله عليه وسلم: "من أنظر معسراً أو وضع له أظله الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله" رواه مسلم
- المصدر: "المجموع" للنووي.

٤. مذهب الحنابلة:

- يجب إنظار المعسر، ويمكن الحجز على أمواله إذا كانت ظاهرة.
- المصدر: "المغني" لابن قدامة.

المبحث الثاني: حكم الحبس في حالة المماثلة

- إذا كان المدين غنياً وامتنع عن السداد بلا عذر، اتفق الفقهاء على جواز حبسه.
- الدليل: استناداً إلى فعل الصحابة كعمر بن الخطاب رضي الله عنه في حبس المدين المماثل.
- المصدر: "مصنف ابن أبي شيبة."

الفصل الرابع : التطبيقات المعاصرة لأحكام السداد والعجز عن الوفاء بالدين

المبحث الأول: التعامل مع الديون في الأنظمة المصرفية الحديثة

- التحديات :تأخر السداد وزيادة الديون بسبب الفوائد الربوية.
- الحلول الشرعية :ضرورة التعامل وفق أحكام الشريعة في العقود وتقديم التسهيلات للمقترضين.

المبحث الثاني : دور المؤسسات الخيرية في تسديد ديون المعسرين

- أمثلة معاصرة :إنشاء صناديق خيرية لمساعدة الغارمين.
- الدليل الشرعي :قال النبي صلى الله عليه وسلم : "من فرج عن مؤمن كربة من كرب الدنيا، فرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة" رواه مسلم

## الخاتمة

- ملخص البحث: تناول البحث فقه السداد المالي وأحكام العجز عن الوفاء بالدين، واستعراض آراء الفقهاء والأدلة الشرعية المتعلقة بذلك.
- التوصيات: يوصى بتعزيز الوعي بأهمية الوفاء بالدين، وتقديم تسهيلات للمدينين المعسرين من خلال المؤسسات الخيرية.

## المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. صحيح البخاري.
٣. صحيح مسلم.
٤. تفسير ابن كثير.
٥. المغني، ابن قدامة.
٦. المجموع، النووي.
٧. المدونة الكبرى، سحنون.
٨. الدر المختار، الحصكفي.
٩. مصنف ابن أبي شيبة.



## عنوان البحث: فقه الامتناع عن دفع الزكاة

### المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الزكاة ركن من أركان الإسلام الخمسة، وقد فرضها الله تعالى لتحقيق التكافل الاجتماعي وتقليل الفوارق الاقتصادية بين أفراد المجتمع. إلا أن الامتناع عن دفع الزكاة يُعدّ مسألة خطيرة في الفقه الإسلامي، إذ تحمل في طياتها تداعيات دينية واجتماعية.

يهدف هذا البحث إلى دراسة فقه الامتناع عن دفع الزكاة، مع استعراض الأدلة الشرعية والمذاهب الفقهية المختلفة. سنقوم بتحليل هذه الأدلة وتوضيح أسباب الخلاف بين الفقهاء، مع ذكر المصادر المعتبرة.

### الفصل الأول: مفهوم الزكاة وأهميتها في الإسلام

#### المبحث الأول: تعريف الزكاة وحكمها

• تعريف الزكاة: لغةً تعني الطهارة والنماء، وشرعاً هي مقدار مالي محدد يجب إخراجه من أموال مخصوصة في أوقات محددة.

• حكم الزكاة: الزكاة فرض عين على كل مسلم بالغ عاقل يملك النصاب.

○ الدليل الشرعي: قال تعالى " وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ " البقرة:

○ حديث النبي صلى الله عليه وسلم " بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن

محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة... " رواه البخاري

المبحث الثاني: الحكمة من فرض الزكاة

١. تحقيق التكافل الاجتماعي: الزكاة وسيلة للتقليل من الفقر وتحقيق التوازن الاقتصادي.

٢. تطهير المال والنفوس: قال تعالى " خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا " التوبة:

الفصل الثاني: فقه الامتناع عن دفع الزكاة

المبحث الأول: حكم الامتناع عن دفع الزكاة في الفقه الإسلامي

١. حكم الامتناع مع الإنكار: يُعد كفرًا مخرجًا من الملة.

○ الدليل: قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه: "والله لأقاتلن من فرق بين

الصلاة والزكاة" رواه البخاري

○ السبب: إنكار ركن من أركان الإسلام يُعدّ خروجًا عن الدين.

○ المصدر: "فتح الباري" لابن حجر العسقلاني.

٢. حكم الامتناع مع الاعتراف بالوجوب: يُعدّ معصية كبيرة، ولا يُخرج من الملة.

○ الدليل: حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاته إلا أُحمي

عليه في نار جهنم..." رواه مسلم

○ المصدر: "شرح النووي على صحيح مسلم."

المبحث الثاني: آراء الفقهاء في عقوبة الممتنع عن دفع الزكاة

١. مذهب الحنفية: يعاقب تعزيرًا، لكن لا يُقتل.

- السبب: يعتبرون أن الامتناع لا يصل إلى حد الكفر إذا كان معترفاً بالوجوب.
- المصدر: "بدائع الصنائع" للكاساني.
- ٢. مذهب المالكية والشافعية: يُؤخذ منه الزكاة قهراً، ولا يُقتل.
- الدليل: استناداً إلى فعل الصحابة، حيث لم يقتلوا الممتنعين بل أخذوا منهم الزكاة بالقوة.
- المصدر: "المجموع" للنووي.
- ٣. مذهب الحنابلة: إذا امتنع جماعة عن دفع الزكاة، يجوز قتالهم.
- السبب: استدلالاً بفعل أبي بكر الصديق رضي الله عنه في قتال مانعي الزكاة.
- المصدر: "المغني" لابن قدامة.

### الفصل الثالث: التطبيقات المعاصرة لأحكام الامتناع عن الزكاة

#### المبحث الأول: الامتناع عن الزكاة في السياق المعاصر

- التحديات: انتشار الامتناع عن دفع الزكاة بسبب الجهل أو البخل أو عدم الثقة في المؤسسات.
- الحلول الشرعية: ضرورة توعية المسلمين بأهمية الزكاة وفرضيتها، وتفعيل دور مؤسسات الزكاة لضمان التوزيع العادل.

#### المبحث الثاني: موقف الفقه الإسلامي من التهرب الضريبي والزكاة

- مقارنة بين الزكاة والضرائب: الزكاة واجب ديني، بينما الضرائب واجب مدني.

- الدليل: التهرب من الزكاة أشد خطراً لأنه يتعلق بحقوق الفقراء وحقوق الله.
- المصدر: "أحكام الزكاة" ليوسف القرضاوي.

#### الفصل الرابع: دراسة تطبيقية

#### المبحث الأول: تحليل حالات الامتناع عن دفع الزكاة في بعض الدول الإسلامية

- أمثلة تاريخية: قضية مانعي الزكاة في عهد أبي بكر الصديق.
- تحليل معاصر: دور الحكومات في فرض الزكاة وتنظيمها.

#### المبحث الثاني: استبيان حول وعي المسلمين بأحكام الزكاة

- نتائج الاستبيان: تم إجراء استبيان شمل ٥٠٠ مسلم، وبيّن أن ٦٠٪ منهم لا يدركون تفاصيل أحكام الزكاة.
- التوصيات: ضرورة حملات توعية من خلال المساجد والمنصات الرقمية.

## الخاتمة

- ملخص البحث: تناولنا في هذا البحث فقه الامتناع عن دفع الزكاة، مع استعراض آراء الفقهاء والأدلة الشرعية على خطورة هذا الفعل.
- التوصيات: يُوصى بضرورة تعزيز الوعي الديني والتشريعي بأحكام الزكاة، ودور المؤسسات الإسلامية في توجيه المسلمين لأداء هذا الركن العظيم.

## المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. صحيح البخاري.
٣. صحيح مسلم.
٤. فتح الباري، ابن حجر العسقلاني.
٥. المغني، ابن قدامة.
٦. المجموع، النووي.
٧. بدائع الصنائع، الكاساني.
٨. أحكام الزكاة، يوسف القرضاوي.

## خاتمة الكتاب

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير البرية، وعلى آله وصحبه ومن تبع هداة.

وبعد: فإنني أحمد الله تعالى الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع في جمع البحوث العلمية في مذهب السادة الشافعية، وقد بذلت جهدي في تتبع المسائل، وإيضاح الأحكام، معتمداً في ذلك على أقوال أئمة المذهب وتحقيقاتهم.

وإن كان من صواب فمن توفيق الله وحده، وإن كان من خطأ أو زلل فهو من نفسي والشيطان، وأرجو ممن اطع عليه أن يتفضل بنصح أو تنبيه، فإن النصيحة في العلم من أرفع القربات.

ورحم الله من أطاع الإنصاف وقواه، فإنه عماد العدل، وزينة العلماء، ورفعة للأخلاق. أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به طالب علم أو باحث حق، ويغفر لي زلتي، ويتجاوز عن تقصيري، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه العبد الفقير إلى عفوره،

حذيفة بن حسين القحطاني